مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٢٤) شعبان ١٤٤٣هـ - مارس ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. محمد خليفة صديق
عبد القادر محمد علي
د. فاطمة لمحرحر
د. شيماء محي الدين
د. خديجة عرفة
د. عربي بومدين
د. إسماعيل إسف دانكوما
د. مي غيث

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٢٤)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **الحضور الروسي في إثيوبيا وتأثيره في حرب التيغراي**

د. محمد خليفة صديق، جامعة إفريقيا العالمية – الخرطوم. ٨

- **مستقبل عملية السلام في إثيوبيا في ضوء تداعيات النزاع في إقليم تيغراي**

عبد القادر محمد علي، باحث في قضايا القرن الإفريقي- تورنتو..... ١٧

- **ديناميكية علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء**

د. فاطمة لمحرحر، باحثة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية – الرباط..... ٢٦

- **القمة الأوروبية – الإفريقية السادسة: فرصة تاريخية في ظروف استثنائية**

د. شيماء محي الدين، أستاذ العلوم السياسية المساعد،

كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة – القاهرة..... ٣٥

- **الطاقة المتجددة في إفريقيا: الواقع والآفاق المستقبلية**

د. خديجة عرفة،، مدير إدارة القضايا الإستراتيجية،

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – القاهرة. ٤٥

- **إدارة العلاقات المدنية-العسكرية في ظل جائحة كورونا: دراسة في الحالة الإفريقية**

د. عربي بومدين، أستاذ العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر. ٥٣

- **دور المنظمة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (إيكاس) في تسوية الصراع في إفريقيا الوسطى منذ عام٢٠٠٢م**

د. إسماعيل إسف دانكوما، باحث متخصص في الشؤون الإفريقية – بانغي..... ٦٥

- **مستقبل الدولة الليبية على مفترق الطرق بين العودة للاستقرار واللاعودة**

د. مي غيث، مدرس العلوم السياسية – جامعة ٦ أكتوبر – القاهرة. ٧٣

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

بعد معاناة صحية واقتصادية واجتماعية - طيلة سنتين - من آثار جائحة كوفيد-١٩، تواجه القارة الإفريقية والعالم، تداعيات أزمة عالمية جديدة - لا يدرك المحللون مداها وعمقها بعد - نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية. التقييمات والتقديرات الأولية، تتجه إلى حتمية تباطؤ جديد في نسب النمو الاقتصادية، ومقدمات موجة تضخمية، وارتباك يطال سلاسل الإمداد، ومسالك التجارة الدولية...

على المستوى السياسي والدبلوماسي؛ أعادت هذه الحرب إلى الأذهان مشهد الانقسام، الذي ساد القارة الإفريقية زمن الحرب الباردة، بين الدول المصطفة إلى جانب الكتلة الشرقية، بزعامة الاتحاد السوفيتي، والأطراف التي وقفت إلى جانب الغرب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مع وجود ما كان يعتقد أنه موقف «عدم انحياز». في حين كان - في الحقيقة - يمثل انحيازا، أطلقوا عليه، ووصفوه بـ (الإيجابي)!

اليوم تسود بعض الدول الإفريقية حالة من عدم الوضوح، في اختيار الطرف الذي يمكن الوقوف معه في هذه الأزمة؛ وهل الموقف تقوده اعتبارات سياسية دولية، أو مصالح وطنية، أو قومية آنية، أو إستراتيجية؟ موقف يفترض أن يصدر عن تقدير دقيق لآثار الحرب الجيوستراتيجية المباشرة والمستقبلية، ولكن أيضا عن قراءة متأنية لمآلات هذا النزاع الإقليمي، ذا التشابكات الدولية.

هذا الانقسام والحراك الإفريقي تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، لا يشقُّ الدول فحسب، بل النخب والرأي العام أيضا. وهذا سيزيد من التعقيدات الفكرية والسياسية والإيديولوجية، التي تعاني منها المجتمعات الإفريقية؛ فكيف نفهم – مثلا - حماسة البعض للذهاب للقتال مع هذا الطرف أو ذاك؟ وكيف ستتورط جهات سياسية، فاعلة أو نافذة في بعض البلدان الإفريقية، بقرارها إرسال مقاتلين، للمشاركة في المعارك إلى جانب الروس؟

ومهما يكن من أمر، فإنه يمكن القول: إن الأشهر المقبلة، ستشهد تعمق أزمة تراجع الأمن الغذائي في إفريقيا، وخاصة في دول الساحل والصحراء، وتوجه الحكومات نحو مصادر بديلة للتمون بالحبوب، بدلا عن روسيا وأوكرانيا، وذلك في ظل ارتفاع كبير لأسعارها، هذا أولا، وثانيا، وتبعا لذلك، وفي حال حدوث موجة مجاعات، أو تعمق كبير لحالة الفقر والعوز والبطالة – بسبب عدم تحقيق نسب نمو معتبرة – فقد تتجه الأوضاع نحو موجات جديدة من الهجرة.

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، كثيرا ما تكون نتيجتها اختلال الاستقرار السياسي والأمني، خاصة في المناطق التي تحولت إلى بؤر للإرهاب، والجريمة المنظمة، العابرة للحدود الوطنية. عدة ملفات مطروحة إذا أمام الباحثين والمراقبين، بفعل تراكم مفاعيل أزمات متتالية؛ محلية كانت أو دولية.

الحضور الروسي في إثيوبيا وتأثيره في حرب التيغراي

د. محمد خليفة صديق، جامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم.

اهتمت روسيا والاتحاد السوفيتي السابق كثيرا بعلاقاتها في إفريقيا؛ خاصة في الجوانب العسكرية والتنموية، وتنوعت المشاركة السوفيتية آنذاك في العديد من هذه الدول ما بين الدعم العسكري المباشر، ومبيعات الأسلحة، وإرسال المستشارين والفنيين العسكريين، والمساعدة الفنية المدنية، وفتح باب التعليم في الجامعات الروسية. كما تعد دول إفريقيا مصدرا مهما لجذب الاستثمارات الروسية، خاصة في مجالات الطاقة والصناعات التحويلية؛ حيث توفر لها هذه الدولة الإفريقية المواد الخام اللازمة لتلك الصناعات، كما تدفع العلاقات الروسية القوية مع الدول الإفريقية تلك الدول إلى دعم أدوار روسيا الدبلوماسية، ومواقفها وتحركاتها في المنظمات الدولية كافة؛ وهو ما يضفي نوعا من الشرعية على دور روسيا في المجتمع الدولي.

وتسعى روسيا اليوم تحت قيادة فلاديمير بوتـين، إلى استعادة جانب من دورها ونفوذها الدولي، الذي فقدته إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، كما تسعى لاستعادة هيبتها الآفلة وأمجادها على أكثر من صعيد؛ سياسيا، وعسكريا، واقتصاديا، سيما بعد التحسن الاقتصادي الذي شهدته، مستفيدة من عدم الرغبة الأمريكية في التدخل المباشر في صراعات هذه المنطقة. [١] فضلًا عن اتباعها سياسة خارجية أكثر مرونة وانفتاحا، وعلى جميع الاتجاهات، مع جهد حثيث لإعادة ترميم الصناعة العسكرية الروسية، بشكل يضاهي السابق صناعة وتصديرًا[٢]؛ حيث تعد الأداة العسكرية من أهم ما تمتلكه روسيا، باعتبارها مصدرا رئيسا للأسلحة لدول شمالي إفريقيا، ووسط إفريقيا وغربها، كما تعد أنظمة التجسس الروسية، من الأنظمة التي تفضلها عدد من الدول في إفريقيا، بالإضافة إلى مجال تكنولوجيا المعلومات، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا بناء وهندسة السفن، وأنظمة الصواريخ الروسية وغيرها.

تناقش هذه الورقة الوجود العسكري الروسي في إفريقيا، كمدخل تاريخي وآني لمناقشة الحضور العسكري الروسي بتفصيلاته المختلفة؛ تسليحا وتدريبا وشركات أمنية، مثل «فاغنر»، كما تناقش الورقة التعاون العسكري الروسي الإثيوبي بماضيه وحاضره واتفاقياته، والتركيز على

هذا التعاون بعد اندلاع حرب التيغراي، والحضور الخارجي عموما، والذي أفلح في ترجيح كفة الحكومة في هذه الحرب، كما يتضمن البحث خاتمة تلخص نتائج الورقة ومخرجاتها.

الوجود العسكري الروسي في إفريقيا

تمتعت روسيا بعلاقات قوية في إفريقيا على المستوى العسكري والسياسي لردح من الزمان، واليوم تسعى جديا من أجل استعادة نفوذها القديم في القارة، خاصة في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ورغم المصاعب التي واجهتها في الدخول إلى هذه المنطقة بالمستوى الذي ترغب فيه، فإنها ظلت حاضرة بصورة أو بأخرى منذ عام ٢٠٠٨م، وظلت علاقاتها بهذه المنطقة في تنام مضطرد.

هذا النشاط، يأتي ضمن الإستراتيجية الروسية للعودة إلى إفريقيا بسياسة إعفاء الديون، مقابل شراء الأسلحة؛ حيث تمكنت موسكو- وبسرعة خاطفة - من التوغل في إفريقيا، وتحقيق مكاسب إستراتيجية كبيرة؛ فقد تمكنت في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠م، من بناء علاقات عسكرية، وتعاون أمني مع تسع عشرة دولة في إفريقيا، منها على سبيل المثال: جمهورية إفريقيا الوسطى، والكاميرون، وتشاد، ونيجيريا، والنيجر، ورواندا، وغامبيا، وغانا، وإثيوبيا، والعدد مرشح للزيادة. كما باتت روسيا أكبر مورد للسلاح لإفريقيا جنوب الصحراء، ويبدو أن بعض دوافع موسكو في حركتها الإفريقية، يتعلق اليوم برغبة الرئيس بوتين في إحياء مكانة بلاده كقوة عظمى، وهي ما وصفها مراقبون على أنها ملامح حرب باردة جديدة قيد التشكل على جبهة الساحل الإفريقي، بالغة التعقيد والتشابك[٣].

توصف السياسة الروسية في منطقة القرن الإفريقي بأنها «انتهازية ملتزمة «، ليس لديها ثوابت محددة، ولا حدود معينة؛ فهي تعمل مع الأضداد والمتناقضات، ولهذا الزعم شواهد كثيرة، منها أن روسيا تقدم السلاح لإثيوبيا، والصومال، اللتين تقتتلان على إقليم أوغادين سابقا، وفي الحرب بين هذين البلدين خلال الفترة ١٩٩٨ــــ٢٠٠٠م، باعت الأسلحة لطرفي الصراع، بهدف تحريك سوق السلاح.

واستمرار موسكو في مواصلة هذا السلوك الانتهازي، قد يحقق لها عددا من المصالح، ولكنها لن تستطيع بناء تحالفات إستراتيجية طويلة الأمد على حساب المعسكر الآخر، غير أنها في ذات الوقت، لن تكف عن البحث الدائم في إحداث الثغرات بشكل متكرر في جدار الهيمنة الأميركية في قرن الأزمات الدائمة، بحثا عن لحظة توازن أو غلبة لرؤيتها ومصالحها. وبالرغم من الرغبة الروسية العارمة في إيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة الإستراتيجية، وما تقدمه اتفاقية التعاون مع أديس أبابا من أوراق قوة لموسكو، وتعزيز نفوذها بالمنطقة، فإن قدرة الروس على تحدي واشنطن تظل محدودة، بسبب قوة التحالفات التي أنشأتها الولايات المتحدة مع حكام المنطقة، ووجودها الكثيف، وحلفائها على أرض الواقع أمنيا وعسكريا، خاصة بعد الهيمنة على السودان عبر حلفائها.

من أبرز ملامح الحضور العسكري الروسي في إفريقيا، الشركات الأمنية الخاصة (Private Security Companies)، والمعروفة كأحد الفواعل الدولية غير الرسمية؛ حيث ازداد تأثيرها في العلاقات الدولية، نتيجة الأدوار التي تؤديها في مناطق النزاعات، وذلك بسبب سهولة التعاقد معها، بعيداً عن القيود القانونية المحلية والتبعات الدولية لإرسال الجيوش النظامية لدولة ما، ومعظمها يعمل ككيان مستقل – ظاهريًّا – عن مؤسسات الدولة، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية بشكل غير مباشر، وككيان يتمتع بمرونة أكثر في تحقيق تلك الأهداف، وهو ما اتضح فيما بعد من نشاط هذه الشركات بشكل ملحوظ، في إدارة العمليات الاستخباراتية والعسكرية، في العديد من النزاعات والأزمات .

وتعد مجموعة فاغنر الروسية أحد أبرز تلك الشركات، والتي تعمل لحساب الدولة الروسية، بغرض تحقيق أهدافها الإستراتيجية في العديد من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، وشركة فاغنر هي شركة عسكرية روسية خاصة، وهي جماعة مرتزقة، لها نشاط فعَّال جدّا في كل الصراعات التي تدخل فيها روسيا كطرف، خاصة الصراع السوري، والأوكراني، وتلعب دورًا مهمًّا بشكل متزايد لموسكو في الخارج والداخل، وقد حققت الكثير من النجاحات العسكرية للدولة الروسية، دون المخاطرة بفرد واحد من الجيش الروسي النظامي.[٤]

تنشط مجموعة فاغنر في العديد من البلدان الإفريقية، مثل: مالي، وموزمبيق، وإفريقيا الوسطى؛ حيث ينتشر المئات من جنودها في شمالي إفريقيا الوسطى، ولها وجود أيضا في السودان قبل الثورة؛ حيث كانت روسيا داعمة للرئيس عمر البشير، وتمثلت إحدى صور هذا الدعم في نشر قوات (فاغنر)، لدعم الجيش السوداني، والوصول إلى مناجم الذهب في غربي البلاد، وعندما واجه البشير احتجاجات على مستوى البلاد في عام ٢٠١٩م، ورد أن مجموعة (فاغنر) نصحت البشير بقمع المحتجين بقسوة، لكن يبدو أن روسيا حافظت على نفوذها مع القادة العسكريين الذين أطاحوا بالبشير في نهاية المطاف، بما في ذلك الحفاظ على اتفاقيات التعدين، التي تم التفاوض عليها مسبقًا[٥].

كما تنشط مجموعة فاغنر أيضاً في مجال المعلومات، ومحاولة توجيه الرأي العام داخل الدول الإفريقية كالدعم الإعلامي والترويجي، وذلك من خلال استغلال تأثير مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث تمتلك فاغنر أكثر من حساب على منصة إنستغرام، و أكثر من سبعين صفحة على فيسبوك، وبلغ عدد متابعيها أكثر من مليون و ٧٢ ألف متابع، وبعض تلك الصفحات يستهدف ليبيا، ودولا أخرى، مثل: إفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، وموزمبيق، والسودان، وغيرها[٦].

التعاون العسكري.. مدخل العلاقات الروسية الإثيوبية

تمتد العلاقات بين روسيا وإثيوبيا إلى ما يربو على قرن من الزمان؛ إذ يحفظ الإثيوبيون أن السلاح الروسي

هو الذي هزم الإيطاليين في معركة «عدوا»، عام ١٨٩٥م، لكن العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين روسيا وإثيوبيا، بدأت على استحياء عام ١٩٠٢م، بتمثيل دبلوماسي روسي في العاصمة الإثيوبية، لكن العلاقات الرسمية بين البلدين بدأت عام ١٩٤٣م، كما أنشأ الاتحاد السوفيتي السابق قواعد بحرية وجوية في الجزر الإريترية التي كانت تحت الاحتلال الإثيوبي حينها. وبلغت العلاقات ذروتها في عهد حكم «الدرق» بقيادة العقيد منغستو هايلي ماريام، وقد دعمت موسكو إثيوبيا بمساعدات عسكرية بلغت ١١ مليار دولار في حربها مع الصومال حول إقليم أوغادين، في سبعينيات القرن العشرين.[٧]

تواصل التعاون العسكري الإثيوبي الروسي حتى بعد سقوط نظام منغستو، ولكنه كان دون الطموح الروسي، وظلت روسيا تتحين الفرص، حتى جاء الوقت المناسب تحت وطأة الأزمات التي تتعرض لها إثيوبيا في الفترة الأخيرة؛ ففي عام ٢٠١٧ أدرجت موسكو إثيوبيا ضمن أهم أسواق الأسلحة الروسية في إفريقيا، وأعفت في سياق هذا التوجه دينا على إثيوبيا يبلغ ١٦٣,٦ مليون دولار، لينفتح لها باب التعاون العسكري على أوسع أبوابه. ثم جاءت القمة الروسية الإفريقية التي عُقِدَتْ في منتجع سوتشي الروسي يومي ٢٣ و٢٤ أكتوبر ٢٠١٩م، والتي تناولت تعزيز أواصر العلاقات الروسية الإفريقية في مختلف المجالات؛ الإستراتيجية، والسياسية، والإفريقية، والمجالات العسكرية. وفي هذه القمة اتفق رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تعزيز التعاون العسكري، وزيادة المبيعات العسكرية الروسية لأديس أبابا، التي استلمت بموجبها منظومة الدفاع الصاروخي «بانتسير إس١» (pantsir-s1)، كما تم الاتفاق بين الطرفين لبناء محطة للطاقة النووية بإثيوبيا.

جاءت هذه الاتفاقية إثر الانتكاسات التي تعرض لها الجيش الفيدرالي في إثيوبيا، وممارسة الغرب ضغوطا هائلة عليها، وفرض عقوبات عليها، من خلال قيود على من تصفهم الولايات المتحدة بأنهم وراء التجاوزات في حرب التيغراي، وتجميد المساعدات، كما كانت أديس أبابا ترغب في إعلام حلفائها بأن لديها بدائل، وأن هذه الاتفاقية ستسهم في تطوير العلاقات القائمة بين البلدين إلى مستوى أفضل، وتوفير تدريب الجيش، وتحديثه بالسلاح الروسي، وتطوير القدرات الفنية والتقنية للجيش الإثيوبي.

هدفت روسيا من اتفاقيتها مع إثيوبيا على المدى القريب لتوسيع مبيعات الأسلحة، واحتكار سوق السلاح الإثيوبي وتعميقه على المدى الطويل، وإعادة بناء تحالفات حقيقية في منطقة القرن الإفريقي، واستعادة نفوذها والامتياز الذي فقدته منذ ثلاثة عقود، والمشاركة في جولة الصراع الجديد على إفريقيا، وحجز مواقع مهمة فيها، واستغلال المنطقة كقاعدة انطلاق، لتوسيع نفوذها بمناطق أخرى من القارة، باعتبارها بوابة لوسط وجنوب إفريقيا.

أما على المدى البعيد، فقد هدفت روسيا من اتفاقيتها مع إثيوبيا لتحقيق بعض المطامح، ومنها: بناء قاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر، والتي طالما كانت موجودة على ضفتيه الشرقية والغربية ردحا من

الزمان، وتعزيز نفوذها بالشرق الأوسط في ظل ارتباط أمن منطقة القرن الإفريقي بأمن منطقة الخليج، في ظل السياسة الدولية الجديدة، والبحث عن التميز في التعامل مع الأفارقة، عبر بناء نماذج ناجحة في التعاون العسكري والأمني والسياسي، بجانب ممارسة الضغط على مصر والسودان، من أجل منح روسيا إنشاء قواعد في البحر الأحمر، وهو هدف إستراتيجي لموسكو.

النظرة الفاحصة لاتفاقية التعاون الروسي الإثيوبي، تلمح إلى أن إثيوبيا كانت لها أهداف محددة من توقيع هذا الاتفاق، وتتمثل في الآتي: [٨]

١- الوضع الجيوسياسي والديموغرافي الذي تتمتع به إثيوبيا، يمنحها ميزة تنافسية بالنسبة للقوى المتنازعة في المنطقة برا وبحرا، برغم أن إثيوبيا حليف تقليدي للقوى الغربية.

٢- تعزيز القدرات العسكرية في التدريب والتسليح، خاصة بعد ظهور نقاط ضعف كبيرة في حرب تيغراي الأخيرة، وفشل الجيش الإثيوبي في مهامه بالإقليم.

٣- كسب الموقف الروسي في ملف سد النهضة بمجلس الأمن الدولي، بعد الموقف الأمريكي والأوروبي الذي يختلف مع آبي أحمد في طرق معالجة الخلافات الداخلية، وقد بدأت نتائجه في الظهور.

٤- حاجة إثيوبيا لبناء أجهزة أمنية قوية في ظل تفوق الروس في الأمن السيبراني.

٥- حاجة إثيوبيا لمنظومات دفاعية متقدمة، لحماية سدّ النهضة من أي هجوم قد يتعرض له السدّ.

٦- إيجاد حليف يقدم ما لا يقدمه الحلفاء التقليديون في بعض المنعطفات المهمة، كالموقف الذي تواجهه إثيوبيا في الوقت الراهن.

التعاون العسكري الروسي الإثيوبي بعد حرب التيغراي

تواصل التعاون العسكري الروسي الإثيوبي باتفاقيات جديدة لروسيا مع إثيوبيا عام ٢٠٢٠-٢٠٢١م، حول الإمداد الروسي لإثيوبيا بالسلاح والعتاد والذخائر، وهذه الاتفاقيات اضطرت لها إثيوبيا بعد اشتداد ضراوة المعارك التي يشنها الجيش الإثيوبي ضد قومية التيغراي، والجماعات الإثنية الأخرى التي تقاتل الحكومة الفيدرالية، وحاجة إثيوبيا للسلاح والذخائر.

كان وصول رئيس الوزراء آبي أحمد إلى سُدة الحكم عام ٢٠١٨م، هو بداية استهداف وجود أقلية التيغراي في مفاصل الدولة الإثيوبية، وبقرارات من آبي أحمد، فقد التيغراي العديد من المناصب المهمة في السياسة وقيادة الجيش، وبقية هياكل السلطة، كما ضغط عليهم في إقليم تيغراي لعدم تنظيم انتخابات، وسرعان ما شن آبي أحمد الحرب على إقليم تيغراي الواقع في الشمال الإثيوبي في نوفمبر ٢٠٢٠م، بمشاركة قوات من الجيش الإريتري، ثم سعى ليأتي بتركيا وإيران والصين من أجل سحق مخالفيه من قادة

الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي (TPLF)، التي نظمت صفوفها واستعادت في وقت وجيز زمام المبادرة العسكرية، فحررت إقليم تيغراي بالكامل، واستعادت عاصمته «مقلي»، في يونيو ٢٠٢١م، وتقدمت عبر تحالف واسع مع قوى معارضة أخرى إلى أقاليم: أروميا، وأمهرا، وعفر، حتى وصلت إلى مشارف العاصمة أديس أبابا[٩].

من المؤكد أن مواجهة الجيش الإثيوبي مع التيغراي ليست سهلة؛ فقد تطيح - على المستوى البعيد - بالنظام القائم في أديس أبابا، كما حدث في عام ١٩٩١م، فهذه الأقلية لها تاريخ نضالي طويل وقوي؛ حيث إنها شاركت في حرب التحرير من حكم الرئيس الأسبق منغستو هايلي مريام، في تسعينات القرن الماضي، ومارست الحكم في إثيوبيا لعقدين من الزمن، ولها تاريخ في السلطة منذ قيام الإمبراطورية في إثيوبيا، فضلًا عن أنها تمتلك الكثير من السلاح والعتاد، ومعظم الكوادر المقاتلة والمدربة والقيادية في الجيش الإثيوبي تنحدر من التيغراي، وفضلًا عن ذلك، فإن بيدها الكثير من أسرار الجيش، ولها قواعد سياسية لها وزنها، رغم أنها أقلية[١٠].

تحاول إثيوبيا زيادة زخم علاقاتها العسكرية مع روسيا، لا سيما في هذه الفترة العصيبة من تاريخها؛ حيث إنها تجابه تململا داخليا كبيرا للقوميات الإثيوبية، قد يطيح بالنظام القائم، ودعمًا لهذا القول، فقد قامت إثيوبيا بتعيين وزير خارجية سابق ليكون سفيرًا لها في موسكو، وهذا مؤشر قوي إلى أنها تحاول بناء علاقات قوية وفاعلة مع روسيا، سيما في الفترة الحالية، لكبح جماح تمرد أثنية التيغراي والجماعات الأخرى، ومحاولة دفع روسيا للقيام بدور لحل الخلاف القائم في حوض النيل الشرقي، والمتعلق بسد النهضة الإثيوبي، والحصول على مساندة روسيا في المحافل الدولية، لتمرير أجندتها السياسية والاقتصادية دوليًّا وإقليميًّا[١١].

تأخرت الجهود الدبلوماسية كثيرا في التوسط بين أطراف النزاع في حرب التيغراي، وممارسة ضغوط فعالة على الطرفين، تجبرهم على وقف التصعيد، أو جلب هذه الأطراف إلى طاولة التفاوض، كما فشلت جميع الجهود الوقائية في منع تفجر النزاع، إذ اقتصر التعاطي الدولي معه من خلال آلية المبعوثين الخاصّين؛ حيث عيّن الاتحاد الأوروبي في فبراير عام ٢٠٢١م وزير خارجية فنلندا السابق (بيكا هافيستو) مبعوثاً لنزاع التيغراي، والذي انخرط في زيارات متكررة، غير أنه فشل في إقناع المسؤولين الإثيوبيين بفكرة القبول بالحوار لإنهاء الحرب، كما عينت الإدارة الأمريكية في أبريل الماضي السفير جيفري فيلتمان في منصب المبعوث الأمريكي للقرن الإفريقي، ليضطلع بمهام محاصرة التداعيات الإقليمية لتصاعد الصراع في إثيوبيا، بجانب جهود في مناطق أخرى مثل السودان، ولكن فيلتمان وصل لنفس مصير الوزير الفنلندي، فاستقال من منصبه في مطلع عام ٢٠٢٢م، ليحل محله سفير واشنطن في تركيا ديفيد ساترفيلد.

إذن؛ فعَجْزُ المجتمع الدولي والإقليمي ممثلا في الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والدول الكبرى، حيال النزاع في إثيوبيا، قد ترسخ بوضوح، رغم وجود إجماع دولي على مطالب محددة، تركزت في الآتي:[١٢]

١) وقف إطلاق النار أو العدائيات.

٢) السماح غير المشروط بوصول المساعدات.

٣) إجراء حوار وطني شامل لحل هذه الأزمة السياسية الأوسع نطاقاً في البلاد، والتي كان من نتائجها الحرب في إقليم تيغراي.

٤) إجراء تحقيق دولي مستقل في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان.

واليوم دخلت حرب التيغراي في إثيوبيا في هدنة مؤقتة، رغم النصر الظاهري للجيش الإثيوبي؛ فكل الأطراف تؤمن بإمكانية تحقيق نصر عسكري حاسم، حيث يزعم آبي أحمد وأنصاره، أنهم يقاتلون لمنع عودة الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي إلى حكم إثيوبيا مرة أخرى، كما يدرك التيغراي أن أديس أبابا اليوم، ليست هي التي استقبلتهم فاتحين عام ١٩٩١م؛ فهم لا يرغبون في الاستيلاء على السلطة- حاليا على الأقل- وإنما فك الحصار عن إقليم التيغراي، الذي يوجد به ما يقرب من مليون إنسان، أعياهم الحصار، وبحاجة إلى العون الإنساني المباشر، وقد يسعى أبناء التيغراي لاحقا إلى المطالبة بقدر أكبر من الحكم الذاتي لإقليمهم، أو ربما الانفصال عن إثيوبيا تمامًا. وبالنسبة لجبهة تحرير تيغراي، فيعتبر الاستيلاء على أديس أبابا هدفًا إستراتيجياً محدودًا، قد يكون شرًا لابد منه لإسقاط آبي أحمد، ورفع الحصار المدمر عن إقليم التيغراي، وتأمين سكانه ضد التهديدات المستقبلية[١٣].

عندما أنطلق التحالف الجديد المناوئ لحكم آبي أحمد، وسمّى نفسه (الجبهة المتحدة للقوات الفيدرالية والكونفدرالية الإثيوبية)، فإن ذلك يحمل ملامح الدولة الإثيوبية الجديدة، التي قد تسير على درب الاتحاد اليوغسلافي من حيث التفكك والانهيار، أو تأخذ بنموذج الكونفدرالية الهشة بشكل أكثر تحضرًا، على غرار الاتحاد الأوروبي. لكن بعد تراجع تحالف المعارضة بقيادة التيغراي، وعدم تمكنه من تحقيق اختراق عسكري واضح، ودخول أديس أبابا، فإن السيناريو الأكثر احتمالا على المدى المتوسط هو حالة من الجمود التي قد تستمر سنوات. على أن التكلفة البشرية لهذا السيناريو سوف تكون هائلة، سواء بالنسبة لإقليم التيغراي، الذي لا يزال يعاني من آثار الحصار، ونقص الغذاء، والخدمات الأساسية على نطاق واسع، أو في المناطق المجاورة، التي تشعر بآثار الحرب وانتشار العنف. يعني ذلك أن جميع الفرقاء سوف يوجهون مواردهم لصالح المجهود الحربي، الأمر الذي يفضي إلى تدهور الاقتصاد ومعاناة السكان، وفي هذه الحالة، قد تعم الاضطرابات في أوروميا وأمهرة وغيرهما من المناطق، وهو ما قد يدفع إلى تأسيس حركات تمرد متعددة، وعليه تصبح إثيوبيا أمام حالة من الفوضى متكاملة الأركان[١٤].

خاتمة

الحضور العسكري والأمني الخارجي في حرب التيغراي، التي استطالت على غير عادة النزاعات الشبيهة، كان هو العامل الحاسم في ترجيح كفة الجيش الإثيوبي، والذي أفلح في ترجيح كفة الحكومة في هذه الحرب، بسبب حضور فاعلين دوليين جدد، مثل: روسيا، وتركيا، والصين؛ فالحماية السياسية التي وفرتها كل من روسيا والصين لأديس أبابا، أسهمت في تحسين صورة آبي أحمد خارجيا، وأعطته الفرصة لالتقاط أنفاسه، والتخطيط والتنفيذ والتنسيق مع العديد من الفواعل الخارجية، لهزيمة التيغراي.

سيكون لحرب تيغراي آثارها على الجوار؛ حيث دفعت هذه الحرب الحكومة الإثيوبية إلى سحب مئات من جنودها العاملين ضمن قوات حفظ السلام الإفريقية في جنوب الصومال، وأرسلتهم إلى جبهات القتال، هذا فضلًا عن اعتقال العشرات من الضباط الإثيوبيين المنحدرين من قومية التيغراي، الذين كانوا ضمن هذه القوات، وهو ما يهدد جهود مكافحة التنظيمات الراديكالية في جنوب الصومال، ويُقوِّض مسار جهود تعزيز أمن المقار الانتخابية المرتقبة في الأشهر المقبلة هناك[١٥].

أسهم الدخول التركي إلى جانب آبي أحمد في حرب التيغراي في تفوقه، وذلك عبر إمداده بطائرات «بيرقدار» التركية المسيرة، والتي أحدثت فارقا في ميزان المعركة، وجعلت قوات تيغراي تتراجع عن مكاسب شهور من القتال، ومع أن الجيش الإثيوبي يستخدم طائرات من هذا النوع، مثل: الدرونز الصينية والإيرانية، فإنّ دخول بيرقدار إلى أجواء المعركة، كان أكثر فاعلية؛ فحسم الأمر، ولو بشكل مؤقت، لصالح لجيش الإثيوبي.

الحضور الروسي الحالي في إثيوبيا، والمناصر لرئيس الوزراء آبي أحمد، يشبه التدخل الروسي في حالات سابقة، كما حدث في سوريا – مثلا – حيث يدعم الروس الزعيم المُحاصَر، الذي يواجه تحديًا أمنيًّا في بلد إستراتيجي جغرافيًّا، يمتلك العديد من الثروات والموارد الاقتصادية المهمة.

الهوامش والإحالات:

(١) أحمد حسين، الأبعاد الإستراتيجية لصعود الدب الروسي: أوراق سياسية، (إسطنبول، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠١٧م)، ٢٠.

(٢) شيماء صالح، «السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية.. الانتشار النووي أنموذجا»، (رسالة ماجستير، جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية - العراق، ٢٠١٢م)، ٢٦١.

(٣) حمدي عبدالرحمن، «تمدد إرهابي: الساحل الإفريقي.. تعثر فرنسي وصعود روسي»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١٧، ديسمبر، ٢٠١٩م)، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5146/.

(4) Neil Hauer, "Russia's Favorite Mercenaries," *The Atlantic*, August 27, 2018, https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/08/russian-mercenaries-wagner-africa/568435/.

(5) R. Kim Cragin and Lachlan MacKenzie, *Russia's Escalating Use of Private Military Companies in Africa*, (Washington DC: The Institute for National Strategic Studies , 2020), 3-4, https://inss.ndu.edu/Media/News/Article/2425797/russias-escalating-use-of-private-military-companies-in-africa/.

(٦) مطهر الصفاري، مجموعة فاغنر وروسيا - متلازمة الإنكار والتوظيف: أوراق سياسية، (إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠٢١م)، ٢٣.

(٧) محمد عمر، «اتفاقية التعاون العسكري الروسي الإثيوبي.. ما المصالح التي تحققها لكلا الطرفين؟»، الجزيرة، (١٨، يوليو، ٢٠٢١م)، https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/7/18/اتفاقية-التعاون-العسكري-الروسي.

(٨) عمر، «اتفاقية التعاون العسكري الروسي الإثيوبي.. ما المصالح التي تحققها لكلا الطرفين؟».

(٩) عبدالجليل سليمان، «الحرب الإثيوبية.. طائرات طهران وأنقرة المسيرة على خاصرة العرب»، صحيفة كيوبوست، (٦، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://www.qposts.com/الحرب-الإثيوبية-طائرات-طهران-وأنقرة-ا/.

(١٠) تاج السر عمر، «التنافس الدولي في إفريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي»، مركز الجزيرة للدراسات، (٩، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://studies.aljazeera.net/en/node/5186.

(11) Samuel Ramani, «*Engaged Opportunism»: Russia's Role in the Horn of Africa*, (Philadelphia, PA: Foreign Policy Research Institute, 2020), https://www.fpri.org/wp-content/uploads/2020/06/engaged-opportunism-russias-role-in-the-horn-of-africa.pdf.

(١٢) عباس محمد عباس، «مسارات الصراع في إثيوبيا.. من عملية «إنفاذ القانون» إلى حافة الحرب الأهلية»، مركز الفكر الاستراتيجي، (٣، يناير، ٢٠٢٢م)، https://fikercenter.com/2022/01/03/مسارات-الصراع-في-إثيوبيا-من-عملية-إنف/.

(١٣) حمدي عبد الرحمن، «إثيوبيا وهجوم آبي أحمد الأخير»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (١، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/17337.aspx.

(١٤) عبد الرحمن، «إثيوبيا وهجوم آبي أحمد الأخير».

(15) Simon Marks, «Ethiopia Withdraws Thousands of Troops From Neighboring Somalia,» *Bloomberg*, November 13, 2020, https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-11-13/ethiopia-withdraws-thousands-of-troops-from-neighboring-somalia.

مستقبل عملية السلام في إثيوبيا في ضوء تداعيات النزاع في إقليم تيغراي

عبد القادر محمد علي، باحث في قضايا القرن الإفريقي- تورنتو.

بعد عام وبضعة أشهر من حرب دموية في إثيوبيا، صدرت عن طرفي الصراع الرئيسين؛ الحكومة الفيدرالية، والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي مؤشرات نحو مقاربة تصالحية جديدة، لإدارة الصراع بينهما، وإنهائه عبر الطرق السلمية.

ففي رسالته إلى الإثيوبيين بمناسبة عيد الميلاد الإثيوبي، في ٥ يناير الماضي، أكد رئيس الوزراء آبي أحمد الحاجة إلى المصالحة الوطنية لأن «من المسلَّم به أن إثيوبيا ستستفيد من المصالحة»، مضيفا أن المصالحة «ربما لا تتضمن المنظمتين المصنفتين إرهابيتين من قبل الحكومة الإثيوبية»[١]في إشارة إلى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وجيش تحرير أوروموا.

هذه الصيغة الموارية في الرسالة، ترافقت مع إطلاق سراح عدد من القادة السياسيين المعتقلين في إثيوبيا، ومنهم سبحت نقا [٢]، الأب الروحي للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وكان من اللافت أن قرار المحكمة العليا الإثيوبية تضمن إسقاطا لبعض التهم عن قائد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي «دبرصيون جبريميكيل» أيضا[٣].

في حين اقترح «دبرصيون» في رسالة له إلى الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» في ٧ ديسمبر ٢٠٢١م، وقف إطلاق النار، والبدء بعملية تفاوضية[٤]، ضمن مجموعة من البنود، كذلك صرح أيضا لـ «بي بي سي» في ٢٨ يناير بوجود «علامات تحسن»، بعد اتصالات جرت بينهم وبين الحكومة الفيدرالية.

فضلا عن ذلك، تأتي هذه التطورات بعد أن أقرّ البرلمان الإثيوبي تشكيل مفوضية الحوار الوطني أواخر يناير ٢٠٢١م، والتي تهدف إلى إرساء أرضية مشتركة بشأن القضايا الخلافية «تمهد الطريق لتوافق وطني، وتحافظ على وحدة البلاد»، وأعلن المشرعون استبعاد كل من الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وجيش تحرير أوروموا من هذا الحوار[٥].

الوضع الميداني

شهدت الأشهر الأخيرة من نهاية العام الماضي تقلبات عسكرية حادة؛ فبعد تقدم قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وحليفها جيش تحرير أورومو، وسيطرتهما على مدن وبلدات تبعد قرابة ٢٠٠ كيلومتر فقط عن العاصمة، حيث توالت تهديداتهما بإسقاطها، وكذلك مع تشكيل كيان سياسي من ٩ فصائل إثيوبية معارضة في واشنطن، تمهيدا لانتقال السلطة المفترض[٦]، استطاعت قوات الجيش الفيدرالي، وقوات إقليم العفر الخاصة، هزيمة قوات دفاع تيغراي، وإجبارها على التقهقر، حتى الخروج التام من الإقليم، ما أتاح الإمكانية للجيش الفيدرالي لتطويقها في إقليم أمهرا[٧]، وهو ما استبقته قيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بإعلان الانسحاب إلى داخل حدود إقليمها [٨]، وتحصنها هناك، في حين يرابط الجيش الفيدرالي على حدود الإقليم، مع توغلات محدودة، بجانب استمرار عمليات القصف بالطائرات المسيرة (الدرونز)، كما أعلنت الحكومة وقف العمليات العسكرية، وأنها لن تجتاح أراضي الإقليم، وفي وقت لاحق أعلنت إلغاء العمل بقانون الطوارئ[٩]. بموازاة ذلك، ما تزال قوات دفاع تيغراي تحاول التوغل شمالي إقليم عفر منذ أواخر يناير الماضي[١٠]، متذرعة بتنفيذ عملية وقائية ضد قوات «عفر البحر الأحمر» ، وهي تشكيل لمليشيات تزعم قوات تيغراي أنه مدعوم من قبل النظام الإريتري، والقوات الخاصة، والمليشيات التابعة لإقليم أمهرا، وكذلك بهدف فتح طريق لإيصال المساعدات إلى تيغراي.

العوامل التي قد تدفع نحو خيار المصالحة

هناك العديد من العوامل التي قد تدعم الدفع باتجاه إنجاز العملية التصالحية في البلاد، وفي ما يلي أهم الدوافع المحتملة عند طرفي الصراع الرئيسين:

أولا، الحكومة الفيدرالية

١- إنجاز رئيس الوزراء الإثيوبي شرطه الذي كرره مرارا للقبول بوقف إطلاق النار، والمتمثل في انسحاب قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي من المناطق التي سيطرت عليها في إقليمي عفر وأمهرا[١١]، مع رجحان كفة القوات الحكومية في الشهور الأخيرة من الحرب.

٢- رغم الانتصارات التي حققتها القوات الحكومية[١٢]، فقد أثبتت تجربة الأشهر الست عشرة من الحرب، تعذر القضاء التام على الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي عسكريا، وفق موازين القوى الآنية على الأقل.

٣- التبعات التي لحقت بالاقتصاد الإثيوبي نتيجة استمرار الحرب؛ فبجانب التكلفة الاقتصادية الهائلة لتسيير الآلة العسكرية، تضرر اقتصاد البلاد نتيجة الآثار المباشرة للمعارك من تدمير البنى التحتية، والمناطق الصناعية[١٣] ، بالإضافة إلى آثار العقوبات الاقتصادية[١٤].

٤- التغييرات في المقاربة الأمريكية مع رحيل مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية السابق إلى القرن الإفريقي جيفري فيلتمان، الذي شهدت شهور مهمته ترديا غير مسبوق في العلاقات الأمريكية الإثيوبية، في حين يبدو أن المبعوث الجديد، ديفيد ساترفيلد، ومساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية، مولي في، ينحوان باتجاه الدفع الجدي نحو إنجاح عملية تفاوضية بين طرفي الصراع الرئيسين[١٥].

ثانيا، الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي

١- لا بد أن قيادة الجبهة تتناول بجدية المتغير الدولي المتعلق بالمقاربة الأمريكية الجديدة، ولا سيما مع رحيل فيلتمان، الذي اتسمت شهور وساطته بممارسة الضغوط والعقوبات على أديس أبابا، فقط.

٢- خلوص الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إلى أن التخلص عسكريا من نظام رئيس الوزراء، أبي أحمد وحلفائه، غير ممكن الآن، إثر الهزيمة غير المتوقعة التي لحقت بقواتها؛ فبعد أن كانت تصريحات قادة الجبهة تهدد بالإسقاط الوشيك للعاصمة أديس أبابا، أجبرها سير المعارك على الانسحاب والتحصن داخل إقليمها، وإدراكها لتغير موازين القوى بدخول الطائرات المسيرة في أسطول الجيش الفيدرالي.

٣- سياسة الحصار المتبعة من قبل الحكومة الإثيوبية، والتي وضعت الملايين على حافة المجاعة، مع المعاناة من نقص الأدوية الأساسية[١٦]، حيث تكررت الدعوات للسماح بمرور المساعدات الإغاثية[١٧].

٤- الخراب الشامل الذي أصاب الإقليم، والدمار الذي لحق ببناه التحتية الحيوية[١٨].

٥- الإنهاك الاقتصادي الذي أصاب الجبهة، نتيجة جهود الحكومة في التضييق على الشبكات المالية التابعة لها.

٦- اضطراب الوضع السياسي في السودان بعد انقلاب ٢٥ أكتوبر الماضي، ومؤشرات التفاهم بينه وبين إثيوبيا على إثر زيارة نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، محمد حمدان دقلو، إلى أديس أبابا فبراير الماضي.

عوامل قد تعيق تحقيق المصالحة

لن يكون المضي سهلا نحو إتمام المصالحة بين التيغراي والحكومة الفيدرالية، بالنظر إلى تعقيدات الوضع الإثيوبي، وآثار الحرب والتعبئة الشعبية على طرفي الصراع.

١- قوى سياسية رافضة

بالنظر إلى خريطة الصراعات الداخلية الإثيوبية، سيكون أبرزَ الرافضين المحتملين لهذه المصالحة، قوميتا العفر والأمهرا، حيث دارت على أرضهما معارك دامية مع قوات دفاع تيغراي[١٩]، كما أن الحرب في إثيوبيا في بعض أبعادها، تتضمن تجليا متجددا للصراع التاريخي بين قوميتي الأمهرا والتيغراي على قيادة الحبشة، وصراعا على مشاريع سياسية لإدارة التنوع في إثيوبيا؛ حيث يتبنى التيغراي الفيدرالية العرقية، في حين ينادي الأمهرة بالحكم المركزي، بجانب صراع بين الطرفين على تبعية بعض المناطق، لا سيما على الحدود بين إقليمي تيغراي وأمهرا.

وقد كان لافتا أن الأمهرا كانوا أبرز الرافضين لمؤشرات المصالحة؛ حيث أصدر حزب أمهرا القومي بيانا، رفض فيه إطلاق سراح قادة التيغراي السابقين، ووصف ذلك بالخطأ التاريخي الكبير[٢٠]، في حين طالب رئيس إقليم أمهرا (يلكأل كافالي)، بألا يصرف إطلاق سراح هؤلاء القادرة الانتباه عن حملة القضاء على الجماعة الإرهابية[٢١]، في إشارة إلى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وفق الخطاب الرسمي الإثيوبي.

٢- الجناح الاستقلالي للتغراي

سيمثل إقناع الجناح المطالب باستقلال إقليم تيغراي عن الدولة الإثيوبية، وتشكيل كيان سياسي خاص بالتيغراي، إحدى أبرز العقبات التي ستواجهها قيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، للمضي قدما في العملية التصالحية؛ حيث برز الخطاب الاستقلالي بشكل كبير إثر اندلاع الحرب، وآثارها المدمرة في الإقليم، وتعرض التيغراي لانتهاكات كبيرة داخل الإقليم وخارجه، ومجابهتهم بحملة إعلامية وصمتهم بالخيانة والعمالة لقوى خارجية، بالإضافة إلى انعدام التعاطف من الأقاليم الأخرى في وجه قرار الحرب ضدهم، ما دفع بسؤال الاستمرارية أو الاستقلال إلى واجهة المشهد في تيغراي من جديد، ولا سيما أن لهم تاريخا في هذا السياق؛ حيث كانت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي قد دعت إبان تكوينها ١٩٧٥ إلى إنشاء «جمهورية مستقلة»[٢٢] للتيغراي، ورغم التخلي الرسمي عن هذه الفكرة لاحقا، فإن التيارات المطالبة بها ظلت حاضرة في المشهد السياسي، وازدادت فاعليتها مع الأحداث التي تلت خروج التيغراي من السلطة عام ٢٠١٨م، وانتهاءاً بالحرب.

٣- الملفات العالقة بين الطرفين

ثمة مجموعة من القضايا الشائكة التي قد تعترض إتمام عملية المصالحة بين الطرفين، ولعل أهمها قضية

أراض في منطقة غربي تيغراي (الحُمرة، ولقايت، تقدي)، وكذلك منطقة «رايا» الواقعة في جنوبي الإقليم. إذ يدعي كل من الأمهرا والتيغراي تبعية هذه الأراضي تاريخيا لإقليمه[٢٣]، وهي أحد الدوافع الرئيسة وراء مشاركة الأمهرا في هذه الحرب، وقد بسطوا سيطرتهم عليها مباشرة بعد اندلاع المعارك.

وتحمل هذه الأراضي أهمية ذات أبعاد مختلفة بالنسبة للطرفين؛ فبجانب البعد التاريخي، فهذه الأراضي تتمتع بخصوبة عالية، وإنتاجية زراعية مرتفعة، ومحاصيل قابلة للتصدير، بحيث تمثل عاملا هاما لضمان الأمن الغذائي بالنسبة للإقليمين، بالإضافة إلى أهميتها الإستراتيجية، بالنظر إلى رغبة التيغراي في فتح منفذ خارجي لإقليمهم يصلهم بالسودان، ما قد يمهد الطريق لبناء دولة قابلة للحياة مستقبلا.

٤- العوامل الإقليمية

إقليميا، ستكون إريتريا أكبر الرافضين لأي عملية تصالحية داخل إثيوبيا، حيث أعلن الرئيس الإريتري أسياس أفورقي في لقاء مع التلفزيون المحلي، أن «التباهي بـ «المفاوضات» كأجندة تكتيكية، لن يخدم مصلحة السلام والاستقرار الإقليميين». كما وصف الانسحاب من تيغراي صيف العام الماضي بالمغامرة التي يجب ألَّا تتكرر[٢٤].

واللافت أن المقابلة جاءت بعد يومين من إعلان رسالة آبي أحمد، حيث أكد أفورقي في المقابلة ما وصفه بالدور التخريبي للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على إثيوبيا والمنطقة.

وإريتريا تمثل أهم الحلفاء السياسيين والعسكريين لرئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، وكان لقواتها دور كبير في تحديد مسار الحرب حتى شهورها الأخيرة، وأيضا كان لدعمها للإقليم العفري دور هام في صد قوات التيغراي، كما أن انتشار قواتها على المثلث الحدودي الإثيوبي الإريتري السوداني، يمثل صمام أمان، يحول دون اختراق قوات التيغراي لهذه الجبهة، والنفاذ منها إلى السودان.

وبينما تبدو مصر صاحبة مصلحة في فشل أي عملية مصالحة داخل إثيوبيا، بالنظر إلى عدم تقدم مفاوضات سد النهضة في الوصول إلى حل مرض لجميع الأطراف، فإن قدرتها على التأثير على مجريات الأحداث داخل إثيوبيا، تبدو غير مرجحة، ولا سيما مع الدوامة السياسية التي يعيشها السودان حاليا، بعد انقلاب ٢٥ أكتوبر، والتي تدفعه إلى محاولة تبريد كل الجبهات الساخنة، منكفئا على حلحلة مشاكله الداخلية، ويمثل السودان المعبر الوحيد للقاهرة، لتمرير الدعم اللوجستي إلى داخل إثيوبيا، نحو فصائل معارضة للحكومة في إقليم بني شنقول أو غيره.

السيناريوهات

١- المضي قدما في التفاوض

ستشكل الوساطة الإفريقية الإطار المناسب لهذه العملية، ووفق هذا السيناريو، سيعمل رئيس الوزراء الإثيوبي على إعادة هندسة البيت الداخلي الإثيوبي للمرحلة القادمة، من خلال مؤتمر الحوار الوطني المزمع عقده قريبا، كما كان ضمن القادة السياسيين الذين تم إطلاق سراحهم جوهر محمد، وبيكلي جربا، و وهما من الزعماء الكبار لقومية الأورومو، التي ينتمي إليها أحمد نفسه[٢٥].

ورغم المعارضة السياسية لهولاء القادة لآبي أحمد، فقد صدر بيان عنهم في ١١ يناير الماضي يدعم المصالحة، ويتضمن «دعوة جميع الأطراف إلى السعي لحل سلمي وتفاوضي للحروب الجارية»[٢٦].

وبذلك يكون إطلاق سراح هذه القيادات قد حقق حزمة أهداف آبي أحمد؛ فأولا استرضاء شرائح واسعة من الأورومو الغاضبين من اعتقالهم، وثانيا الاستفادة من دعمهم للتوجه التصالحي الجديد، من خلال تأثيرهم على قواعد الأورومو، في حين يرسخ آبي أحمد دوره، على أنه القائد الأكثر قبولاً لقيادة المرحلة.

وفي إطار استرضاء الأورومو والمؤسسة العسكرية الإثيوبية، يندرج أيضا تكريم رئيس الأركان الإثيوبي الأورومي الأصل برهانو جولا برتبة فيلد ماريشال (مشير) لأول مرة في تاريخ الجيش الإثيوبي[٢٧]، رغم أن أداء قواته في هذه الحرب شهد نقاط ضعف وتذبذبا كبيرا، لا يبرر هذا التكريم، في حين يمكن القول إن التكريم الواسع أيضا لعدد كبير من الضباط، كان يتضمن رغبة رئيس الوزراء في إرضاء المؤسسة العسكرية، حيث ذهبت تحليلات إلى احتمال قيامها بانقلاب عليه الخريف الماضي[٢٨].

ويبدو أن رئيس الوزراء قادر على استرضاء العفر، وهم من القوميات الإثيوبية المهمشة، بتحقيق مكاسب اقتصادية وتنموية لإقليمهم، ومنحهم دورا سياسيا أكبر في المرحلة القادمة.

وبالنظر إلى أن الأمهرا مثلوا أهم حلفاء رئيس الوزراء طوال الفترة الماضية، فيبدو أن خطوات آبي أحمد السابقة، تصب في الاعتماد على حاضنته العرقية الأورومو بشكل أكبر في المرحلة القادمة، وهو ما سيغير توازنات القوى داخل البلاد، ويؤدي إلى تصدع التحالف مع الأمهرا.

من المتوقع أن يتم إحالة ملف الأرض إلى مؤتمر وطني عام، تناقش فيه قضية الأراضي المتنازع عليها في عموم إثيوبيا، مع محاولة إيجاد حلول توفيقية بشأنها.

في حال المصالحة قد تلجأ المليشيات الأمهرية إلى القيام بمحاولة خلق حالة من الاضطرابات الأمنية، كالاعتداء على القوات السودانية في الفشقة، وفتح جبهة حرب هناك، أو الاشتباك مع القوات الحكومية للحيلولة دون انتزاع أراضي غرب تيغراي (خاصة مدينة الحمرة) من تحت سيطرتها.

ونتيجة تشابك الملفات الإثيوبية داخليا وخارجيا، فمن المتوقع أن تؤدي المصالحة إلى تقويض الروابط بين أسياسي أفورقي، وآبي أحمد، وفي المقابل تقوية روابط الأمهرا بإريتريا، التي بدأت بالتطور بعد عملية السلام الإريترية الإثيوبية.

في المقابل قد تعمد قيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إلى إقناع الجناح الاستقلالي في الإقليم، من خلال الاتفاق على ترتيبات متعلقة بحق تقرير المصير وفق الدستور الإثيوبي.

كما سيتم رفع الحصار عن إقليم تيغراي، ما يسمح بتدفق المساعدات الإنسانية، وفي المقابل سترفع الضغوط الغربية عن الحكومة الإثيوبية.

٢- فشل التفاوض وعودة الأعمال العسكرية

وفق هذا السيناريو، تكون الإشارات المستمرة من الطرفين منذ ديسمبر الماضي محاولة لكسب الوقت، في حين يستعدان للجولة القادمة، حيث تعمل القوات الفيدرالية على تعزيز قدرتها القتالية، من خلال تدريب المزيد من المجندين الجدد، وتعويض الخسائر الإثيوبية من طياري القوات الجوية، والموظفين التقنيين، و مشغلي الطائرات بدون طيار العسكرية[٢٩].

في حين تستمر الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في ترميم قواتها، والبحث عن أسلحة متقدمة تقنيا، تستطيع من خلالها التخلص من تهديد الطائرات المسيرة[٣٠].

قد تحاول القوات الفيدرالية مدعومة بالجيش الإريتري، والقوات الخاصة لإقليم عفر، إنشاء كماشة متعددة الرؤوس لاقتحام إقليم تيغراي، وتخفيف فاعلية المقاتلين والأسلحة الثقيلة من خلال ضربات الطائرات المسيرة، في حين سيلجأ مقاتلو التيغراي إلى الجبال، والقيام بضربات سريعة وخاطفة على القوات المهاجمة. ومع استمرار أمد الصراع، ستدخل جميع الأطراف في حالة من الاستنزاف المستمر، ما سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، وزيادة الضغوط الخارجية على الحكومة الإثيوبية، التي سيزداد بالمقابل اعتمادها على حلفائها تركيا، والإمارات، والصين، في دعم آلتها العسكرية[٣١].

الهوامش والإحالات:

(1) "'We Need National Reconciliation': PM Abiy," *Addis Standard*, January 6, 2022, https://addisstandard.com/news-we-need-national-reconciliation-pm-abiy/.

(2) "Sebhat Nega and Jawar Mohammed Released from Prison," *Borkena*, January 7, 2022, https://borkena.com/2022/01/07/sebhat-nega-and-jawar-mohammed-released-from-prison/.

(3) "Fed Supreme Court Shades Light on Legality of Withdrawal of Charges," *Ethiopian Monitor*, January 11, 2022, https://ethiopianmonitor.com/2022/01/11/fed-supreme-court-shades-light-on-legality-of-withdrawal-of-charges/.

(4) "TPLF Accuses Iran, Turkey, UAE of Arming Ethiopian Government," *State Craft*, December 7, 2021, https://www.statecraft.co.in/article/tplf-accuses-iran-turkey-uae-of-arming-ethiopian-government.

(5) "Ethiopia to Create National Dialogue Commission," *DW*, December 30, 2021, https://www.dw.com/en/ethiopia-to-create-national-dialogue-commission/a-60290708.

(٦) عبد القادر علي، «هل يتكرر سيناريو سقوط كابول في إثيوبيا؟»، TRT عربي، (١٨، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://www.trtarabi.com/opinion/-7169367هل-يتكرر-سيناريو-سقوط-كابول-في-إثيوبيا.

(٧) عبد القادر علي، «هل ستغير السيطرة الحكومية على إقليم عفر موازين الحرب في إثيوبيا؟»، TRT عربي، (٦، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://www.trtarabi.com/opinion/-7331515هل-ستغير-السيطرة-الحكومية-على-إقليم-عفر-موازين-الحرب-في-إثيوبيا.

(٨) «جبهة تيغراي تعلن اكتمال عملية انسحاب قواتها من إقليمي عفار وأمهرة في إثيوبيا»، سبوتينك عربي، (٢٠، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://arabic.sputniknews.com/20211220/جبهة-تيغراي-تعلن-اكتمال-عملية-انسحاب-قواتها-من-إقليمي-عفار-وأمهرة-في-إثيوبيا1054382281-.html.

(٩) «إثيوبيا تلغي حالة الطوارئ»، الحرة، (١٥، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/02/15/%C2%A0إثيوبيا-تلغي-حالة-الطوارئ.

(10) "TPLF Forces have «Unleashed an Attack» at Neighboring Afar," *Ethiopia Obeserver*, January 25, 2022, https://www.ethiopiaobserver.com/2022/01/25/tplf-forces-have-unleashed-an-attack-at-neighboring-afar/.

(11) "Ethiopia Sets Out Terms of Possible Talks with Tigray Rebels," *VOA*, November 11, 2021, https://www.voanews.com/a/ethiopia-sets-out-terms-of-possible-talks-with-tigray-rebels-/6309173.html.

(12) "Ethiopian forces have recaptured key towns on the road to Tigray," *The Economist*, December 16, 2021, https://www.economist.com/middle-east-and-africa/ethiopian-forces-have-recaptured-key-towns-on-the-road-to-tigray21806825.

(13) Samar Bagouri, "The Extensive Cost: How the War in Tigray is Impacting Ethiopia's Economy?," *Future for Advanced Research and Studies*, December 13, 2021, https://futureuae.com/en/Mainpage/Item/6933/the-extensive-cost-how-the-war-in-tigray-is-impacting-ethiopias-economy.

(14) Samuel Gebre and Fasika Tadesse, "US suspends duty-free access to Ethiopia over human rights abuses," *Aljazeera*, November 2, 2021, https://www.aljazeera.com/economy/2021/11/2/us-suspends-duty-free-access-to-ethiopia-over-human-rights-abuses.

(١٥) عبد القادر علي، «مبعوث أمريكي جديد إلى القرن الإفريقي.. وماذا في جعبة ساترفيلد؟»، TRT عربي، (١٠، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.trtarabi.com/opinion/-7643809مبعوث-أمريكي-جديد-إلى-القرن-الإفريقي-وماذا-في-جعبة-ساترفيلد.

(١٦) «الصحة العالمية»: سكان تيغراي يموتون بسبب نقص الغذاء والدواء الناتج عن الحصار»، روسيا اليوم، (١٣، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://arabic.rt.com/world/1293510-الصحة-العالمية-سكان-تيغراي-يموتون-بسبب-نقص-الغذاء-والدواء-نتيجة-الحصار/.

(١٧) «الاتحاد الإفريقي: إثيوبيا مدعوة إلى «بذل المزيد» لإيصال الدعم الإنساني إلى تيغراي»، العربي الجديد، (٣، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://www.alaraby.co.uk/society/إثيوبيا-مدعوة-إلى-«بذل-المزيد»-لإيصال-الدعم-الإنساني-إلى-تيغراي.

(١٨) محمد طارق، «تحذير أممي من تدمير البنية التحتية في إقليم تيغراي الإثيوبي»، الأناضول، (٢، يوليو، ٢٠٢١م)، https://www.aa.com.tr/ar/2292920/السياسة/تحذير-أممي-من-تدمير-البنية-التحتية-في-إقليم-تيغراي-الإثيوبي.

(19) "Ethiopia's Amhara Rallies Residents to Fight Tigrayan Forces," *Aljazeera*, July 25, 2021, https://www.aljazeera.com/news/2021/7/25/ethiopias-amhara-state-rallies-residents-to-fight-tigrayans.

(20) Fasil, Mahlet & Tsegaye, Getahun, «News Analysis: Opposition Parties Protest Release of top Former TPLF Officials,» *Addis Standard*, January 10, 2022, https://addisstandard.com/news-analysis-opposition-parties-protest-release-of-top-former-tplf-officials/.

(21) "Amhara State President says 'public must be ready to destroy the terrorist group'," *Addis Standard*, January 11, 2022, https://addisstandard.com/news-amhara-state-president-says-public-must-be-ready-to-destroy-the-terrorist-group/.

(22) Tefera Gebregziabher, "Ideology and Power in Tplf's Ethiopia: a Historic Reversal in The Making?," *African Affairs*, 118: 472, 2019, 470, https://doi.org/10.1093/afraf/adz005.

(23) "Ethiopia's Civil War: Cutting a Deal to Stop the Bloodshed," *Crisis Group Africa Briefing*, N°175: 2021, https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/b175-ethiopias-civil-war.pdf.

(24) "Interview with President Isaias Afwerki on current regional issues and GOE domestic development programmes," *Shabait*, January 10, 2022, https://shabait.com/2022/01/08/interview-with-president-isaias-afwerki-on-current-regional-issues-and-goe-domestic-development-programmees/.

(25) "Jawar Mohammed, Bekele Gerba and others just Released," *Addis Standard*, January 7, 2022, https://addisstandard.com/breaking-jawar-mohammed-bekele-gerba-and-others-just-released/.

(26) Oromo Federalist Congress (OFC), "Statement from OFC Leaders upon their Release from Wrongful Imprisonment," *Facebook*, January 11, 2022, https://www.facebook.com/photo/?fbid=467991998247444&set=pcb.467992131580764.

(27) "Ethiopia Awards Rank of Field Marshal to General Berhanu Jula," *Fana Broadcasting Corporate*, January 8, 2022, https://www.fanabc.com/english/ethiopia-awards-rank-of-field-marshal-to-general-berhanu-jula/.

(28) Nic Cheeseman and Yohannes Woldemariam, "Can Ethiopia Survive? What Might Happen If Abiy Ahmed Falls,"*Foreign Affairs*, November 5, 2021, https://www.foreignaffairs.com/articles/ethiopia/2021-11-05/can-ethiopia-survive.

(29) Nizar Manek and Jordan Anderson, "Lasting Tigray-Ethiopian government peace agreement unlikely," *Jane's Intelligence Review*, January 6, 2022, 7, https://static1.squarespace.com/static/57c1aff1e6f2e148e8d0cdb7/t/620d0ea72e340456bb277769/1645022888428/Lasting+Tigray-Ethiopian+government+peace+agreement+unlikely.PDF.

(٣٠) عباس محمد عباس، «الأبعاد الاستراتيجية لدخول الطائرات المسيّرة «درونز» في نزاع تيغراي، مركز الجزيرة للدراسات، (١٦، يناير، ٢٠٢٢م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5251.

(31) Manek and Anderson, "Lasting Tigray-Ethiopian government peace agreement unlikely," 8.

ديناميكية علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء

د. فاطمة لمحرحر، باحثة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية - الرباط.

الكلمات المفتاحية:
(العلاقات المغربية – الإفريقية، إفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الخارجية، التفاعل الثقافي، الدبلوماسية الاقتصادية).

انسجاما مع توجهات السياسية الخارجية المغربية، وفي محاولة لاستثمار موقعه الإستراتيجي، ركّز المغرب جهوده على دعم العلاقات جنوب- جنوب وتقويتها، ليجعل من إفريقيا هدفا رئيسا في علاقاته مع دول الجنوب، من أجل قيامه بدور محوري تجاه هذه القارة، وأن يكون صلة وصل بينها وبين أوروبا والعالم؛ ونظرا – كذلك – للأهمية التي أصبحت تحظى بها القارة الإفريقية على المستوى العالمي، وبسبب الروابط التاريخية والجغرافية التي تجمع المغرب بدول هذه المنطقة، التي مثلت دائما محطة للتبادل الثقافي والروحي والاقتصادي والتجاري، فقد عمل المغرب إلى جانب دول القارة على تعزيز العلاقات الثنائية في شتى المجالات؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، دون إغفال القضايا ذات البعد السياسي.

وسنحاول من خلال هذه الورقة، تسليط الضوء على أهمية التعاون المغربي- الإفريقي ومكانته، في ظل الهيكل الجديد لجغرافية العلاقات الدولية، ورصد بعض حيثيات الموضوع في شقها؛ الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، من خلال التركيز على ما شهدته العلاقات المغربية – الإفريقية، كنموذج للتعاون جنوب – جنوب، نظرا للديناميكية التي أصبحت تتميز بها القارة الإفريقية على المستوى الجيوستراتيجي؛ وبعدما أصبح المغرب ينهج سياسة إرادية براغماتية في هذه القارة، معتمدا على أدوات تتجاوز منطق الدبلوماسية التقليدية، وتوظِّف بشكل فعال الدبلوماسية الموازية، وخاصة الدبلوماسية الاقتصادية.

أولا: التفاعل الثقافي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء

إن هناك أسبابا تاريخية وحضارية وجيوستراتيجية مشتركة، تدفع نحو الاهتمام بمسار العلاقات المغربية – الإفريقية، خاصة في ظل المتغيرات الدولية، وازدياد التنافس الدولي على المنطقة[١].

وفي هذا الإطار، تكتسب المنطقة الإفريقية أهمية قصوى بالنسبة للمغرب، باعتبارها عمقا إستراتيجياً، الأمر الذي دفع بالمغرب إلى التعبير عن ذلك سياسيا، وهو ما تم التأكيد عليه في الدستور، بأن المغرب دولة إفريقية، تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية، وهذا الارتباط العضوي، جعل التفاعل بينهما أمرا حتميا[٢].

كما توسع الدستور المغربي لسنة ٢٠١١م بشكل ملحوظ في مجال السياسة الخارجية، ليُشكل خارطة طريق للفاعلين السياسيين؛ حيث تم التركيز في تصدير الدستور على تقوية التعاون جنوب – جنوب، وتعزيز علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما الساحل والصحراء.

وتبعا لذلك؛ فقد كان قرار العودة السياسية إلى الاتحاد الإفريقي، مقترنا باستراتيجية مدروسة؛ أساسها الشراكة الندِّية، والتعاون التكاملي والتضامني فيما بين الدول الإفريقية[٣]؛ حيث جاءت هذه العودة الرسمية إلى الفضاء الإفريقي، تتويجا لعقد من العمل الدبلوماسي، والشراكات الاقتصادية، والمساعدات التقنية التي قدمها المغرب، والمقاولات المغربية للعديد من الدول الإفريقية.

وزيادة عليه، تبرز أهمية البعد الثقافي، كأحد أهم أبعاد التعاون الناجح جنوب – جنوب، بين المغرب وإفريقيا؛ فقد لعبت الزوايا دورا مهما في هذا المجال، وعلى رأسها الزاوية التيجانية، كما أسهم المغرب في بناء العديد من المساجد، والقيام بصيانتها في الدول الإفريقية، ذات الأغلبية المسلمة.

١- أهمية العامل الديني في العلاقات المغربية – الإفريقية

بحكم الصلات والعلاقات التاريخية التي جمعت – منذ القديم – بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، والتي تمت عبر قنوات مختلفة، فقد شكل الرصيد الروحي والديني أحد مظاهر التعاون والتلاقح الحضاري والثقافي، مما أسفر عن ظهور تراث مغربي – إفريقي مشترك، سيظل شاهدا على عمق هذه الروابط.

وبناء على ذلك؛ نستنتج أن هناك دينامية نشطة لمؤسسة إمارة المؤمنين على الساحة الإفريقية، كما تشير إلى ذلك الزيارات الملكية المتكررة، التي قام بها الملك محمد السادس لإفريقيا، وبغض النظر عن الصيغة البراغماتية، ورغبة المغرب في تمتين الروابط السياسية والاقتصادية التي تحكمت في أجندة تلك الزيارات، فقد برز حرص العاهل المغربي على تضمين هذه الزيارات عددا من الأنشطة والمبادرات، ذات الطابع الديني والرمزي، مثل أداء الملك لصلاة الجمعة بعواصم عدد من البلدان الإفريقية[٤].

إلى جانب ذلك؛ فقد تم في يوليو ٢٠١٥م، إحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، هدفها توحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين في المغرب، وباقي الدول الإفريقية، للتعريف بقيم الإسلام، ونشرها وترسيخها[٥]، ويأتي إحداث هذه المؤسسة لمواكبة السياسة الإفريقية الجديدة للمغرب، والرامية إلى تعزيز مناطق نفوذه السياسي والاقتصادي في القارة، وتوسيعها إلى ما وراء محور الرباط – دكار[٦].

وفي السياق نفسه؛ فقد أطلق المغرب مبادرة لتكوين الآلاف من الأئمة في البلدان الإفريقية، وتوظيف هذا البعد الديني للوساطة في النزاع بين الحكومة المالية المركزية، وجماعة أزواد، وهي وساطة باركتها القوى الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من معارضة الجزائر[٧].

وفي هذا الإطار، كان المغرب قد استجاب لطلب تكوين أئمة ودعاة إيفواريين بالمغرب، على غرار مالي، وغينيا، وليبيا؛ حيث قبل المغرب تكوين ٥٠٠ إمام من مالي، و٥٠٠ إمام من غينيا[٨]، كما أكد دعمه لتحديث المدارس القرآنية وإصلاحها في ساحل العاج، خاصة فيما يتعلق بالمناهج، وتكوين المكونين، والمقررات الدراسية[٩].

وتجدر الإشارة في السياق نفسه، إلى أن التعاون المغربي- الإفريقي في الشأن الديني، شهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة على المستويين الكمي والنوعي؛ حيث تضاعف عدد الاتفاقيات التي تهم الشأن الديني إلى حوالي ٣٦ اتفاقية؛ إذ أضحت الإستراتيجية المعتمدة حاليا أكثر دينامية وعقلنة، من خلال اشتغالها بأدوات عملية، وإطارات مؤسساتية مهيكلة، مثل: برنامج تكوين الأئمة الأفارقة[١٠].

إلى جانب ذلك، تقوم الزاوية التيجانية بدور دبلوماسي مهم في علاقات المغرب مع الدول الإفريقية، خاصة تلك الواقعة في غرب إفريقيا، ويمكن القول بأن هذه الزاوية، تلعب دورا لا يستهان به في توجيه العلاقات الإقليمية[١١].

ومن هذا المنطلق، فقد حظيت الطريقة التيجانية برعاية رسمية من الدولة المغربية، التي ركزت اهتمامها الكبير على هذه الطريقة، وهي تشكل اليوم رقما صعبا في المعادلة السياسية في الكثير من الدول الإفريقية، وذلك بالنظر إلى قوتها وثقلها الدبلوماسي داخل المشهد السياسي في المنطقة، حيث تتوفر على نفوذ قوي في العديد من الدول الإفريقية[١٢].

بالإضافة إلى ذلك، نجد الزاوية القادرية التي نشأت في الشرق، خلال القرن الثاني عشر الميلادي؛ هذه الزاوية القادرية التي تعد إحدى أقدم وأوسع الطرق الصوفية في العالم الإسلامي، وهي أولى الطرق الصوفية في الغرب الإفريقي، وأبرز بوابات الإسلام في إفريقيا[١٣].

٢- الدبلوماسية الجامعية والأكاديمية

أقام المغرب علاقات ثقافية كبيرة مع دول إفريقية، امتدت منذ ستينيات القرن الماضي؛ وهي منظمة بإطار

قانوني، يسمح بالتحاق طلبة إفريقيا جنوب الصحراء بالجامعات والمدارس العليا بالمغرب، وإعطاء المنح، وتبادل زيارات الطلاب التربوية[١٤].

وتجدر الإشارة في هذا المضمار، إلى أن المغرب قام بتكوين عشرات الآلاف من الطلبة القادمين من ٤٧ بلدا إفريقيا؛ حيث تخرج من الجامعات ومعاهد التعليم العالي ٢٣٠٠٠ طالب إفريقي، بالإضافة إلى استقبال ١٢٠٠٠ طالب إفريقي خلال الموسم الجامعي ٢٠١٩-٢٠٢٠م(١٥)، وتعد كل من الغابون، وساحل العاج، والسنغال، من أكبر الدول المرسلة لأعداد الطلبة المسجلين في الجامعات المغربية، بالإضافة إلى أكثر من ٥٠٠٠ إطار في القطاع العام، في العديد من الدول الإفريقية، استفادوا من دورات تأسيسية بالمغرب[١٦].

إلى جانب ذلك، شملت العلاقات الثقافية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، توقيع اتفاقيات ثقافية لتنظيم التعاون بين المكتبات والمراكز العلمية، من أجل تسهيل ولوج الباحثين الأفارقة، وتمكينهم من شروط البحث والتحصيل، كما نصت هذه الاتفاقيات على تنظيم التظاهرات الثقافية والرياضية المتنوعة[١٧].

غير أن ما نعيبه في هذا الإطار القانوني للعلاقات الثقافية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، أن معظمه مرتبط مع دول إفريقية ناطقة باللغة الفرنسية، ويعود ذلك إلى عوامل ثقافية، تتمثل أساسا في انتشار اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى في المغرب، إضافة إلى كونها لغة التدريس في معظم الجامعات والمعاهد العليا[١٨].

وبناء على كل ما سبق، فنستطيع القول: إن المحدد الثقافي ساهم في تدعيم علاقات المغرب بكثير من الدول الإفريقية؛ حيث حدث تطور مهم على مستوى توظيف السياسة الدينية، والدبلوماسية الأكاديمية، من أجل تكثيف التعاون الاقتصادي، والرفع من مستوى الاستثمارات والمبادلات التجارية.

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا، مقاربة متجددة

إن الدبلوماسية الاقتصادية اليوم، تنافس نظيرتها الدبلوماسية بمفهومها السياسي؛ حيث إن الصراعات في العالم لم تعد من أجل تحقيق القوة بالمعنى التقليدي، ولكنه صراع حول موضوعات اقتصادية[١٩].

وفي هذا السياق، اندرجت الزيارات المتعددة التي قام بها الملك محمد السادس للعديد من الدول الإفريقية، والتي خلقت - برأي المراقبين - ديناميكية جديدة في العلاقات مع هذه الدول، من خلال تعزيز الاستثمارات الخارجية، كعنصر محوري، في سيرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي السائر في التطور[٢٠].

١- الاستثمارات الخارجية للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء، حضور بارز وتحديات مستمرة

شكل التعاون الاقتصادي رافعة مهمة لإستراتيجية المغرب نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ يضع

المغرب إفريقيا في قلب خيارات سياسته الخارجية، ويعمل على تعزيز تموقعه تدريجيا في هذه القارة، عبر تقوية العلاقات الاقتصادية وتنويعها، من خلال إبرام العديد من اتفاقيات التعاون، والتي وصلت إلى حوالي ١٠٠٠ اتفاقية مع ٢٨ دولة إفريقية، شملت مختلف المجالات (التعليم، والصحة، والتكوين، والبنية التحتية، والفلاحة، وغيرها من الميادين)[٢١].

ومن المهم الإشارة هنا، إلى أنّ استثمارات المغرب المباشرة، تتواجد في أكثر من ٣٠ دولة إفريقية؛ حيث تعتبر ساحل العاج المستفيد الرئيس من الاستثمارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، بحصة ١٩٪، تليها مالي بنسبة ١٣٪، وبوركينا فاسو، والسنغال ب ٧٪ لكل منهما، ثم الغابون بحصة ٦٪، بالإضافة إلى ذلك شملت الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء خلال السنوات الأخيرة بلدانا جديدة مثل: البنين، والطوغو، وغانا، وتشاد، وجزر موريس[٢٢].

إضافة إلى ما سبق، فإن التمركز الجيد للشركات والمقاولات المغربية، سواء الخاصة أو العمومية في إفريقيا، أسهم في الرفع من حصة المغرب في السوق الإفريقية، الأمر الذي عزز من موقع إفريقيا في خريطة شركاء المغرب الأساسيين، لتصبح شريكا إستراتيجياً للمغرب[٢٣].

وفي هذا السياق، ساهمت المقاولات العمومية وشبه العمومية في تيسير ولوج الاستثمار المغربي إلى القارة الإفريقية، ذلك أن الرابط الجوي والبحري تزايد، وساهم في حل مشكلة النقل بإفريقيا؛ فالخطوط الملكية المغربية (RAM) تتوفر على أكثر من ٣٠ خطا جويا مفتوحا على إفريقيا، بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في ١١ دولة إفريقية[٢٤].

كما يشتغل كل من المكتب الوطني للكهرباء، واتصالات المغرب في إفريقيا، من خلال مشاريع وبذل جهود في الاستثمار، وسبق أن شرعت اتصالات المغرب بربط خط اتصال بين العيون، والداخلة، ونواديبو، يضاف إلى ذلك الخط الذي أنجز بين هذه المدن ونواكشوط، تمهيدا لربط المغرب بمناطق أخرى باتجاه موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو[٢٥].

وقد لاحظنا أنه في سنة ٢٠١٧م، وصلت قيمة الاستثمار المغربي المباشر في القارة الإفريقية إلى حوالي ٣,٧ مليار دولار أمريكي (٣٧,٢ مليار درهم)، وأن التدفقات تتوجه بشكل أساس إلى دول غرب إفريقيا (متوسط حصتها ٥٥٪)، تليها شمال إفريقيا، وإفريقيا الوسطى (٢٥٪ و١٥٪ على التوالي)، وإفريقيا الجنوبية (٥٪)؛ ومن المتوقع أن يستمر هذا إذا أخذنا في الحسبان الاتفاقيات التي تم توقيعها مؤخرا، والتي من شأنها أن تولد تدفقات مالية في السنوات الأخيرة[٢٦].

وبالموازاة مع ذلك، فقد وقّع المغرب سلسلة من اتفاقيات الاستثمار مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، منها ١٧ اتفاقية لتعزيز حماية الاستثمار، و١٦ اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي، ولم تدخل حيز التنفيذ سوى

٦ اتفاقيات لتعزيز وحماية الاستثمار، كما تم توقيع اتفاقيات مماثلة مع الغابون، وموريتانيا، والسودان، وغامبيا، ومالي، وبوركينا فاسو، فضلا عن معاهدتين ضريبيتين مع الغابون، والسنغال[٢٧].

وعليه، ساهمت هذه الجهود والإجراءات المتخذة في إعطاء فرص جديدة للدبلوماسية الاقتصادية المغربية؛ قصد التفعيل والانفتاح على دول أخرى في شرق القارة الإفريقية[٢٨]، حيث تم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة مع كل من جمهورية إثيوبيا، وجمهورية جيبوتي، وتنزانيا، في مجالات البنوك، وقطاع الهيدروكربونات، والطاقة، والمعادن، والأسمدة، بالإضافة إلى التبادل الثقافي[٢٩]، والطاقات المتجددة، والنقل الجوي.

وعلى العموم، تعرف الاستثمارات المغربية في المنطقة تقلبات من سنة إلى أخرى، لكن حصتها تظل مرتفعة في المجموع؛ حيث أصبح المغرب ثاني أكبر مستثمر في القارة بعد جنوب إفريقيا، وتشمل هذه الاستثمارات قطاعات متنوعة ذات قيمة مضافة، مثل: (البنوك، والمباني، والأشغال العمومية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات...)[٣٠].

٢- التجارة كآلية للوجود المغربي في المنطقة

عرفت المبادلات التجارية دينامية من خلال الزيادة المضطردة للتجارة بين المغرب والدول الإفريقية، وذلك في الفترة ما بين ٢٠١٧-٢٠١٨م؛ إذ بلغت المبادلات التجارية في سنة ٢٠١٨ حوالي ٤ مليارات دولار أمريكي (٤٠,٥ مليار درهم)، بزيادة قدرها ٨,٦٪ مقارنة مع سنة ٢٠١٧م، التي سجلت ٣,٧ مليار دولار أمريكي (٣٧,٢ مليار درهم)، أي ما يمثل حوالي ٥,٤٪ من إجمالي التجارة الخارجية للمغرب[٣١].

وفي هذا الإطار، نسجل تزايدا ملموسا، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات؛ فالصادرات المغربية تشهد اختلافا من حيث التوزيع الجغرافي، كما تشهد تنوعا فيما يخص نوعية المواد المصدرة، التي تتوزع ما بين أسماك، وقشريات محضرة ومحفوظة، وزيوت النفط، وزيوت التشحيم، ومواد استهلاكية مكملة، إضافة إلى أن الواردات هي الأخرى، تعرف تنوعا فيما يخص التوزيع الجغرافي لها[٣٢]؛ وتظهر بنية المواد المستوردة من إفريقيا جنوب الصحراء الوزن المهم للمنتجات الطاقية، وأنصاف المواد.

وفي السياق نفسه، فإن قيام المغرب بإنشاء القطب المالي للدار البيضاء، الذي يلعب دورا كبيرا في ترسيخ دور المغرب، كبلد ميسر للمبادلات التجارية والمالية العالمية، وتوقيع مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من الدول (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، دول حوض البحر المتوسط)، فقد أصبح المغرب يشكل منفذا لسوق من مليار مستهلك، في ٥٥ دولة، تمثل ٦٠٪ من الناتج الداخلي الخام العالمي[٣٣]، نظرا لمعرفته الدقيقة بأسواق غرب إفريقيا، خاصة تلك التي تتوفر على مميزات تؤهلها

لإرساء شراكات مع دول الخليج، وتركيا، وشركاء آخرين، يتوفرون على قدرة استثمارية عالية لفائدة إفريقيا، في إطار مقاربة تخدم جميع الأطراف[٣٤].

وأخيرا نستطيع القول: إنه على الرغم من النجاحات التي حققتها المقاولات المغربية في القارة الإفريقية، فهي ما تزال تواجه العديد من الصعوبات، على غرار منافسة الشركات، والمقاولات الأوروبية والأمريكية، والصينية، بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي والديمقراطي الذي تشهده الكثير من الدول الإفريقية، مما يتطلب تقديم المزيد من الدعم والمساندة، لضمان تقوية العلاقات الاقتصادية للمغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء.

خاتمة

إن إمعان النظر في الدبلوماسية المغربية بهذه القارة، يكشف توجها براغماتيا ونوعيا، تمثّل في تبني تعددية على مستوى المداخل (اقتصادي، ديني)، وتنوع المقاربات (الهجرة، الأمن)، مما فسح المجال أمام المغرب للتطلع كي يكون ضمن الدول المتزعمة للقارة الإفريقية.

وبالتالي، فيمكن للمغرب بفضل إرثه التاريخي، وبما يحققه من علاقات روحية عميقة بدول إفريقيا جنوب الصحراء، أن يؤدي دورا اقتصاديا محوريا، وأن يعزز نفوذه الإقليمي كبوابة للعالم نحو إفريقيا.

الهوامش والإحالات:

(١) فاطمة الزهراء الثلوث، «السياسة الخارجية المغربية اتجاه دول المغرب العربي»، (رسالة ماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٩م)، ٨.

(٢) بوشرى لحسيني، «ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة»، (رسالة دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠١٣م-٢٠١٤م)، ٢.

(٣) عبد الفتاح الفاتحي، «عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي: خطوة لتنفيذ استراتيجية تعاون جنوب-جنوب»، دعوة الحق - العدد ٤٢١، (المغرب: مجلة دعوة الحق، ٢٠١٧م) ٢٣.

(٤) الفتاح الفاتحي، «عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي: خطوة لتنفيذ استراتيجية تعاون جنوب-جنوب»، ٢٣.

(٥) سليم حميمنات، «تصدير «الأمن الروحي» كآلية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا»، المعهد المغربي لتحليل السياسات، (١٢، مارس، ٢٠١٨م)، ٦،
https://mipa.institute/5496.

(٦) حميمنات، «تصدير «الأمن الروحي» كآلية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا»، ٦.

(٧) منير روكي، «ملامح من العلاقات التجارية والاقتصادية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء»، دعوة الحق - العدد ٤٢١، (المغرب: مجلة دعوة الحق، ٢٠١٧م)، ٦٩.

(٨) فاطمة الزهراء هيرات، «الدبلوماسية الدينية المغربية الإفريقية: الأدوار، التحديات، الرهانات»، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (المغرب: مؤسسة خالد الحسن - مركز الدراسات والأبحاث، ٢٠١٧م).

(٩) «البعد الديني في الدبلوماسية المغربية بإفريقيا»، مغرس-التجديد،)١٠،أكتوبر، ٢٠١٤م)،
https://www.maghress.com/attajdid/119558.

(١٠) «البعد الديني في الدبلوماسية المغربية بإفريقيا»، ٨.

(11) Bakary Sambe, "Tidjaniya: Usages Diplomatiques D'une Confrérie Soufie," *Politique Étrangère*, Hiver: 4, 2010, 846-847, https://doi.org/10.3917/pe.104.0843.

(12) Nazarena Lanza, "La Tijaniyya in Senegal. Il Ruolo Delle Dahira D'impresa Nello Sviluppo Del Pellegrinaggio a Fès," *In Senegal: Culture in Divenire Nell'africa Occidentale, I libri di Afriche e Orienti n°7* (Repubblica di San Marino: AIEP, 2013), 2-3.

(١٣) محمد محمد، «الأبعاد الاجتماعية للتصوف في غرب إفريقيا: البنى والوظائف والعلاقات»، مركز الجزيرة للدراسات، (٢٦، سبتمبر، ٢٠١٨م)، ٣-٤،
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180926110001736.html.

(١٤) محمد ولد الفاضل، «السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس»، (أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ٢٠١٣م)، ١٠٩.

(١٥) «محمد مثقال يكشف عدد الطلبة الأفارقة الذين تخرجوا من الجامعات المغربية خلال ٢٠ سنة»، أنفاس بريس، (٢٤، أكتوبر، ٢٠١٩م)،
https://anfaspress.com/news/voir/57238-2019-10-24-01-29-32.

(١٦) «الدورة الثامنة لقمة الطلبة والشباب الأفارقة بالرباط»، البوابة الوطنية، (٢٠، ديسمبر، ٢٠١٩م)،
https://www.maroc.ma/ar/أخبار/الدورة-الثامنة-لقمة-الطلبة-والشباب-الأفارقة-بالرباط .

(١٧) الفاضل، «السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس،» ١٠٩.

(١٨) الفاضل، «السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا...،» ١٠٩.

(١٩) هند بطليموس، «الفاعلون الجدد في السياسة الخارجية المغربية»، (رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، ٢٠٠٥م-٢٠٠٦م)، ٩٧.

(٢٠) مراد اشمارخ، «الاستثمارات المغربية بإفريقيا: السياقات والخلفيات، تقرير المغرب في سنة»، (المغرب: منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ٢٠١٨م)، النسخة التاسعة، الطبعة الاولى، ٨٥.

(٢١) المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، والوكالة الفرنسية للتنمية، «تنمية المقاولات المغربية في إفريقيا: الواقع والآفاق»، (نوفمبر، ٢٠١٨م)، ٣.

(٢٢) وزارة الاقتصاد والمالية، «التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة ٢٠١٩م»، (المغرب: وزارة الإقتصاد والمالية، ٢٠١٩م)، ٢٢.

(٢٣) محمد المودن، «الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة»، مجلة مدارات سياسية، (المغرب: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، ٢٠١٨م)، العدد:٤، ٢٥٠.

(٢٤) المودن، «الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة»، ٢٤٦.

(٢٥) المودن، «الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة»، ٢٤٦.

(٢٦) «تنمية المقاولات المغربية في إفريقيا: الواقع والآفاق»، ١٣.

(٢٧) المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، «ملف علاقات المغرب – إفريقيا»، مجلة المالية (المغرب: وزارة الاقتصاد المغربية، ٢٠١٥م) العدد: ٢٨، ١٨.

(28) "Maroc- Ethiopie : une commission mixte pour examiner les projets signés entre les deux pays en 2016," *Medias 24*, February 6, 2022,
https://medias24.com/2022/02/06/maroc-ethiopie-une-commission-mixte-pour-examiner-les-projets-signes-entre-les-deux-pays-en-2016.
"L'expérience marocaine d'investissement en Ethiopie et en Afrique mise en avant à Addis-Abeba," *MAP News*, Septembre 25, 2021,
https://www.mapnews.ma/fr/actualites/economie/lexp%C3%A9rience-marocaine-d%E2%80%99investissement-en-ethiopie-et-en-afrique-mise-en-avant-%C3%A0.

(29) "Morocco, Djibouti Ink Agreement to Promote Cooperation in Religious- Related Areas," *Maroc.ma*, October 28, 2021, https://www.maroc.ma/en/news/morocco-djibouti-ink-agreement-promote-cooperation-religious-related-areas.

(٣٠) وزارة الاقتصاد والمالية، «التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة ٢٠١٨م»، (المغرب: وزارة الاقتصاد والمالية، ٢٠١٩م)، ٢٩.

(٣١) وزارة الاقتصاد والمالية، «التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة ٢٠٢٠م»، (المغرب: وزارة الاقتصاد والمالية، ٢٠١٩م)، ٢٠.

(٣٢) المودن، «الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة»، ٢٥١.

(٣٣) المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، «ملف علاقات المغرب – إفريقيا»، ٧.

(٣٤) المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، «ملف علاقات المغرب – إفريقيا»، ٧.

القمة الأوروبية - الإفريقية السادسة: فرصة تاريخية في ظروف استثنائية

د. شيماء محي الدين، أستاذ العلوم السياسية المساعد،
كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة - القاهرة.

استضافت العاصمة البلجيكية بروكسل أعمال القمة السادسة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي تحت شعار «أوروبا وإفريقيا.. قارتان برؤية مشتركة حتى ٢٠٣٠م». وتعد هذه القمة فريدة من نوعها، وذلك لما حملته من ملفات تتناول القضايا ذات الأولوية، والموضوعات ذات الاهتمام المشترك لدى الجانبين الإفريقي والأوروبي، الأمر الذي جعلها تعد بمثابة انطلاقة جديدة لتعميق الشراكة بين الجانبين، وذلك بحضور عدد كبير من القادة وكبار المسؤولين الحكوميين من أكثر من ٥٠ دولة أعضاء في الاتحادين الإفريقي والأوروبي. ولقد امتدت فاعليات القمة الأوروبية- الإفريقية المشتركة على مدار يومين من ١٧ إلى ١٨ فبراير ٢٠٢٢م، تباحث خلالها زعماء الجانبين حول عدد من الملفات والقضايا، من خلال جملة من الموائد المستديرة المواضيعية، التي سمحت بالتباحث والتشاور وتبادل الأفكار بشأن التحديات الملحة التي تواجه الجانبين، وكذلك التباحث حول الحلول الممكنة، والإجراءات المشتركة التي يمكن اتخاذها لمواجهة تلك التحديات. ونظراً لأهمية المحاور التي تمت مناقشتها خلال أعمال القمة، وكذا لأهمية المخرجات التي أسفرت عنها؛ سواء بالنسبة للجانب الإفريقي، أو بالنسبة للجانب الأوروبي، فإن هذه الورقة تسعى لدراسة وتحليل القمة الإفريقية الأوروبية السادسة، وما أسفرت عنه من مخرجات بشأن المجالات ذات الأولوية في العلاقات الأوروبية- الإفريقية في هذا التوقيت المهم.

أولاً: الإعداد للقمة الأوروبية- الإفريقية السادسة وظروف انعقادها

لقد أولت رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين»، اهتماماً كبيراً بالعلاقات الإفريقية الأوروبية منذ توليها منصبها في أواخر عام ٢٠١٩م؛ حيث خصصت أول زيارة لها خارج الاتحاد إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، كما زارت مقر الاتحاد الإفريقي، والتقت بنظيرها موسى فكي[١]. وأثناء تقديم برنامج عمل المفوضية لعام ٢٠٢٠م، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية عن اعتزامها تطوير إستراتيجية شاملة جديدة مع إفريقيا

لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وخلق فرص عمل في القارتين، وتعميق الشراكة بينهما في جميع المجالات»[٢].
وفي ٩ مارس عام ٢٠٢٠م، قدمت المفوضية الأوروبية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية، ونائب رئيس المفوضية الأوروبية رسالة مشتركة بعنوان «نحو إستراتيجية شاملة مع إفريقيا»[٣].
وبموجب هذه الإستراتيجية، تم اقتراح خمس شراكات تضمنت الآتي: شراكة من أجل التحول الأخضر، شراكة من أجل التحول الرقمي، شراكة من أجل النمو المستدام وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستثمار، شراكة من أجل السلم والحكم الجيد، وشراكة لضمان نهج متوازن ومتماسك وشامل للهجرة والتنقل[٤].
وفي فبراير عام ٢٠٢١م، اعتمدت لجنة التنمية (DEVE) تقرير مبادرة خاصة، حول جوانب التنمية المستدامة والشاملة للإستراتيجية المقترحة. ولقد سلط التقرير الضوء على الحاجة إلى تكييف الشراكة في ضوء آثار فيروس كورونا، الذي يهدد بتوسيع التفاوتات، وزيادة انعدام الأمن الغذائي والفقر، وتفاقم انعدام الأمن في إفريقيا[٥].
وقد اعتبر الاتحاد الأوروبي هذه الإستراتيجية المقترحة بمثابة خطوة أولى في طريق الإعداد للقمة السادسة للاتحادين الإفريقي والأوروبي، التي كان من المقرر عقدها في أكتوبر عام ٢٠٢٠م، إلا أن جائحة كوفيد-١٩ قد حالت دون ذلك؛ حيث تم تأجيل القمة. ومع ذلك، فقد واصلت دول الجانبين تحضيراتها للقمة عبر لقاءات مكثفة بين المسؤولين في القارتين، كما أولت فرنسا اهتماما خاصاً بانعقاد القمة، خاصة بعد تسلمها الرئاسة الدورية للاتحاد في مطلع يناير ٢٠٢٢. وعندما تولت فرنسا الرئاسة الدورية للاتحاد، أكد الرئيس الفرنسي ماكرون رغبته في «مراجعة كاملة» للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وبخاصة فيما يتصل بتعزيز الاستثمارات في السوق الإفريقية»[٦].
وفي سياق الاستعدادات للقمة، تم عقد مجموعة من اللقاءات التحضيرية؛ أبرزها الاجتماع الذي نظمه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع ممثلين عن الاتحادين الأوروبي والإفريقي، في ٣٠ أكتوبر عام ٢٠٢١م، على هامش قمة مجموعة العشرين بروما. وفي ٢ ديسمبر ٢٠٢١م، عقد الرئيس الفرنسي اجتماعاً ضم كلًا من الرئيس الرواندي بول كاجامي، والرئيس السنغالي ماكي سال، للتحضير للقمة، خصوصاً أن السنغال تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الإفريقي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣م، فيما يترأس بول كاجامي مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا «نيباد». وفي ١٩ ديسمبر ٢٠٢١م، استقبل شارل ميشال رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي عددا من القادة الأفارقة في بروكسل للتحضير للقمة، كما التقت وزيرة الخارجية البلجيكية صوفي فيلميس بكل من فيليكس تشيسكيدي رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس الاتحاد الإفريقي خلال الولاية السابقة، وموسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، حيث ركزت هذه اللقاءات

على الاستعدادات للقمة، والموضوعات والأفكار الرئيسة التي سيناقشها القادة خلال هذه القمة، وأيضاً مخرجاتها المرتقبة[٧].

ثانياً: أبرز ملفات القمة الأوروبية الإفريقية

انعقدت القمة الأوروبية الإفريقية السادسة خلال الفترة من ١٧ إلى ١٨ فبراير عام ٢٠٢٢م، تحت شعار «إفريقيا وأوروبا.. قارتان برؤية مشتركة حتى عام ٢٠٣٠»، وذلك بحضور ٤٠ شخصية من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى زعماء الاتحاد الأوروبي. ولقد غاب عن أعمال القمة رؤساء كل من مالي، وبوركينا فاسو، والسودان، وغينيا، نظراً لتعليق عضويتهم في الاتحاد الإفريقي على خلفية الانقلابات العسكرية، التي اندلعت في كل من هذه الدول. ولقد تضمنت أجندة القمة جملة من المحاور التي عكست القضايا ذات الأولوية، وذات الاهتمام المشترك لدى الجانبين الأوروبي والإفريقي[٨].

وقبيل انطلاق أعمال القمة، تم تحديد مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تسعى الأطراف الممثلة في القمة إلى تحقيقها، كان من أهمها بناء شراكة جديدة بين إفريقيا وأوروبا، وترسيخ مبادئ الشراكة المستقبلية بين إفريقيا وأوروبا، وتسريع وتيرة التعافي والانتعاش بعد الوباء، والترويج لحزمة استثمارات طموحة واسعة النطاق في إفريقيا[٩].

وتضمن جدول أعمال القمة الأوروبية - الإفريقية السادسة جملة من الملفات والقضايا الهامة التي تضمنت ما يأتي:

١- التمويل من أجل النمو المستدام والشامل

يعد ملف تمويل النمو المستدام من أبرز الملفات التي تمت مناقشتها خلال القمة الأوروبية - الإفريقية. وفي هذا السياق، تمثلت الأهداف قصيرة الأجل في دعم الانتعاش السريع والأخضر والشامل والمستدام، من خلال تعبئة أدوات التمويل، ومعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون. أما على المدى المتوسط، فيهدف تمويل النمو المستدام إلى دعم التصنيع في إفريقيا، ودعم القطاع الخاص، وتعميق التعاون بين الشركات الخاصة الإفريقية والأوروبية[١٠].

٢- الطاقة وتغير المناخ

تعد قضية التغيرات المناخية من القضايا الرئيسة ذات الأولوية على جدول أعمال القمة، خاصة في ظل ما تعانيه الدول الإفريقية من مخاطر كبيرة، ناتجة عن التداعيات السلبية للتغيرات المناخية، الأمر الذي

يدفعها إلى التأكيد على ضرورة التزام الدول المتقدمة بالوفاء بتعهداتها والتزاماتها، المتعلقة بتمويل قضايا المناخ في الدول الإفريقية التي تدفع تكاليف باهظة، ربما تتجاوز ما تعانيه الدول الصناعية المتقدمة، التي تعد مسؤولة بشكل أساس عن تلوث المناخ، والانبعاثات الحرارية، وما ينتج عنها من أضرار بالغة[١١].

٣- السلم والأمن والحكم

لقد حظيت قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب باهتمام واسع النطاق لدى قادة الاتحادين الأوروبي والإفريقي، وجاءت مسألة الأزمة في منطقة الساحل في قلب المناقشات، حيث استبقت فرنسا القمة، وأقامت مساء الأربعاء ١٦ فبراير ٢٠٢٢م- أي قبيل القمة بيوم واحد- مأدبة عشاء في الإليزيه، بين مختلف شركاء منطقة الساحل والمؤسسات الأوروبية، وذلك بناءً على طلب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لمناقشة الوجود العسكري في منطقة الساحل، في إطار مكافحة الإرهاب، لا سيما في مالي. ولقد حضر هذه المأدبة رؤساء كل من النيجر، وتشاد، وموريتانيا، وقادة دول غربي إفريقيا[١٢].

وفي هذا السياق، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي اعتزامه زيادة دعمه لعمليات السلم الإفريقية، مع العمل على منع النزاعات، وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز احترام حقوق الإنسان[١٣].

٤- دعم القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي

تعمل إفريقيا وأوروبا معًا لتحسين ربط البلدان والأفراد والخدمات والشركات. وبالنسبة للقطاع الخاص، فإن المساعدة في العثور على أدوات التمويل المناسبة أمر بالغ الأهمية، لا سيما لرواد الأعمال الشباب. ويمكن أن يؤدي تعميق التكامل الاقتصادي لإفريقيا إلى تعزيز التصنيع المستدام، وخلق فرص العمل، من خلال تنمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

٥- التعليم والثقافة والتدريب المهني والهجرة والتنقل

ركز القادة على التعليم والتدريب المهني المنصف، والشامل، وعالي الجودة. أما فيما يتعلق بالهجرة، فقد ناقش القادة الهجرة الآمنة والنظامية كفرصة، كما ناقشوا كافة سبل وآليات حماية الأرواح، مشددين على أهمية اتخاذ إجراءات مشددة لمكافحة التهريب الاتجار بالبشر[١٤].

٦- الزراعة والتنمية المستدامة

دارت غالبية المشاورات في سياق هذا الملف حول التركيز على تفعيل الإمكانات الزراعية لإفريقيا، بما في ذلك

احتواء انعدام الأمن الغذائي، وتسريع التحول في النظم الغذائية الإفريقية المستدامة. وفي سياق التحول الأخضر ومكافحة التصحر، استهدفت المشاورات تعزيز الاستجابة لتغير المناخ، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد[١٥].

٧- النظم الصحية وإنتاج اللقاحات

شكلت قضية مواجهة جائحة كورونا أولوية كبرى على جدول أعمال القمة؛ لا سيما بعد أن حذرت منظمة الصحة العالمية من وجود إشكالية حقيقية في أنظمة المراقبة في القارة الإفريقية، فضلاً عن قلة معدات الفحص اللازمة لاكتشاف الإصابات وتتبعها، الأمر الذي يدل على أن العدد الفعلي للإصابات، يتجاوز الأعداد المعلنة في الدول الإفريقية، بما لا يقل عن سبعة أضعاف[١٦]. ويعدُّ تسريع جهود التطعيم العالمية أمرًا من الضرورة بمكان؛ ولذا قادت أوروبا جهود التضامن العالمي للتصدي للوباء، لا سيما في الدول الإفريقية[١٧].

٨- حزمة الاستثمار

اعتزم المشاركون في القمة تبني إعلان مشترك حول رؤية مشتركة لعام ٢٠٣٠م، يقوم على حزمة استثمارات ضخمة، تهدف إلى تعزيز الاستثمار العام والخاص، بناءً على المبادرات والشراكات القائمة بالفعل، وبما يعزز الاستثمارات المستدامة واسعة النطاق، بدعم من مبادرات الجانب الأوروبي، وذلك في المجالات ذات الأولوية المشتركة الرئيسة، والتي تركز على: التحول الأخضر، والتحول الرقمي، والنمو المستدام، والتنمية البشرية[١٨].

ثالثاً: أهم مخرجات القمة الأوروبية- الإفريقية

اختُتمت القمة الأوروبية – الإفريقية التي انعقدت في بروكسل، بوضع أسس نوع جديد من الشراكة، تعدُّ بمثابة شراكة متجددة بين الطرفين. وانتهت القمة بجملة من الوعود والإستراتيجيات التي تم الإعلان عنها بوضوح في البيان الختامي للقمة[١٩]. وفيما يلي بيان بأبرز ما تم الاتفاق عليه بين الجانبين الأوروبي والإفريقي، في كل من القضايا والملفات التي تمت مناقشتها خلال أعمال القمة:

١- الاستثمار لتحقيق النمو المستدام والشامل

أعلن القادة في ختام أعمال القمة عن حزمة استثمار إفريقية- أوروبية بقيمة ١٥٠ مليار يورو، ستدعم طموحًا مشتركا لعام ٢٠٣٠م، وأجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣م. ومن المنتظر أن تساعد حزمة الاستثمار في

بناء اقتصادات أكثر تنوعًا وشمولية واستدامة ومرونة. وتهدف حزمة الاستثمار إلى تعزيز الاستثمار العام والخاص في عدد من المجالات السابق الإشارة إليها، وبما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم استكمال الحزمة بأدوات محددة، تدعم كلا من قطاعي الصحة والتعليم[٢٠].

٢- تسهيل الوصول للِّقاحات وتوطين تكنولوجيا إنتاجها

يتمثل التحدي المباشر للشراكة الأوروبية - الإفريقية في هذا الإطار في ضمان الوصول العادل والمنصف إلى اللقاحات، الأمر الذي يتطلب تبادل التقنيات، وتوطين صناعة اللقاحات في الدول الإفريقية. وفي هذا السياق، أكد الاتحاد الأوروبي مجددًا التزامه بتوفير ما لا يقل عن ٤٥٠ مليون جرعة لقاح لإفريقيا، بالتنسيق مع منصة فريق عمل اقتناء اللقاحات في إفريقيا (AVATT)، وذلك بحلول منتصف عام ٢٠٢٢م. وتحقيقاً لهذا الهدف، قدم الجانب الأوروبي أكثر من ٣ مليارات دولار أمريكي (قيمة ما يعادل ٤٠٠ مليون جرعة لقاح) لمرفق كوفاكس (Covax)، وللتطعيم في القارة الإفريقية. وستقوم شركة «تيم يوروب» (Team Europe) بتعبئة ماقيمته ٤٢٥ مليون يورو لزيادة وتيرة التطعيم، ودعم التوزيع الفعال للجرعات، بالإضافة إلى تدريب الفرق الطبية. وعلى هامش القمة، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن الدول الست الأولى التي ستتلقى التكنولوجيا اللازمة لإنتاج لقاحات (MRNA) في القارة الإفريقية، وهي: مصر، وكينيا، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب إفريقيا، وتونس[٢١].

٣- مساعدة الاقتصادات الإفريقية على التعافي

استجابة لتأثيرات جائحة كورونا على الاقتصادات الإفريقية، أعلن الاتحاد الأوروبي في ختام القمة عن دعمه للإطار المشترك لمعالجات الديون، امتدادا لمبادرة تعليق خدمة الديون، كما دعا إلى مساهمات طوعية طموحة، من خلال توجيه جزء من حقوق السحب الخاصة التي تم تخصيصها مؤخرًا، من أجل تحقيق الطموح العالمي الإجمالي المتمثل في تقديم دعم نقدي بقيمة ١٠٠ مليار دولار أمريكي على الأقل للبلدان الأكثر احتياجًا، ومن بينها دول إفريقيا. وبالمثل، فقد رحب الاتحاد الأوروبي بتعهدات عدد من الدول الأوروبية بتقديم مبلغ ٥٥ مليار دولار أمريكي من التخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة[٢٢].

٤- تعزيز التعاون الأمني

اتفق قادة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي على تعزيز السلم والتعاون الأمني، حيث جاء في ختام أعمال القمة جملة من التعهدات المشتركة التي يعتزم الجانبين الأوروبي والإفريقي الالتزام بها، ومنها: تعزيز

التعاون في مجال الأمن بما في ذلك الأمن السيبراني، من خلال دعم التدريب المناسب، وبناء القدرات الإفريقية في هذا المجال، وتعزيز وتوسيع نطاق عمليات السلم المستقلة لقوات الدفاع والأمن الإفريقية، من خلال مهام الاتحاد الأوروبي، وتدابير المساعدة، ودعم بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون[٢٣].

٥- العمل بمسؤولية تجاه قضايا الهجرة والتنقل

تعد قضية الهجرة من القضايا الرئيسة التي تشغل بال الجانبين الأوروبي والإفريقي. وقد جاء في الإعلان المشترك للقمة، أن هناك جملة من الأهداف المشتركة التي يسعى ممثلو الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي إلى تحقيقها، وكان من أبرزها: منع الهجرة غير النظامية، وتعزيز التعاون ضد تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، ودعم الإدارة المعززة للحدود، وتقديم تسهيلات ملموسة على صعيد عودة المهاجرين، وإعادة الإدماج في المجتمع، فضلا عن تعزيز حوارات الهجرة بين القارتين[٢٤].

٦- دعم التبادل الطلابي بين شباب القارتين

أعلن الاتحاد الأوروبي في ختام فعاليات القمة السادسة، استمراره في دعم التبادل الطلابي، من خلال برنامج Erasmus + الموسع، مع العمل على تطوير شراكات بين الجامعات الإفريقية والأوروبية لتبادل الأفكار والمعارف، وتشجيع الطلاب المتميزين، بما يعزز التبادل الثقافي بين القارتين، مع العمل على حماية الأصول الثقافية والتراث الثقافي للجميع[٢٥].

٧- تجديد الالتزام بتعهدات مؤتمر باريس للمناخ

أكد القادة في ختام فعاليات القمة على الالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاق باريس، ونتائج مؤتمرات الأطراف، كما أعربوا عن إدراكهم لأهمية تحول الطاقة في إفريقيا، الذي بات أمرا حيويا لتصنيعها، ولسد فجوة الطاقة. وكذلك فقد أعلن الاتحاد الأوروبي التزامه بدعم إفريقيا في انتقالها لتعزيز مسارات عادلة ومستدامة نحو الحياد المناخي. وبالمثل فقد دعم قادة الاتحاد الأوروبي استضافة إفريقيا لمؤتمر «كوب ٢٧» في مصر في نوفمبر من عام ٢٠٢٢م، بالإضافة إلى إطار عمل عالمي طموح للتنوع البيولوجي[٢٦].

خاتمة

تعتبر القمة الأوروبية – الإفريقية السادسة بمثابة خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون بين الجانبين الأوروبي والإفريقي، في ظل التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والصحية المشتركة، التي تواجه الجانبين. ولقد

جاءت القمة في توقيت حاسم جداً؛ إذ تجاوزت الأزمة التي ترتبت على جائحة كورونا قطاع الصحة، وأثرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية في كلتا القارتين اللتين واجهتا خيارات صعبة، لا سيما على الصعيد السياسي. وفي هذا الإطار، فقد استشعر الجانبان الأوروبي والإفريقي أن هناك حاجة إلى بداية جديدة في العلاقات بين إفريقيا وأوروبا، على أساس رؤية سياسية مشتركة، لا تقتصر على مواجهة المشكلات البارزة مثل الهجرة والإرهاب، وإنما بتبني نهج متكامل، قائم على تنسيق السياسات والميزانيات بشكل أكبر من ذي قبل، شريطة أن تُبنَى على إنجازات مادية ملموسة، وليس مجرد نوايا وشعارات تطلق بدون آليات فعالة، تضمن تنفيذها على أرض الواقع.

وختاماً، فإنه بتأمل مجمل المخرجات التي أسفرت عنها القمة الأوروبية – الإفريقية السادسة، يلاحظ أنها تعد بمثابة فرصة حقيقية لإعادة هيكلة الشراكة بين الجانبين على أساس متوازن، ينبني على رغبة حقيقية في مواجهة التحديات المشتركة، التي باتت مواجهتها بشكل منفرد مسألة من الصعوبة بمكان. ولعل هذا ما يمكن أن يشكل نقلة نوعية في مسيرة العلاقات الأوروبية – الإفريقية، في ظل سياسات متماسكة، ومتابعة جادة وفعالة.

الهوامش والإحالات:

(1) European Commission, *Von der Leyen Focuses on unity and Partnerships in her First Visit to Africa* (Addis Ababa: European Commission, 2019),
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/AC_19_6713.

(2) European Commission, *10th European Union-African Union Commission-to-Commission Meeting* (Brussels: European Commission, 2020),
https://ec.europa.eu/international-partnerships/news/10th-european-union-african-union-commission-commission-meeting_en.

(3) European Commission, *Towards a comprehensive strategy with Africa* (Brussels: European Commission, 2020),
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/fs_20_374.

(4) European Commission, *EU Paves the Way for a Stronger, More Ambitious Partnership with Africa* (Brussels: European Commission, 2020),
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_373.

(5) European Parliament, *Report on a new EU-Africa Strategy – a Partnership for Sustainable and Inclusive Development* (Brussels: European Parliament, 2021),
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-9-2021-0017_EN.html.

(٦) وفاء عماري، «قمة إفريقيا وأوروبا.. العين على الإرهاب و«أزمات الساحل»»، سكاي نيوز عربية، (١٧، فبراير، ٢٠٢٢م)،
https://www.skynewsarabia.com/world/1502030-قمة-إفريقيا-وأوروبا-العين-الإرهاب-وأزمات-الساحل.

(٧) هشام بوعلي، «القمة الأوروبية الإفريقية السادسة.. تحضيرات مكثّفة أمام رهانات إخراج «تحالف جديد»»، القناة الثانية 2M (١٤، فبراير، ٢٠٢٢م)،
https://2m.ma/ar/news/--20220214-القمة-الأوروبية-الإفريقية-السادسة-تحضيرات-مكثفة-أمام-رهانات-إخراج-تحالف-جديد.

(8) European Union, *African Union Summit: 17-18 February, 2022* (Brussels: European Union, 2022),
https://www.consilium.europa.eu/media/54396/eu-au-summit-roundtables-feb20222.pdf.

(9) European Council, *EU- AU Background Briefing* (Brussels: European council, 2022), 1-2,
https://www.consilium.europa.eu/media/54392/final-20220216-eu-au-background-briefing.pdf.

(10) European Council, EU- AU Background Briefing.

(١١) «قمة أوروبية–إفريقية في بروكسل.. و٨ ملفات على الطاولة»، سكاي نيوز عربية، (١٦، فبراير، ٢٠٢٢م)،
http://www.skynewsarabia.com/middle-east/1501705-قمة-أوروبية-إفريقية-بروكسل-و-8ملفات-الطاولة.

(١٢) عماري، «قمة إفريقيا وأوروبا.. العين على الإرهاب و«أزمات الساحل»».

(13) European Council, EU- AU Background Briefing, 3.

(14) European Council, EU- AU Background Briefing.

(15) European Council, EU- AU Background Briefing, 4.

(١٦) «قمة أوروبية–إفريقية في بروكسل.. و٨ ملفات على الطاولة».

(17) European Council, EU- AU Background Briefing, 4.

(18) European Council, EU- AU Background Briefing.

(١٩) «القمة الأوروبية الإفريقية تختتم أعمالها بإطلاق «شراكة متجددة» تشمل الاستثمار واللقاحات والمناخ»، فرانس ٢٤، (١٨، فبراير، ٢٠٢٢م)،
https://www.france24.com/ar/20220218-القمة-الأوروبية-الأفريقية-تختتم-أعمالها-بإطلاق-شراكة-متجددة-تشمل-الاستثمار-واللقاحات-والمناخ-أفريقيا/.

(20) European Council, *European Union- African Union Summit 17- 18 February 2022: Main Results* (Brussels: European council, 2022),
https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2022/02/17-18/.

(21) European Council, *First Technology Transfer of mRNA Vaccines: Working Together to Build New Solutions* (Brussels: European Council, 2022), https://www.consilium.europa.eu/en/european-council/president/news/2022/02/18/20220218-mrna-vaccines-technology-transfer/.

(22) European Council, *6th European Union - African Union Summit: A Joint Vision for 2030: Final Declaration* (Brussels: European Council, 2022), 5-6, https://www.consilium.europa.eu/media/54412/final_declaration-en.pdf.

(23) European Council, *European Union- African Union Summit 17- 18 February 2022: Main Results.*

(24) European Council, *6th European Union - African Union Summit: A Joint Vision for 2030: Final Declaration, 2-3.*

(25) European Council, *6th European Union - African Union Summit: A Joint Vision for 2030: Final Declaration, 3.*

(26) European Council, *European Union- African Union Summit 17- 18 February 2022: Main Results.*

الطاقة المتجددة في إفريقيا: الواقع والآفاق المستقبلية

د. خديجة عرفة، مدير إدارة القضايا الإستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - القاهرة.

يطرح ملف الطاقة المتجددة، وزيادة نسبة استخدامها في مزيج الطاقة الإفريقي، وربطها بالتزامات الدول الإفريقية فيما يخص خفض الانبعاثات والحياد الكربوني، يطرح العديد من التناقضات؛ فبقدر ما تمتلك القارة من فرص مهمة، فإن هناك العديد من التحديات. كما أن نقاط القوة المتوافرة لدى الدول الإفريقية بهذا الشأن، يصاحبها العديد من نقاط الضعف، وهو ما لا يمكن فصله عن العديد من المؤشرات الحالية والمتوقعة، المرتبطة بالسكان والتغيرات المناخية وغير ذلك.

فإضافة إلى ما تمتلكه القارة من موارد طاقة تقليدية، ممثلة في النفط والغاز الطبيعي، فإنها تمتلك إمكانات مهمة في مجال الطاقة المتجددة، خاصة تلك المتعلقة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، يُضاف إلى ذلك المقدرات المهمة المتعلقة بالطاقة الحرارية الأرضية. ومع ذلك، فإن نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في القارة، ما زالت محدودة للغاية (حيث تمثل ٣٪ من الحصة العالمية).

وفي ظل تلك الإمكانيات المهمة في القارة، التي يسكنها أكثر من سدس سكان العالم، فهناك ما يمكن وصفه بـ«فقر الطاقة». وفقر الطاقة في القارة الإفريقية يأخذ أكثر من بعد؛ فمن ناحية تولد القارة الإفريقية نحو ٤٪ من الكهرباء في العالم، مما يجعل هناك نحو ٦٠٠ مليون إفريقي لا يحصلون على الكهرباء، كما تُعدّ كل من جنوب السودان، وتشاد، وملاوي، وبوركينا فاسو، من أقل الدول الإفريقية من حيث معدلات الحصول على الكهرباء، بنسب ٧٪ و٨٪ و١١٪ و١٨٪ على التوالي[١]. ومن ناحية أخرى، فإن نحو ٩٢٧ مليون إفريقي، يعتمدون على الكتلة الحيوية الصلبة مثل الحطب، والنفايات الزراعية في الطهي، والنسبة الأكبر منهم يعيشون في المناطق الريفية[٢]. ووفقا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، فإن نحو ٢١٨ مليوناً من سكان نيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، لا يتمتعون بالقدرة على الطهي النظيف، وبحلول عام ٢٠٣٠م، فإن من المتوقع أن يكون هناك ٥٦٠ مليون شخص في إفريقيا بدون كهرباء، إضافة إلى نحو مليار شخص يفتقدون الوصول إلى وقود الطهي النظيف. ومع النمو السكاني المتزايد،

وزيادة معدلات التحضر والتصنيع وفقًا لمعدلات إنتاج الطاقة الحالية، فمن المتوقع أن يزداد معدل فقر الطاقة في القارة.

ويستهدف هذا المقال التعرف على واقع الطاقة المتجددة وآفاقها في إفريقيا، بالتركيز على ما ينطوي عليه هذا الملف من تناقضات بين الإمكانيات والمقدرات من جهة، وكل من الإنتاج والاعتبارات الديموغرافية، واعتبارات التغيرات المناخية، وكذلك التزامات الدول الإفريقية فيما يتعلق باستخدامات الطاقة المتجددة، والحياد الكربوني من جهة أخرى، وما يؤثر على قدرة الدول الإفريقية على تنفيذ تلك الالتزامات؛ حيث يُناقش القسم الأول، واقع الطاقة المتجددة في القارة الإفريقية، ويتطرق القسم الثاني إلى التناقضات المرتبطة بهذا الملف، ويُناقش القسم الثالث التحديات التي تؤثر على قدرة الدول الإفريقية على تنفيذ التزاماتها في هذا الملف.

أولا: واقع الطاقة المتجددة في القارة الإفريقية

تتمتع القارة الإفريقية بمقدرات مهمة فيما يخص الطاقة المتجددة، وإن كانت غير مستغلة، فيما يتعلق بالطاقة الكهرومائية، والتي تُعدّ أكبر مصادر الطاقة المتجددة في القارة؛ فمع نهاية عام ٢٠٢٠م، بلغ إنتاج القارة من الطاقة الكهرومائية ٣٤ جيجاواط، مع إمكانات كبيرة غير مستغلة، تُقدر بـ ١٧٥٣ جيجاواط، وتُعدّ إثيوبيا، وأنغولا، وجنوب إفريقيا، ومصر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وموزمبيق، ونيجيريا، والسودان، والمغرب، وغانا من أهم منتجي الطاقة الكهرومائية في إفريقيا[٣].

كما يبلغ مقدار ما تستقبله القارة من إشعاع شمسي سنويًا ٢١١٩ كيلوواط / ساعة لكل متر مربع، ووفقًا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، فإنها تتوفر إمكانيات هائلة لدى القارة الإفريقية في مجال توليد الطاقة الشمسية، تبلغ ٧٩٠٠ جيجاواط، إلا أن ما يتم الحصول عليه من الطاقة الشمسية محدود للغاية؛ فمع أن معدل الطاقة الشمسية في القارة الإفريقية خلال الفترة من ٢٠١١- ٢٠٢٠م، نما على أساس سنوي بلغ ٥٤٪، إلا أنّ إجمالي الزيادات الشمسية خلال العقد الماضي (٢٠١٠-٢٠٢٠م)، بلغت ١٠,٤ جيجاواط[٤].

ووفقًا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تبلغ إمكانيات القارة الإفريقية فيما يتعلق بتوليد طاقة الرياح ٤٦١ جيجاواط، مع امتلاك الجزائر، وإثيوبيا، وناميبيا، وموريتانيا. أكبر تلك الإمكانات، إلا أن تلك الإمكانات ما زالت غير مستغلة، خاصة أن منشآت طاقة الرياح غير موزعة بالتساوي بين الدول الإفريقية؛ فبنهاية عام ٢٠٢٠م، بلغ إنتاج القارة من طاقة الرياح ٦,٥ جيجاواط (٠,٧ جيجاواط منها أُضيفت في عام ٢٠٢٠)، وهو ما مثّل ١,٤٪ من إجمالي قدرات القارة في هذا المجال.

إحدى القدرات المستقبلية المهمة للطاقة المتجددة في إفريقيا، تتمثل في الطاقة الحرارية الأرضية Geothermal

energy، والتي تتركز بصورة رئيسة في شرقي إفريقيا، وتُعرف الطاقة الحرارية الأرضية بأنها طاقة مختزنة في الصخور المنصهرة بباطن الأرض، وتُقدر القدرات غير المستغلة في القارة بنحو ١٥ جيجاواط، وتُعدُّ كينيا المنتج الرئيس الوحيد في القارة، والتي تقوم بتوليد الكهرباء من الطاقة الحرارية الأرضية، بقدرة إنتاجية تبلغ ٨٢٣,٨ ميغاواط.

ومن المجالات المستقبلية الواعدة في القارة، إنتاج «الهيدروجين الأخضر»، كأحد الحلول لتقليل الانبعاثات، وكحل لتخزين الطاقة المتجددة ونقلها، شريطة أن ينتج من الكهرباء المتولدة من مصادر متجددة، وهناك فرص مهمة لدول إفريقية عدة من بينها مصر، وجنوب إفريقيا، والمغرب، وموريتانيا، وناميبيا. وفي ناميبيا تحديدًا، وفي ظل ما تتمتع به البلاد من إمكانات مهمة في مجال الطاقة المتجددة، فإنها تهدف لأن تصبح أول دولة خالية من الانبعاثات في إفريقيا؛ لذا فقد وضعت خططا طموحة في مجال الطاقة المتجددة. وتجدر الإشارة إلى أن ناميبيا لديها ثاني أعلى معدل إشعاع شمسي في العالم؛ ففي مدينة لودريتز تشرق الشمس ٣٠٠ يوم خلال العام، إضافة إلى الإمكانيات المهمة في مجال الطاقة الحرارية الأرضية[٥]. وخلال خطة التعافي الاقتصادي بعد كوفيد، التي طرحتها ناميبيا في المنتدى الاقتصادي العالمي في يناير عام ٢٠٢١م، شكل إنتاج «الهيدروجين الأخضر» محورًا رئيسًا في تلك الخطة[٦].

ثانيًا: الطاقة المتجددة في إفريقيا: تناقضات متعددة

يُشكل الوقود الأحفوري والكتلة الحيوية مجمل مزيج الطاقة في القارة تقريبا، ومع ما شهدته القارة في السنوات الأخيرة من زيادة في معدلات إنتاج النفط والغاز الطبيعي، فقد نمت إمدادات الطاقة الأولية في القارة بنحو ٢٪ سنويًا خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٨م، وذلك كما يتضح من الشكل.

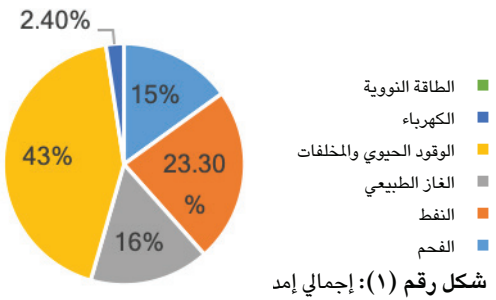

شكل رقم (١): إجمالي إمد

Source: IRENA and AFDB, Renewable Energy Market Analysis, 10.

حيث يتضح من الشكل، أن الوقود الحيوي يُشكل مصدر الطاقة الأول في القارة الإفريقية في الوقت الراهن؛

فلا يزال هناك ٩٢٧ مليون شخص في القارة، يعتمدون على الطاقة الحيوية في الطهي والتدفئة. ووفقا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تمتلك غرب إفريقيا القدرة اللازمة لإنتاج أكثر من ١٠٠ ميغاطن سنويًا من المخلفات الزراعية، القابلة للتحويل لوقود حيوي.

وبالنسبة للطاقة المتجددة، تُشكل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح معًا ٣ ٪ من الكهرباء المولدة في إفريقيا في عام ٢٠١٨م، مقابل ٧ ٪ في مناطق أخرى من العالم[٧]. وخلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٠م)، نما معدل إنتاج الطاقة المتجددة في القارة بنسبة ٧٪ ، والحصة الأكبر من الزيادة كانت من نصيب الطاقة الشمسية. ومناطقيًا؛ فخلال عام ٢٠٢٠م، كانت منطقة جنوب إفريقيا هي الأكبر في معدل إنتاج الطاقة المتجددة، بقدرة ١٧ جيجاواط (الثلث تقريبا)، تلتها شمال إفريقيا بـ ١٢,٦ جيجاواط.[٨] ووفقا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، فمن المتوقع أن تبلغ القدرات الإنتاجية للقارة الإفريقية نحو ٣١٢ غيغاواط، بحلول ٢٠٣٠م.

ومن ناحية أخرى، فإن توافر المقدرات في مجال الطاقة المتجددة، لم يرتبط بزيادة الاستثمار في هذا القطاع، والذي ما زال محدودا للغاية؛ حيث تبلغ حصة قارة إفريقيا في الاستثمار في الطاقة المتجددة عالميًا أقل من ١٪[٩].

وإذا ما تم الربط بين هذا الملف، وملف التغيرات المناخية، فإن القارة الإفريقية مع أنها تُعدُّ من أقل مناطق العالم مساهمة في الانبعاثات الضارة، التي تقل عن ٢٪ من مجمل الانبعاثات عالميًا،[١٠] إلا أن درجة تأثر القارة بالتغيرات المناخية حادة للغاية، والمثال الأبرز في هذا الشأن، منطقة بحيرة تشاد، والتي تطل عليها أربع دول، هي: تشاد، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا، ويعيش فيها ١٧٤ مليون نسمة، حيث أدت التغيرات المناخية إلى تقلص مساحة البحيرة بنحو ٩٠٪ على مدار العقود الست الماضية، وفي الوقت الراهن أصبح هناك أكثر من ١٠ ملايين شخص في تلك المنطقة بحاجة لمساعدات، إضافة إلى فقدان نحو ٤٩ مليون شخص لفرص عملهم[١١].

ووفقًا لمؤشر مخاطر المناخ العالمي لعام ٢٠٢١م، فمن بين أكثر عشر دول على مستوى العالم تأثرًا بالتغيرات المناخية، كانت هناك خمس دول إفريقية، والدول الأكثر تأثرًا هي: موزمبيق، زيمبابوي، البهاماس، اليابان، مالاوي، أفغانستان، الهند، جنوب السودان، النيجر، بوليفيا[١٢].

ومن الناحية الديموغرافية، فمن المتوقع أن يتضاعف سكان القارة من مليار شخص في عام ٢٠١٨م، ليصل إلى ملياري شخص في عام ٢٠٥٠[١٣]، ومع ذلك، فإن الطلب على الطاقة في القارة الإفريقية سيزيد ثلاثة أضعاف بحلول ٢٠٣٠م، مقارنة بالمعدلات الحالية، أي أعلى من معدلات النمو السكاني.

ثالثا: تحديات استغلال الطاقة المتجددة في إفريقيا

وفقًا لأجندة القارة الإفريقية لعام ٢٠٦٣م، فإنه بحلول هذا العام، ستشكل الطاقة المتجددة (الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الإحيائية، الطاقة المائية، أمواج المد المحيطي، الطاقة الحرارية الجوفية، والطاقات المتجددة الأخرى)، أكثر من نصف الطاقة المستهلكة في المنازل والأعمال التجارية والمنظمات، وستكون جميع المباني الحضرية ذكية من حيث الطاقة، وستعمل كافة وسائل النقل الحضري بالوقود المتجدد الخالي من الانبعاثات[١٤].

وفي ضوء ما تم استعراضه من مساهمة محدودة للطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، مع توقعات بنمو للطلب على الطاقة أعلى من معدلات النمو السكاني، خاصة في ظل التأثيرات العنيفة للتغيرات المناخية على القارة، فإن تنفيذ الدول الإفريقية لتلك المستهدفات، يواجه بجملة من العقبات التي من المهم العمل على مواجهتها.

١- التمويل: إحدى الإشكاليات التي تواجه القارة الإفريقية حاليًا، تتعلق بالتمويل؛ فخلال السنوات الأخيرة تمكنت الدول الإفريقية من الحصول على تمويل من العديد من المؤسسات التمويلية، وذلك لقطاع الطاقة بالقارة، ومن ذلك، فقد مول البنك الدولي استثمارات تقدر بـ ٢,٣ مليار دولار لدعم العمل في مجمع غرب إفريقيا للطاقة، وخلال الفترة من ٢٠١٦ و٢٠٢٠م، مول بنك التنمية الإفريقي باستثمارات تزيد عن ١٢ مليار دولار مشروعات الطاقة في القارة، إضافة إلى التمويل المقدم من صندوق المناخ الأخضر Green Climate Fund والذي يهدف إلى تمويل المشروعات المرتبطة بتغير المناخ، وبداية من يوليو ٢٠٢١ خصص الصندوق ٣,٢٩ مليار دولار لـ ٧٠ مشروعًا معتمدًا بالقارة، وهو ما مثل ٣٧,٢٪ من حجم استثمارات الصندوق، وفي سبتمبر ٢٠٢٠م، تم إطلاق المركز العالمي للتكيف في إفريقيا بأبيدجان في ساحل العاج، بمبادرة من بنك التنمية الإفريقي، ويهدف إلى سد فجوة التمويل[١٥].

ورغم ذلك فإن القارة الإفريقية ما زالت بحاجة لاستثمارات ضخمة في هذا القطاع؛ فوفقا لتقديرات البنك الدولي، فهناك حاجة إلى ٤٣ مليار دولار أمريكي سنويا في القارة الإفريقية، للاستثمار في البنية التحتية الخاصة بالطاقة. ووفقا لتقديرات بنك التنمية الإفريقي، تحتاج الدول الإفريقية إلى ما بين ٢٣٠ إلى ٣١٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٥م، إضافة إلى ما بين ١٩٠ إلى ٢١٥ مليار دولار من ٢٠٢٦ وحتى ٢٠٣٠ م[١٦]، لتحقيق الهدف ذاته.

وبذلك يُشكل التمويل عقبة رئيسة، خاصة أن جائحة كورونا أسهمت في زيادة الديون السيادية في إفريقيا إلى مستويات غير مسبوقة.

٢- فجوات متعددة: أحد التحديات التي تواجه الدول الإفريقية، في محاولة منها لزيادة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، ترتبط بتنافسية التكلفة، مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية؛ فمع أن التطور التكنولوجي خلال السنوات الأخيرة، أسهم في تقليل تكلفة توليد الطاقة من مصادر متجددة (وفقا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة فقد انخفضت تكلفة إنتاج الكهرباء من الخلايا الشمسية خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٩ بنسبة ٨٢٪، وما بين ٥٠ إلى ٦٠٪ فيما يخص طاقة الرياح[١٧])، فإنّ التكلفة ما زالت تُشكل عبئا في هذا الشأن.

يُضاف لذلك، أنه مع توافر إمكانات مهمة من مصادر الطاقة المتجددة، فإنها غير موزعة بالتساوي بين الدول الإفريقية، وحتى داخل الدولة الواحدة، فإن هناك تفاوتا بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. أحد الفجوات ترتبط بالصلة بين النمو السكاني، ونمو معدلات الطلب على الطاقة؛ فمع أن معدل الحصول على الكهرباء في إفريقيا جنوب الصحراء، قد زاد من ٣٣٪ إلى ٤٦٪ خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩م، فما زال هناك وفقا لإحصاءات عام ٢٠١٩ م، نحو ٥٧٠ مليون شخص يفتقرون إلى الكهرباء، في حين كان العدد عام ٢٠١٠ م، نحو ٥٥٠ مليون شخص؛ أي أن التحسن المتحقق لن يتم الشعور به في ظل الزيادة السكانية.

٣- القوى الدولية والطاقة المتجددة في إفريقيا: تتمتع القارة الإفريقية بالعديد من المعادن الأرضية النادرة، المستخدمة في توليد الطاقة المتجددة، مما أدى إلى محاولات العديد من الدول السيطرة على تلك الموارد لأهميتها، في إطار سعيها لزيادة توليد الطاقة المتجددة، خاصة أن بعض هذه المعادن الأرضية النادرة، تُعدّ أساسية في صناعات مرتبطة بقطاعي طاقة الرياح والسيارات الكهربائية، ومن ذلك على سبيل المثال؛ فقد أنتج العالم خلال عام ٢٠١٩ م، نحو ١٤٠ ألف طن من الكوبالت، ساهمت جمهورية الكونغو بمفردها في إنتاج ٧٠٪ من كمية الكوبالت المنتج[١٨]. وقد نجحت الصين في الحصول على نصف الكمية المنتجة في الكونغو.

٤- الجوانب البيئية والاجتماعية: التوسع في الاعتماد على الطاقة المتجددة في القارة الإفريقية، يطرح بعض التساؤلات، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب البيئية والإنسانية، والمثال الأبرز يتمثل في تزايد الاعتماد على الطاقة الكهرومائية، عبر توليد الطاقة اعتمادا على الأنهار المتوفرة في القارة، وذلك في وقت تًعاني فيه العديد من مناطق القارة من الجفاف، إضافة إلى الآثار الاجتماعية لتلك المشروعات، وما ارتبط بها من حالات نزوح ضخمة، وعدم استقرار اجتماعي في بعض المناطق.

خاتمة

من واقع ما تم عرضه، فإن هناك آفاقا مهمة للقارة الإفريقية في مجال الطاقة المتجددة، ومن المهم أن تتحول القارة لمنافس في السوق العالمي للطاقة المتجددة. وتلك الفرص لا تستند فقط إلى ما تتمتع به القارة من قدرات في هذا المجال، ولكن أيضًا في ظل التطورات التقنية في السنوات الأخيرة، والتي ترتب عليها انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة، مما جعلها ذات جدوى اقتصادية، وكذلك وجود دعم والتزام دولي بالتحرك نحو زيادة حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة.

فمن ناحية، ومن أجل التغلب على عقبة التمويل، وكبديل للاستدانة الخارجية، فمن المهم توفير حوافز للمستثمرين في القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع، مع العمل على إصلاح مشكلات الشركات العاملة في هذا القطاع وحلها.

كما أن هناك حاجة للتعاون في ابتكار أدوات تمويلية جديدة، على غرار برنامج الطاقة ببنك التنمية الإفريقي، والذي يقوم كمنصة استثمارية عبر صندوقين تم إنشاؤهما خصيصا لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة[١٩].

ويمكن للدول الإفريقية الاستفادة – أيضًا - من الحزم التمويلية المقرّة بموجب اتفاقية باريس، لمواجهة التغير المناخي لعام ٢٠١٥م، حيث التزمت الاقتصادات المتقدمة بتقديم ٠,١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا حتى عام ٢٠٢٥م، لتلبية احتياجات الاقتصادات النامية[٢٠]. وتجدر الإشارة إلى أنه بداية من يوليو عام ٢٠٢١م، صدّقت كافة الدول الإفريقية، باستثناء إريتريا وليبيا، على اتفاقية باريس الإطارية بشأن التغيرات المناخية.

يُضاف إلى ذلك أهمية تبني سياسات رشيدة، فيما يتعلق بتصدير المواد الخام الضرورية لتوليد الطاقة المتجددة، والأمر ذاته فيما يتعلق بتبني مشروعات ضخمة لتوليد الطاقة، ذات أبعاد بيئية واجتماعية خطيرة. وجدير بالذكر، وفقا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، أنه يمكن للقارة الإفريقية عبر تبني مجموعة من السياسات، والحوكمة الرشيدة، والاستثمارات الصحيحة، تلبية نحو ٦٧٪ من احتياجاتها من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠م، ربع هذه الاحتياجات يمكن تلبيتها من الطاقة المتجددة[٢١].

وختامًا، يبقي التأكيد على أنه، بعيدًا عن التناقضات والتحديات، فالقارة الإفريقية تُشكّل سوقا مهمًا ومتناميًا في مجال الطاقة المتجددة، يجب العمل على استغلاله لتحسين وضع القارة على المستوى العالمي في هذا القطاع حاليًا ومستقبلًا.

الهوامش والإحالات:

(1) IRENA and AFDB, *Renewable Energy Market Analysis: Africa and Its Regions*, (Abu Dhabi and Abidjan: IRENA and African Development Bank, 2022), https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2022/Jan/IRENA_Market_Africa_2022.pdf?la=en&hash=BC8DEB8130CF9CC1C28FFE87ECBA519B32076013.

(2) François Vaissier et al., "Renewable energy in Africa: Update in the era of climate change: Africa Focus: Autumn 2021," *White & Case*, November 9, 2021, https://www.whitecase.com/publications/insight/africa-focus-autumn-2021/renewable-energy-africa-update-era-climate-change.

(3) IRENA and AFDB, *Renewable Energy Market Analysis: Africa and Its Regions*, 12.

(4) IRENA and AFDB, *Renewable Energy Market Analysis*, 12.

(٥) «ناميبيا تطمح أن تكون أول دولة خالية من الانبعاثات في إفريقيا»، البيان، (٢٧، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://www.albayan.ae/expo/news/2021-11-27-1.4309089.

(٦) غنوة كنان، «الهيدروجين الأخضر ... فرصة ناميبيا لتحقيق الازدهار الاقتصادي»، الرؤية، (١٨، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://www.alroeya.com/117-53/2257256-الهيدروجين-الأخضر-فرصة-ناميبيا-لتحقيق-الازدهار-الاقتصادي.

(7) Leo Holtz and Christina Golubski, «Africa in Focus-Figures of the Week: Africa's Renewable Energy Potential,» *Brookings*, May 5, 2021, https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2021/05/05/figures-of-the-week-africas-renewable-energy-potential/.

(8) Holtz and Golubski, «Africa in Focus-Figures of the Week: Africa's Renewable Energy Potential,» 11.

(9) Vaissier, «Renewable Energy in Africa: Update in the Era of Climate Change: Africa Focus: Autumn 2021».

(10) Vaissier, «Renewable Energy in Africa».

(١١) «العدد الأسبوعي رقم (١٧) العالم ينتفض: التغيرات المناخية تخرج عن السيطرة»، نشرة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (١٣، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/5750

(12) David Eckstein et al., Global Climate Risk Index 2021 (Bonn: Germanwatch e.V., 2021), 8, https://www.germanwatch.org/sites/default/files/Global%20Climate%20Risk%20Index%202021_2.pdf.

(13) Holtz and Golubski, «Africa in Focus-Figures of the Week: Africa's Renewable Energy Potential».

(١٤) «تقرير مفوضية الاتحاد الإفريقي عن الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣»، الاتحاد الإفريقي، (أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي، ٢٠١٤م)، ٧، https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-agenda_2063._ar.pdf.

(15) Raphael Obonyo, «Push for Renewables: How Africa is Building a Different Energy Pathway,» *Africa Renewal*, January 6, 2021, https://www.un.org/africarenewal/magazine/january-2021/push-renewables-how-africa-building-different-energy-pathway.

(16) Vaissier, «Renewable Energy in Africa».

(17) Obonyo, «Push for Renewables: How Africa is Building a Different Energy Pathway».

(١٨) «إنتاج الكوبالت في الكونغو»، عربي بوست، (٢٥، نوفمبر، ٢٠٢١م)، Https://arabicpost.net/تحليلات/2021/11/25/إنتاج-الكوبالت-في-الكونغو/.

(19) Obonyo, «Push for Renewables: How Africa is Building a Different Energy Pathway».

(20) Holtz and Golubski, «Africa in Focus-Figures of the Week: Africa's Renewable Energy Potential».

(21) Vaissier, «Renewable Energy in Africa».

إدارة العلاقات المدنية-العسكرية في ظل جائحة كورونا: دراسة في الحالة الإفريقية

د. عربي بومدين، أستاذ العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

(العلاقات المدنية – العسكرية، جائحة كوفيد-١٩، الجيش، الانقلابات العسكرية، الأمن الصحي، إفريقيا)

مثلت جائحة (كوفيد-١٩) أزمة صحية عامة، كانت تداعياتها واسعة النطاق؛ حيث أربكت النظم الصحية وأجهزة الدولة في كل دول العالم، دون استثناء، كما أجبرت الجائحة الحكومات على تسخير كل مواردها وطاقاتها للحد من انتشارها؛ ففي كثير من البلدان، كان نشر قوات الجيش لمساعدة السلطات المدنية في محاربة الجائحة ضرورة ملحة، في حين أن مشاركة القوات المسلحة في مثل هذه الأنشطة، قد يبدو غير مفهوم، أو قد يبدو أنه يقع خارج نطاق صلاحياتهم. وفي السياق الإفريقي؛ حيث انخراط الجيش في السياسة الداخلية، يُمثل معضلة حقيقية، ويُظهِر تقاسم المسؤولية مع الفواعل المدنية في ظل الكوارث الإنسانية، والأزمات الصحية منهجا، قد يُسهم في الدفع نحو مأسسة السيطرة المدنية. في هذا المقال؛ نوضح الإجابة عن سؤال ملحٍّ، يتمثل في: هل يمكن لجائحة كوفيد-١٩ تقوية التعاون المشترك المدني- العسكري، وإعادة التوازن للعلاقات المدنية – العسكرية في السياق الإفريقي؟

يختبر المقال فرضية رئيسة؛ مفادها أنّ إدارة العلاقات المدنية – العسكرية، في ظل جائحة كوفيد-١٩، أفضت إلى الارتباط بين الاستجابة العسكرية، والمصالح المدنية، في ظل مسارات العسكرة المعقدة للأنظمة السياسية في إفريقيا.

أولا: سياقات الجيل الرابع في العلاقات المدنية - العسكرية

مثَّل الجيل الرابع في حقل العلاقات المدنية العسكرية[1] نقلة نوعية جديدة، نظرا لتماشيه مع «روح العصر»، ومراعاته للتحوّلات التي يعرفها العالم على جميع المستويات، مما دفع «فلورينا كريستيانا ماتاي» (Florina Cristiana Matei) في مقالتها: «تصور جديد للعلاقات المدنية العسكرية».

(A new conceptualization of civil–military relations)، إلى المجادلة بأنَّ هذا الحقل يتسع لِطَرْقِ قضايا الترسيخ الديمقراطي، والتحديات الأمنية المعاصرة، ودراسة العلاقة بين الأفراد العسكريين، والمؤسسات المدنية الإغاثية في مناطق الصراعات والكوارث الإنسانية، ويشمل هذا التصور الجديد ثلاثة محاور أساسية: السيطرة المدنية الديمقراطية على قوات الأمن، وفعالية قوات الأمن في أداء الأدوار المسندة إليها، والكفاءة، أي؛ القيام بأدوارها بأقل تكلفة[٢].

لا تزال السيطرة على القوات المسلحة تشكل جزءًا أساسيا في دراسة العلاقات المدنية العسكرية، وبخاصة فيما يتعلق بالديمقراطيات الجديدة. ومع ذلك؛ فلا يكفي وصف هذه العلاقات في القرن الحادي والعشرين من حيث السيطرة وحدها، في ظل تغير السياق الأمني العام، واتساع مفهوم الأمن، وبروز العديد من التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب، والجريمة المنظمة، فضلا عن عدم وضوح الحدود بين الأمن الداخلي والخارجي، والقوات العسكرية (التي تركز أساسا على التهديدات الخارجية)، وقوات الشرطة (التي تركز أساسا على التهديدات المحلية)، ووكالات الاستخبارات (التي تركز على كليهما)؛ وهو ما يفرض تداخلا وتعاونا، وتقاسم الأدوار داخليا؛ وحتى على المستوى الدولي. وفي ظل هذه الظروف، ليس – فقط - مسألة السيطرة على الجيش غير كافية لتحديد العلاقات المدنية والعسكرية، ولكن حتى توسيع نطاق السيطرة لتشمل الشرطة والاستخبارات، ما زال غير كاف. والعلاقات المدنية العسكرية هنا يجب أن تنطوي على أكثر من السيطرة، وينبغي أن يشمل هذا المفهوم فعالية جميع قوات الأمن في القيام بوظائفها، وبأقصى تكلفة ممكنة[٣].

تشير ماتاي في السياق نفسه إلى التداخل بين أنشطة القوات المسلحة، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات، وهي القضايا التي ترى أنه يتعين على صانعي السياسات من المنتخبين ديمقراطيا، أن يتعاملوا معها. ففي بداية عام ٢٠٠٧م، كانت قوات حفظ السلام الدولي في هايتي تقاتل عصابات الشوارع، وهو من صميم وظيفة الشرطة، وكذلك القيام بإغاثة إنسانية بعد الزلزال الذي وقع في هايتي أوائل العام٢٠١٠م. من ناحية أخرى؛ نجد القوات العسكرية في حالة المكسيك، تدعم قوات الشرطة في عمليات مكافحة الاتجار بالمخدرات، وجرائم الشوارع. ومن ناحية أخرى -أيضا- وفي بلدان مثل بوليفيا وكولومبيا، وباكستان، والفلبين؛ ثمة تداخل في المهام بين الجيش، وقوات الشرطة، وأجهزة الاستخبارات؛ نتيجة تهديدات الإرهاب العالمي والوطني، وعصابات المخدرات، وعصابات الشوارع[٤].

وفي السياق ذاته؛ كان لظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، أثرٌ مباشر في تبنّي سياسات تقوم على توسيع نطاق مهمات الجيوش، وإعادة النظر في العلاقات المدنية العسكرية، لتؤدي بمقتضاها وظائف متعددة؛ تتجاوز مهماتها الدفاعية التقليدية، إلى المساهمة في تنفيذ إجراءات الحجر الصحي على بعض المناطق، أو بضبطٍ أكثر للحدود البرية والبحرية، أو الاستفادة من الخدمات الطبية العسكرية للجيوش،

ومن مستشفياتها المتنقلة، أو قيام القوات الجوية بتسخير قدراتها ومروحياتها في إجلاء المواطنين المصابين بالفيروس، ونقلهم إلى المستشفى، كما حدث في عديد من الدول؛ على غرار الصين، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، وإيطاليا، وإسبانيا. كما ترتَّب على خطط مواجهة هذا الوباء، استدعاءُ الجيوش، وإعلانُ حالة الطوارئ، والقيامُ بمناورات تحت مسمّى «الدفاع البيولوجي». الأمر الذي يصب في مشاركة المسؤولية Shared Responsibility في العلاقات المدنية – العسكرية، وتعزيز العلاقات العسكرية - المجتمعية[٥].

تقليديا، لاسيما في السياق الغربي؛ يتم حصر دور القوات المسلحة كمؤسسات، على توفير الدفاع الخارجي؛ أي الدفاع عن الدولة ضد التهديدات العسكرية الخارجية. ومع ذلك؛ ومنذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية متعددة الأطراف، اتجهت الجيوش إلى الاضطلاع على نحو متزايد بالدور الدولي الإضافي المتعلق بالمشاركة في دعم عمليات السلام[٦]. وبالتوازي مع ذلك، ظهرت أيضا «مهمة ثالثة» للقوات المسلحة، وهي مساعدة السلطات المدنية في الاستجابة للكوارث الطبيعية، أو التي يحدثها الإنسان، أو المختلطة. فاليوم؛ يمكن تلخيص مهام معظم القوات المسلحة على أنها تتألف من ثلاث مهام، تندرج ضمن فئات واسعة من المسؤوليات: الدفاع ضد التهديدات المسلحة الخارجية، والمشاركة في بناء وحفظ السلام إقليميا وعالميا، وتقديم الدعم للسلطات المدنية الوطنية في الاستجابة لحالات الطوارئ والتهديدات، مثل الإرهاب. ويمكن اعتبار أول اثنين من هذه الأدوار خارجية، والثالث داخليا. وفي حين أن الأدوار الخارجية للقوات المسلحة واضحة نسبيًا، فهناك غموض كبير حول هذا الدور الداخلي، لاسيما فيما يتعلق بـــــ: لماذا، ومتى يجب أن تقدم القوات المسلحة الدعم للسلطات المدنية، وأي نوع من المساعدات التي ينبغي على الجيوش المشاركة فيها[٧].

ثانيا: جائحة كوفيد-١٩ والجيوش الإفريقية: الاستجابات والتحديات

بالنظر إلى الآثار الاقتصادية والإنسانية التي تخلفها الأزمات الصحية، فإنّ الخطوط الفاصلة بين الصحة العامة، والأمن القومي تتلاشى؛ بحيث تتحول الأزمات الصحية إلى تهديدات أمنية تتطلب أمننتها(٨)، وتخرج الاستجابة لها من نطاق السياسة العامة العادية، إلى إجراءات استثنائية، وفق نهج شامل يتطلب – غالبًا - تعاونًا عبر القطاعات، بما في ذلك بين الجهات الفاعلة العسكرية وغير العسكرية؛ لأنّ مُسببات الأمراض ليست انتقائية في اختيار الضحايا، فضلا عن أنّ هذه الأزمات، تصنف ضمن الكوارث التي تتطلب تعبئة خاصة، بما فيها مشاركة القطاعات الأمنية والعسكرية، وهذا الأمر يُعد نهجًا عامًا، حتى في الدول ذات الديمقراطيات الرّاسخة.

إن قيام الجيوش بأدوار غير مألوفة، في ظروف مختلفة، ليس جديدًا بالنسبة للدول الإفريقية؛ فالدعم العسكري للسلطات المدنية أثناء الأوبئة، أو الأزمات الصحية، من المهام الأساسية المذكورة في معظم وثائق الأمن القومي، أو دساتير الدول. ومع ذلك، تظل مهمة مثيرة للجدل إلى حد ما؛ لكونها لا تعد جزءًا من «الأعمال الأساسية» للجيش. فمع انتشار وباء مثل الإيبولا في منطقة غرب إفريقيا في السنوات الأخيرة الماضية (٢٠١٤-٢٠١٦م)[٩]، تمت دعوة القوات المسلحة في هذه الدول، للتخطيط والاستجابة للأزمات الصحية، بالتعاون مع الجهات الدولية الفاعلة؛ إذ ظهر نوع من الاستجابة الدولية، لتشكيل حالة من التعاون المدني العسكري لمجابهة الفيروس، مما دفع عددا من الدول لإرسال قوات عسكرية؛ حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية نحو٣٠٠٠ جندي، لبناء مراكز للعلاج، وإمداد هذه الشعوب بالخبرات الطبية والدعم اللازم لتحجيم الفيروس، كما أرسلت المملكة المتحدة نحو ٧٥٠ جندي إلى سيراليون، للاضطلاع بذات المهمة[١٠].

عالميا؛ توزعت مهام الجيوش في ظل الجائحة بشكل أساس في أنواع ثلاثة: الدعم اللوجستي، الخدمات الطبية وواجبات الرعاية، وأخيرا، المزيد من المهام التقليدية المتعلقة بالأمن؛ كالحفاظ على النظام العام، وتسيير الدوريات بغية فرض إجراءات الحجر الصحي. وقد اختلف تقسيم هذه المهام الثلاث بين البلدان، ولكن، وبشكل عام، فإنّ الدعم اللوجيستي، مثل إنشاء البنى التحتية الطبية (المؤقتة) ونشرها، ونقل المرضى، وتوزيع المعدات الطبية، هي على ما يبدو، المهام الأكثر شيوعًا، التي يؤديها العسكريون. وفي بعض الحالات، طورت القوات المسلحة – أيضًا - معدات ومنتجات تتعلق بمكافحة COVID-19، وعلى سبيل المثال؛ في بوركينا فاسو، أنتجت القوات المسلحة أقنعة للوجه، وهُلاما كحوليا مائيا. كما تم استخدام القوات المسلحة للقيام بمهام أكثر تقليدية تتعلق بالأمن، مثل زيادة أمن الحدود، وإحكام السيطرة عليها، فضلا عن تدابير حماية المواقع الإستراتيجية[١١].

وفي أوغندا؛ حيث يمثل الجيش المصدر الأساس لسلطة الرئيس، كانت الإستراتيجية هي وضع القوات المسلحة، ولاسيما الجيش الوطني، المخوّل الوحيد في الاستجابة لــ جائحة كوفيد -١٩ ؛ بما في ذلك المهام التي تقع في العادة على عاتق المؤسسات المدنية. وبصفته رجلاً عسكريًا، يميل الرئيس موسيفيني إلى الثقة في الجيش، بدلا من المؤسسات والأفراد المدنيين؛ فمنذ بداية الجائحة، رأى أنها تُمثل مسألة أمنية، تخص الأجهزة العسكرية والأمنية، حيث صنفها في خانة الحرب عبر خطاب الأمننة؛ إذ مثلت عملية أمنية، استلزمت ميزانية تكميلية كاملة مع المصروفات السرية؛ ففي ٢٩ مارس ٢٠٢٠م، عرضت الحكومة على البرلمان ميزانية تكميلية بمبلغ ٢٨٤ مليار شلن، وافق البرلمان على ١٠٤ مليارات شلن، بما يعادل (٢٨ مليون دولار)، للتكيف مع الجائحة[١٢].

تثير هذه المهام الجديدة المتعلقة بأدوار الجيوش في ظل الجائحة تساؤلات كثيرة حول ممارسات الجيوش؛ أحدها يتعلق بحقيقة أن القوات المسلحة في السياق الإفريقي، ليست بالضرورة مدربة للتعامل مع الحالات الاستثنائية، ولا مع المتضررين من المواطنين؛ لذلك قد يستخدمون الأدوات التي تم تطويرها للتعاطي مع التهديدات الأمنية الخارجية في بيئة محلية. هذا الأمر - مثلا- يمكن أن يُؤدي إلى استخدام العنف المفرط عند تحقيق مهام إنفاذ القانون، التي عادة ما تكون من اختصاص قوات الشرطة؛ كتنفيذ عمليات الإغلاق، التي عادة ما كانت عملياته متهورة. كان استخدام القوة على سبيل المثال، مشكلة في جنوب إفريقيا؛ حيث اتهم أفراد الجيش بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق التي يسكنها السود، و هو ما مثل إعادة تنشيط إرث الوحشية العسكرية، وأعاد إلى الذاكرة الجمعية عصر نظام الفصل العنصري «الأبارتايد»[١٣].

تتسم العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا بالتعقيد، بسبب الموروثات الاستعمارية، التي بموجبها تم تسييس الجيوش لقمع المعارضة السياسية، وملء الفراغ الذي يتركه المدنيون، فضلا عن احتكار السلطة السياسية في أعقاب تأسيس الدولة الوطنية الناشئة في إفريقيا، بسبب الافتقار إلى الاحتراف العسكري، والرغبة في عسكرة المجتمع لأهداف سلطوية. ومع ذلك، فإنّ الاستنجاد بالعسكريين للمساعدة في الاستجابة لـلجائحة، لا يمثل –بالضرورة - إشكالية بنفس القدر، في جميع الحالات، بل يدخل ذلك في صميم التعاون المدني العسكري المشترك، في إطار اقتسام المسؤولية. في سيراليون يجادل الباحثان ماجي دواير (Maggie Dwyer)، وعثمان جبلا (Osman Gbla) بأن الشرطة تعد أقل كفاءة من الجيش، بحكم أنها لم تستفد من الإصلاحات الأمنية التي أعقبت الحرب الأهلية (١٩٩١-٢٠٠٢)[١٤]. وفي بوركينا فاسو أيضًا، يُوضح الباحث أبو بكر مايغا، بأنّ ردود الفعل تجاه تدخل الجيش كانت إيجابية في الغالب، وعملت على تعزيز الثقة في مؤسسة الجيش؛ ذلك أنّ الجيش في بوركينافاسو، يحوز رصيدا اجتماعيا واضحا في المخيال الاجتماعي للمواطنين[١٥].

أظهر تدخل الجيوش في محاربة الجائحة تحديا على مستوى العلاقة بين الجنسين؛ حيث بينت العسكرة المتزايدة في ظل الظروف الاستثنائية، أنها قد تُعرّض المدنيين، وخاصة النساء، إلى مزيد من العنف، بحكم أنّ المؤسسات العسكرية يطغى عليها الطابع الذكوري، بدلا من تحقيق الأمن الإنساني وحماية حقوق البشر[١٦]. في العديد من البلدان الإفريقية، تأثرت فئة النساء اللائي يعملن في الاقتصاد غير الرسمي، بفعل عمليات الإغلاق، وإجراءات الحجر الصحي؛ حيث عمل هذا الوضع على تقليص قوتهن الاقتصادية، وبالتالي تعريضهن لأنواع مختلفة من العنف، بما في ذلك تطبيق القوانين والإجراءات العسكرية، التي تدخل ضمن الحق في استعمال القوة، والإكراه المشروع، وحالات الطوارئ[١٧].

ثالثا: العسكر والقوى المدنية والجائحة: تقييم المسؤولية المشتركة في إفريقيا

لعبت الأجهزة العسكرية والأمنية في إفريقيا أدوارًا رئيسة في مكافحة جائحة كوفيد-١٩، جنبا إلى جنب مع المؤسسات المدنية. وبالرغم من المساهمات الإيجابية للجيش في مواجهة الجائحة؛ فقد كانت هناك انتهاكات ارتكبتها القوات المسلحة في سياق تنفيذ إجراءات الحجر الصحي. وبالتركيز على مجموعة من النقاط، بما في ذلك إنفاذ القانون، والاستجابة الفعالة، وإمدادات الإغاثة، والأنشطة الطبية؛ فإنه سيكون من المفيد اختبار إدارة العلاقات المدنية العسكرية في الحالة الإفريقية، رغم الاختلافات الكثيرة بين أدوار الجيوش الإفريقية في ظل الجائحة؛ بالنظر إلى خصوصية القوات المسلحة في كل دولة إفريقية.

بالنسبة لمسألة إنفاذ القانون، كان من الطبيعي أن يتم تقييد حرية الناس من خلال الإغلاق الفوري للمطارات والتنقل، وحظر التجوال، وإعلان حالة الطوارئ الصحية في الدول الإفريقية، وبالتالي كانت هذه هي المسألة الملحة في كيفية تحقيق الربط الإستراتيجي التوازني، من خلال المواءمة بين حماية الصحة العامة للمواطنين، في مقابل حماية حقوق الإنسان. كان تدخل الجيش مفهوما في حالة الكوارث الوطنية، ولكنه اصطدم بتداخل الصلاحيات المدنية – العسكرية في كثير من الدول الإفريقية؛ ففي أوغندا كان تدخل الجيش ضروريًا في تعزيز القدرة على إنفاذ القانون والنظام، لكنه خلق مشاكل تشغيلية تتعلق بتسلسل القيادة والمساءلة بين الجيش وأفراد الشرطة، بل وحتى استخدام قوات شبه عسكرية تعمل تحت قيادة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والشرطة النظامية؛ ما أعطى انطباعا بتوغل الجيش في فرض النظام العام، الذي يعد في غالبه من صميم اختصاصات المؤسسات الأمنية. كما كانت مشاهد قسوة تعامل الجنود في كل من كينيا، وزيمبابوي، وأوغندا، مع الجماهير لفرض الإغلاق الصحي، خصوصا أنّ هذه البلدان فقيرة، وتعيش نسبة كبيرة من السكان فيها على الاقتصاد غير الرسمي، ناهيك عن تعطيل الحياة اليومية للمواطنين، بما فيهم الذين يحتاجون رعاية صحية فورية. مثلت عملية إنفاذ القانون عملية حتمية للتحكم في الوباء، وأعطت منهجا مغايرا في التعاون المدني العسكري، ولكن لم تخل من اختلالات في التطبيق، بسبب نقص الخبرات والاحتراف العسكري في كثير من الدول الإفريقية[١٨].

أثار التدخل العسكري في التعاطي مع الجائحة، نقاشا مستفيضا حول قدرة الجيوش الإفريقية في التعامل مع التهديدات غير العسكرية، ورغم أن الاستجابة العسكرية كانت في الغالب مفيدة في مساعدة المؤسسات الأمنية في إفريقيا، بحكم محدودية إمكاناتها الصحية واللوجستية؛ إلاّ أنّ هذه الاستجابات لم تخل من التسييس؛ ففي المراقبة السياسية، حيث كان موسيفيني يواجه إعادة انتخابه، في وقت تضاءلت فيه شرعيته بشكل ملحوظ، فقد احتاج القوة الكاملة للجيش وجهاز المخابرات، لمنع احتمال قيام أيّ معارضة شعبية تهدد سلطته في ظل الجائحة. وتحقيقا لهذه الغاية؛ فقد قدمت حجة مكافحة الجائحة تبريرا مفيدا لاستخدام

الجهاز العسكري والأمني، لتقييد أنشطة المعارضة، وكذا الرسم على تخصيصات الموازنة المصنفة لأغراض الحملات الانتخابية؛ بحيث كان الهدف هو إعادة انتخاب موسيفيني في١٤ يناير٢٠٢١م (حاكم البلاد منذ العام ١٩٨٦)، لولاية سادسة بنسبة ٥٨,٦٤٪ من الأصوات[١٩]. فضلا عن تراجع وتيرة الإصلاحات السياسية في إثيوبيا، بحجة مواجهة الجائحة، وهو ما عبرت عنه شواهد تأجيل الانتخابات الإثيوبية.

في بوركينافاسو ،كان تدخل الجيش في مكافحة الجائحة ضئيلا ومحدودا، مقارنة مع مناطق إفريقية أخرى؛ ليس بدافع فسح المجال أمام المدنيين في التعامل معها، ولكن لأمور تنظيمية، وتعقيدات مكافحة الجماعات الإرهابية؛ حيث لا تسمح القدرة التنظيمية والتشغيلية للجيش البوركينابي العمل على أكثر من جبهة، وبخاصة أنه يفتقد الخبرة اللازمة للتعامل مع الأزمات الصحية، التي تحتاج تدريبا تقنيا عاليا، ناهيك عن عدم تغطيته التامة للمسؤولية التقليدية الملقاة على عاتقه؛ حيث تغيب القوات المسلحة في بوركينافاسو تماما عن ٣٠ في المائة من تغطية أراضي البلاد، فضلا عن توزيعها غير المتساوي على إقليم البلاد[٢٠].

مع ذلك، فقد كانت المشاركة المحدودة للقوات المسلحة في بوركينافاسو، عاملا في تعزيز الثقة بين المدنيين والعسكريين؛ حيث أسهم تعاون الجيش مع المدنيين، والمساعدة التي يقدمها للمواطنين، في تعزيز الصورة الاجتماعية للجيش كمؤسسة وطنية، وأحد روافد إعادة التوازن إلى العلاقات المدنية العسكرية، بيد أنّ ذلك مثَّل حالة عابرة، أينما ظهر الجيش فيها حاميا وحكما في ظل الجائحة، بما فيها تفضيله لنهج اقتسام المسؤولية مع المدنيين، ولكنه يعيد شغل المساحات السلطوية عندما يتعلق الأمر بمن يحكم، ومن يدير الصراع، ومن يسيطر؛ الأمر الذي تجلى بوضوح في الانقلاب العسكري الذي قاده الكولونيل بول هنري سانداوغو داميبا (Paul-Henri Sandaogo Damiba) في ٢٣يناير٢٠٢٢م، ناهيك عن انقلابات، ومحاولات انقلابية في مالي، وغينيا، والنيجر، وتشاد؛ أعادت إلى الأذهان الجيل الأول من العلاقات المدنية العسكرية، في صورة عودة الانقلابات العسكرية، وهي الخاصية التي اشتهرت بها إفريقيا في فترة السبعينيات والثمانينيات. الأمر الذي يدل على استثمار الأنظمة السياسية الإفريقية في الجائحة، من خلال الاستجابة الوبائية، ودمج الصحة العامة مع الأهداف السياسية. كما كانت الجائحة فاعلا أساسيا في تفعيل نشاط الحركات المسلحة بغرب إفريقيا، كحركة «بوكو حرام» في نيجيريا. فكان من الطبيعي تزايد نشاطات الجريمة المنظمة، نظرا لتركيز جيوش أمن دول المنطقة وأجهزتها على المساعدة في جهود مُجابهة الجائحة، وهو ما لم يكن مدروسا ومخططا له[٢١].

فيما يخص التأمين الغذائي أثناء الجائحة، واجهت المؤسسات المدنية صعوبات جمة في توزيع الحاجيات الغذائية على السكان، وشابت هذه العمليات شبهات فساد في التوزيع، ما استدعى تدخل الكثير من الجيوش

الإفريقية في عملية التموين والتوزيع؛ ففي أوغندا تم تسليم مهمة الإمدادات الغذائية لبرنامج تابع لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية؛ حيث قامت وحدات من الجيش تحت إشراف ضباط عسكريين، بالتنسيق مع القادة السياسيين المحليين في تحديد الأسر المحتاجة إلى الإمدادات الغذائية، وكيفية الوصول إليها، رغم أن عمليات التسليم في بعض الأحيان، لم تكن تذهب بالضرورة إلى الأكثر احتياجًا في المجتمع؛ بحكم أن المؤسسات العسكرية الإفريقية لا تقل فسادا عن المؤسسات المدنية[٢٢]. كان ذلك أيضا لتقوية نفوذ القادة الانقلابيين، وإحكام سيطرة العسكر عبر استغلال دور المنقذ؛ من خلال توزيع الأغذية، بهدف كسب تأييد المواطنين، والحصول على شرعية مفقودة[٢٣].

أخيرا، فيما يتعلق بالأداء والفعالية الطبية، فإنّ تدخل الجيش في تقديم الخدمات الطبية كان مفهوما؛ حيث يوجد في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عدد ضئيل من الأطباء لكل عشرة آلاف نسمة، وهي إحصائية شائعة الاستخدام، لقياس جودة الرعاية الصحية في بلد ما؛ فعلى سبيل المثال؛ يوجد في إيطاليا طبيب واحد لكل ٢٤٣ شخص، أما في دولة مثل زامبيا، فإنّ النسبة هي طبيب لكل عشرة آلاف شخص[٢٤].

كان تعاون مؤسسة الجيش مع وزارات الصحة في كثير من الدول الإفريقية كأوغندا، وسيراليون، وجنوب إفريقيا، ساحل العاج، وكينيا، وغيرها، يمثل تعايشا مدنيا عسكريا، عزز قيم المسؤولية المشتركة في خدمة المواطن، لكنه مثَّل في المقابل تعقيدات على مستوى إدارة العلاقات المدنية العسكرية بحكم تولي ضباط عسكريين مسؤوليات مدنية؛ إذ ليس من الواضح ما إذا كان أفراد الجيش يتبعون المسؤولين المدنيين، أو قيادتهم في الجيش.

خاتمة

المتغير الذي قد يُفضي إلى نقاش معمق مستقبلا بعد الجائحة، هو الحديث عن تغير بنية العلاقات المدنية في الدول الإفريقية؛ لأنّ الجيوش في هذه المنطقة – أصلا - منخرطة في السياسة الداخلية، وستظل كذلك، ولها تاريخ طويل مع رفض الحكومات المدنية، وفرض العسكرة، صحيح أنّ تدخل الجيوش في الكوارث الإنسانية، والمساعدة بإمكانياته التنظيمية في مواجهة الأزمات الصحية، يدخل ضمن الجيل الجديد للعلاقات المدنية العسكرية، إلا أنّ ذلك ينخرط الآن في عمل الجيوش التي تتمتع بإمكانيات كبيرة في السياقات الغربية؛ فقد يكون لجيوش الدول الإفريقية دوراً مهماً في تجاوز مخلفات الجائحة، لكن قد يكون من الصعب الحديث عن إعادة بناء العلاقات المدنية العسكرية بالشكل الصحيح في هذه الدول، على استثناءات قليلة؛ ذلك أنّ عملية نزع الطابع العسكري عن الكثير من الأنظمة الإفريقية، يبدو عملية طويلة ومُعقدة. ومن الواضح أن للجيش دورٌ لوجستي، ولكن غالبًا ما تكون المسؤولية المشتركة بين المدنيين والعسكريين

فعالة، بقدر فعالية القوة الصلبة، عندما يتعلق الأمر بالأمن الصحي، ومن ثم فإنّ هذه التجربة التراكمية في السياق الإفريقي، يجب البناء عليها، ليس فقط في تطوير الأدبيات والأجندات البحثية، حول العلاقات المدنية العسكرية، والجيوش في إفريقيا بشكل عام؛ ولكن أيضا في تطور الأبحاث الناشئة حول جائحة كوفيد-١٩ مستقبلا، والاستفادة من التجارب العالمية، في سبيل إعادة الثقة بين المدنيين والعسكريين، وإعادة التوازن إلى العلاقات المدنية العسكرية.

الهوامش والإحالات:

(١) عالج الجيل الأول دوافع التدخلات والانقلابات العسكرية، أما الجيل الثاني فحاول دراسة الأداء الاقتصادي والسياسي للأنظمة العسكرية، في حين انصب اهتمام الجيل الثالث على موجة التحوّل الديمقراطي في جنوب أوروبا خاصة، وأخيرا فإنّ الجيل الرابع في دراسة العلاقات المدنية العسكرية، يركز على العولمة، والتهديدات الأمنية الجديدة.

(2) Florina Matei, "A New Conceptualization of Civil–Military Relations," *In the Routledge Handbook of Civil-Military Relations,* edited by Thomas Bruneau (London: Routledge, 2013), 26.

(3) Matei, "A New Conceptualization of Civil–Military Relations," 26.

(4) Matei, "A New Conceptualization of Civil–Military Relations," 28.

(٥) إبراهيم السعيدي، «مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية – العسكرية»، تحليل سياسات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠م)، ١.
حول الاتجاهات المُعاصرة في العلاقات المدنية العسكرية انظر:
آلان ريان، «الاتجاهات المُستقبلية في العلاقات المدنية-العسكرية»، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤م)، ١٥٣-١٧٣.

(6) Fawzia Gibson-Fall, "Military Responses to COVID-19, Emerging Trends in Global Civil-Military Engagements," *Review of International Studies*, 47: 2, 2021, 155-170, doi:10.1017/S0260210521000048.

(7) Luka Glušac and Ajla Kuduzovic, *Briefing Note: Impact of COVID-19 on Armed Forces* (Geneva: DCAF, 2021), 4, https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/BriefingNote_COVID-19_and_theArmedForces_Feb2021.pdf.

(8) Ole Waever, "Securitization and Desecuritization," In *Security*, edited by Ronnie Lipschutz (New York: Colombia University Press, 1998(, 6.

(9) World Health Organization, *Ebola virus disease* (Geneva: WHO, 2021), https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/ebola-virus-disease.

(١٠) – محمود قاسم، «ساحات غير تقليدية.. دور الجيوش في مواجهة الأوبئة»، المرصد المصري، (٢٥، مارس،٢٠٢٠م)، https://marsad.ecss.com.eg/24314/.

(11) Anne-Laure Mahé and Nina Wilén, *Report No. 91: Facing a Pandemic: African Armies and the Fight Against COVID-19* (Paris: IRSEM/EGMONT, 2021), 14.

(12) Moses Khisa, *Report No. 91: Countering Covid-19 in Uganda: The Role of the Military* (Paris: IRSEM/EGMONT, 2021), 48.

(13) Lindy Heinecken, *Report No. 91: Combatting COVID-19: Roles and Challenges Associated with the Deployment of the South African Military* (Paris: IRSEM/EGMONT, 2021), 59-69.

(14) Maggie Dwyer and Osman Gbla, *Report No. 91: Republic of Sierra Leone Armed Forces and the COVID-19 Response: A Growing Domestic Focus for the Army*, (Paris: IRSEM/EGMONT, 2021), 21-32.

(15) Aboubacar Maïga, *Report No. 91*: *the Burkinabe National Armed Forces in the Fight Against COVID-19* (Paris: IRSEM/EGMONT, 2021), 33-44.

(16) Asha Hans, "COVID-19 The New Normal: Militarization and Women's New Agenda in India," *Global Campaign for Peace Education*, June 30, 2020, https://www.peace-ed-campaign.org/covid-19-the-new-normal-militarization-and-womens-new-agenda-in-india/.

(17) Mahé and Wilén, *Report No. 91: Facing a Pandemic: African Armies and the Fight Against COVID-19*, 19.

(18) Khisa, *Report No. 91: Countering Covid-19 in Uganda: The Role of the Military*, 49-52.

(19) Khisa, *Report No. 91: Countering Covid-19*, 54.

(20) Maïga, *Report No. 91: the Burkinabe National Armed Forces in the Fight Against COVID-19*, 43.

(21) Imad Atoui and Arbi Boumediene, "COVID-19 Casts Shadow on Future of West African Countries," *Daily Sabah*, September 11, 2020, https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/covid-19-casts-shadow-on-future-of-west-african-countries.

(٢٢) أنظر مؤشر الشفافية الدولية:

"Critical Defence Corruption Risk Threatens Security and Stability in Middle East and North Africa," *Transparency International Defence & Security*, November 25, 2019, https://ti-defence.org/critical-defence-corruption-risk-threatens-security-and-stability-in-middle-east-and-north-africa/.

(23) Khisa, Report No. 91: *Countering Covid-19*, 55.

(٢٤) حمدي عبد الرحمن، «مخاطر قادمة: ماذا تعني أمننة «كورونا» للدول الأفريقية؟»، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١٣، أبريل، ٢٠٢٠م)، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5510.

دور المنظمة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (إيكاس) في تسوية الصراع في إفريقيا الوسطى منذ عام٢٠٠٢م

د. **إسماعيل إسف دانكوما**، باحث متخصص في الشؤون الإفريقية - بانغي.

تعد منطقة وسط إفريقيا مصدرا للتوتر في القارة منذ أكثر من أربعة عقود[١]؛ فقد كرّس القادة الأفارقة جهدهم لتحقيق السلم والأمن في المنطقة، بعد إخفاق الأمم المتحدة [٢]؛ فبدأت المنظمة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (سياك)* (La CEEAC)، الاهتمام بتحقيق السلم والأمن، بعدما كان هدفها الأساس هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق إنشاء هياكل إقليمية، تؤدي تدريجيا إلى سوق مشتركة[٣]. يحاول المقال تحليل مدى فاعلية مبادرات الإيكاس في تسوية الصراع الإفرو- وسطي، باستخدام منهج مقاربة تحليل الدور، بالاعتماد على الدراسات الميدانية، والمستندات الرسمية؛ لمقارنة الدور المتصور للإيكاس، بالدور الفعلي في تسوية الصراع في إفريقيا الوسطى. فتم تقسيم المقال إلى ثلاثة محاور، على النحو الآتي:

أولا: آليات تسوية الصراع في منظمة الإيكاس

قامت منظمة الإيكاس بإنشاء ثلاث آليات لدعم التعاون الأمني في إقليم وسط إفريقيا، بناءا على توقيع تسع دول من دول أعضائها على ميثاق عدم الاعتداء في ياوندي عاصمة الكاميرون (يوليو عام ١٩٩٦م)؛ لتعزيز التعاون بينها، وإيجاد الوسائل المتعلقة بالسلم والأمن[٤]؛ فأنشأت الآليات الأمنية في عام ١٩٩٦م؛ لاستجابتها إلى الأزمات الأمنية التي تمر بها إفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وأنجولا، آنذاك، ما جعل الجانب الأمني له أهمية كبرى، مقارنة بالجانب الاقتصادي[٥]؛ فتم إنشاء آليات لتسوية الصراعات داخل الإيكاس، ومن أهمها ما يأتي:

١- آلية الإنذار المبكر Mécanisme d'alerte rapide de l'Afrique centrale (MARAC)

تم إنشاء هذه الآلية في أكتوبر عام ١٩٩٦م، ومقرها في ليبرفيل عاصمة الجابون، وفي مقدمة مهامها؛ الإشراف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، وتحديد مصادر التوتر، قبل التحول إلى الصراعات السياسية، و تبوؤ مصادر المنظمة بالصراعات، والبحث عن طرق مناسبة لتسويتها قبل

اندلاعها. وقد بدأت هذه الآلية عملها في ٨ مايو عام ١٩٩٦م. وتم تعزيز التعاون بينها والمجتمع المدني في الإنذار المبكر، ومنع النزاعات في وسط إفريقيا، كما تم عقد نشاطات في ٣١ يوليو عام ٢٠١٧ م في ليبرفيل[٦].

٢- المجلس الأعلى للسلم والأمن في وسط إفريقيا (COPAX)*

وفي ٢٥/ فبراير/ عام ١٩٩٩م، قررت قمة ياوندي إنشاء هذا المجلس، لتدعيم القدرات الدفاعية والأمنية للمنظمة[٧]، كما أن هذه الآلية تكون بمنزلة آلية لمنع الصراعات في الإقليم، وتسويتها، بالإضافة إلى التشجيع والحفاظ على تعزيز السلم والأمن في وسط إفريقيا، ودخلت هذه الآلية حيز التنفيذ في ١٧/ يوليو/ ٢٠٠٢م، وفي ١٦ أكتوبر ٢٠٢١م، قامت باستئناف تتابع التكامل الإقليمي[٨] وأقرت الإيكاس للتدخل الدبلوماسي والعسكري في الأزمات والصراعات الأفروسطية، مع كل العواقب التي تنبثق عنها، وتمكنت من خلال هاتين الآليتين من جذب انتباه قادة وسط إفريقيا[٩].

ثانيا:الجهود السلمية لمنظمة إيكاس لتسوية الصراع في إفريقيا الوسطى

تعلقت التدخلات الدبلوماسية بالخطوات التي اتخذتها الإيكاس على المستوى الدبلوماسي، لحل الصراع في إفريقيا الوسطى، من خلال الاتفاقات، وقمم رؤساء المنظمة، والتوسط لعقد اتفاقات لتسوية الصراع.

١- اتفاقية ليبرفيل

شرعت الإيكاس في عقد اتفاقات تهدف إلى إيجاد أرضية مشتركة بين المتحاربين، ومن أشهرها اتفاقية ليبرفيل التي تمت في ١١ يناير ٢٠١٣م، الموقعة بين الحكومة وحركة سيليكا؛ فقد شملت هذه الاتفاقات أمورًا عديدة، ومنها[١٠]:

- الحفاظ على الدستور.
- احتفاظ الرئيس فرانسوا بوزيزي برئاسة الدولة، حتى نهاية ولايته في عام ٢٠١٦م.
- تعيين رئيس وزراء من المعارضة، يتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية تتكون من ممثلي جميع الأطراف والأحزاب السياسية.
- تعيين وزير الدفاع من حركة سيليكا «الجمعية الوطنية».
- الاعتماد على قانون انتخابي جديد، وإنشاء هيئة انتخابات وطنية، وإجراء انتخابات تشريعية في خلال ١٢ شهرًا.

- انسحاب جميع القوات الأجنبية، باستثناء بعثة بناء السلم في إفريقيا الوسطى la Mission de consolidation de la paix en Centrafrique (MICOPAX)[١١].
- إنشاء آلية مراقبة جديدة لضمان تطبيق أحكام هذه الاتفاقيات بشكل كامل.

٢- اتفاقية برازافيل

جاءت اتفاقية برازافيل لوقف أعمال القتل، الموقعة في ٢٣ يوليو عام ٢٠١٤م، بين أنتي بلاكا، وسيليكا المنحلة، وأربع جماعات مسلحة أخرى، حين تعاهد الطرفان بموجب هذا الاتفاق على النقاط الآتية[١٢]: عدم ارتكاب الجرائم، وضع حد لخطاب الكراهية، تجميع رجالهم في فترة زمنية معقولة، ضمان سيطرة الحكومة على جميع أراضي الدولة، و إقرار بتنظيم منتدى ببانغي.

٣- دور الإيكاس في تحقيق المصالحة الوطنية

قامت الإيكاس بإجراء مشاورات في جميع أنحاء البلاد للاستماع إلى آراء المواطنين، وإعداد ورقة العمل للمفاوضات، قبل بداية المصالحة الوطنية؛ لتزويد المجتمع الدولي بتأكيدات على التزام الإفروسطيين لصالح السلم، ووحدة دولتهم. وقد شارك في هذا المنتدى ٥٨٥ مندوب، ينتمون للكيانات المختلفة، ومن ٧٨ ولاية فرعية لإفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى الشتات والمجتمع الدولي، كما شاركت الجماعات المسلحة المختلفة (سيليكا السابقة، وأنتي بلاكا) والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمنصة الدينية، التي تجمع بين الديانة الإسلامية، والديانة النصرانية، من الكاثوليكية والبروتستانتية.

وعلى رغم ذلك، فلم يكن هذا المنتدى شاملًا، كما رغبوا في البداية؛ لاستبعاد أحد المكونات الثلاثة للسيليكا السابقة، التي قادها الرئيس السابق محمد ضحية، المعروف بميشيل دجوتوديا، ونائبه نور الدين آدم، واستبعد أيضًا فرانسوا بوزيزي من هذه المناقشات. وأثمرت نتائج هذه المناقشات عددا من الاتفاقات، ومن أهمها: تحقيق الأمن، التماسك الاجتماعي، والاقتصاد، والتسامح، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتنفيذ عملية المنتدى.

٤- دبلوماسية القمة

إلى جانب الاتفاقات، فهناك قمم رؤساء الدول والحكومات؛ ما يسمح لرؤساء دول وسط إفريقيا باتخاذ القرارات الرئيسة من أجل حل الصراع الإفروسطي، وكلفت المنظمة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك) (“Communauté Économique des États de l’Afrique centrale” CEMAC)*

الرئيس الكونغولي دينيس ساسو نغيسو، بعد وفاة رئيس جابون عمر بونجو بمراقبة ملف إفريقيا الوسطى، وتم التوصل إلى اتفاق ليبرفيل تحت قيادته في تاريخ ١١ يناير، عام ٢٠١٣م، وكما شارك أيضًا إدريس ديبي رئيس تشاد، بصفته رئيسًا للإيكاس في نظام الوساطة، ووفقًا للإجراء القانوني في هذا المجال، فيتم إحاطته علمًا – بانتظام – بتقدم عملية الوساطة عن طريق الأمين العام للإيكاس[١٣].

وكما تم عقد القمة الاستثنائية للإيكاس في نجامينا بتاريخ ١٨ أبريل عام ٢٠١٣م، لاعتماد «إعلان نجامينا»، وحدد فيها الفترة الانتقالية لمدة ١٨ شهرًا، وأوصت بإعادة تقييم العدد وتحديده، وتفويضات بعثة بناء السلم في إفريقيا الوسطى، وإنشاء مجموعة اتصال دولية بشأن إفريقيا الوسطى، المكونة من حكومة إفريقيا الوسطى، وممثلين للإيكاس، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، وتم اعتماد إعلان برازافيل أثناء اجتماعاتها الأولى في الكونغو.

وفي الفترة من ٩ إلى ١٠ يناير عام ٢٠١٤م، عقدت هذه القمة الاستثنائية بشأن استقالة محمد ضحية، ورئيس الوزراء نيكولا تيانغاي، وطلبت القمة من البرلمان الانتقالي لإفريقيا الوسطى، القيام بانتخاب رئيس انتقالي جديد، ولم يرافق هذه الجهود دائمًا الوساطة لبعض الزعماء لدول وسط إفريقيا، كما حدث في بداية الأزمة فحسب؛ بل بذلت الجهود العسكرية لتسوية هذا الصراع[١٤].

ثالثا: الجهود العسكرية لإيكاس لتسوية الصراع في إفريقيا الوسطى

١- إنشاء بعثة بناء السلم في إفريقيا الوسطى

تم إنشاء هذه البعثة بناء على قرار رؤساء دول وحكومات الإيكاس في برازافيل، يومي ٣٠ و٣١ أكتوبر عام ٢٠٠٧م، بنشر هذه البعثة، ودخلت حيز التنفيذ في ١٢ يوليو عام ٢٠٠٨م، لمدة ٦ أشهر قابلة للتجديد؛ فقد أسلفت بعثة بناء السلم في إفريقيا الوسطى، القوة متعددة الجنسيات في جمهورية إفريقيا الوسطى. Forces Armées Centrafricaines فوموك Forces Armées Centrafricaines (FOMUC)[١٥]، التي تم انطلاقها في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٠٢م من قبل سيماك، وهكذا تم نشرها في ٢ أكتوبر عام ٢٠٠٢م، لتوفير بيئة آمنة للمواطنين، ودعم تدريب القوات المسلحة الإفرووسطية[١٦]، بلغ عدد جنودها حوالي ٣٥٠ جندي من ثلاث دول إفريقية هي (الكونغو، والغابون، وتشاد)، وتم تأسيسها بدعم جنود فرنسا الذين كان عددهم حوالي ٢٠٠ جندي في مدينة بوالي، وفي البداية تم وضع قيادتها تحت رعاية دول سيماك، ونقلت قيادتها رسميًا إلى الإيكاس من أجل الفعالية التشغيلية لقوة السلم الإقليمية الفرعية في يناير عام ٢٠٠٩م.

٢- ولاية بعثة بناء السلم في إفريقيا الوسطى ومهمتها

كان الهدف الرئيس لهذه البعثة، هي المساهمة في عملية بناء السلم والأمن المستدامة في إفريقيا الوسطى، من خلال خلق شروط مسبقة للتنمية المستدامة في البلاد، وبينما كانت مهمة القوة متعددة الجنسيات فيها، هي مهمة عسكرية بحتة، فقد كانت بعثة بناء السلم في إفريقيا الوسطى هي بعثة متعددة الأبعاد، متكونة من عسكريين ومدنيين، مدعومة بالتفويض لبناء السلم، تحت إشراف ممثل خاص لرئيس البعثة من المدنيين، وتمثّلت أهم مهماتها فيما يأتي:

- تعزيز مناخ السلم والأمن والاستقرار.
- المساعدة في تطوير العملية السياسية من خلال المساهمة في عملية المصالحة الوطنية.
- المساعدة على احترام حقوق الإنسان وحماية الضعفاء.
- المشاركة في تنسيق المساعدات الإنسانية، ومكافحة الأمراض الوبائية والمتوطنة، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

بالإضافة إلى مهمتها المتمثلة في دعم أمن إقليم إفريقيا الوسطى، فقد كان من المقرر أن تدعم عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم، ودعم العملية الانتخابية، والإسهام في إصلاح قطاع الأمن، وتم تفويض الرجال العسكريين بالقيام بمواصلة مهمة القوة متعددة الجنسيات في إفريقيا الوسطى، المتمثلة في تأمين البلد، ودعم القوات المسلحة الإفروسطية، وإعادة هيكلتها، بينما الجانب المتكون من المدنيين، مسؤول عن مساعدة سلطات إفريقيا الوسطى في الجوانب المدنية والسياسية، وتهدف البعثة إلى: تعزيز وضع السلم والأمن والاستقرار، المساعدة في تطوير العملية السياسية من خلال الإسهام في عملية المصالحة الوطنية، المساعدة في احترام حقوق الإنسان، وحماية الأشخاص الضعفاء، المشاركة في تنسيق المساعدات الإنسانية، ومكافحة الأمراض الوبائية والمتوطنة، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

بالإضافة إلى مهامهم المختلفة التي قررها القادة للمنطقة في نجامينا في أبريل عام ٢٠١٣م، بشأن زيادة قدرة البعثة إلى ٢٠٠٠ فرد، مع تعيين أربعة أهداف أساسية:

- المشاركة في استعادة النظام العام، واستقرار الوضع الأمني، من خلال تجميع الجماعات المسلحة، وترحيل الأجانب الذين بينهم.
- المشاركة في حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان.
- دعم استعادة قوات الدفاع والأمن والنظام القضائي.
- دعم التحضير للانتخابات وتنظيمها.

٣- تطور بعثة بناء السلم في إفريقيا الوسطى وعدم استقرارها

خلال اندلاع الشكل الجديد للأزمات في إفريقيا الوسطى في ديسمبر عام ٢٠١٢م، تم حصار الرئيس فرانسوا بوزيزي، وكان معزولًا سياسيًا، على الرغم من وجود أفراد عسكريين من قوة الدفاع من جنوب إفريقيا (SADF)[١٧]، وطلب تدخل القوة متعددة الجنسيات في وسط إفريقيا، ووساطة الإيكاس، كما كرر نفس الحدث في عام ٢٠٢١م[١٨].

يتكون عدد أفراد قوات البعثة من نحو ٥٠٠ جندي من الكاميرون، والكونغو، والجابون، وتشاد، بالإضافة إلى جنود القوات المسلحة الإفروسطية، الذين تم دمجهم في البعثة، وكان مقرها في بانغي. وبالإضافة إلى هؤلاء الأفراد العسكريين، فهناك ١٥٠ من رجال الشرطة والدرك، وحوالي ٣٠ مدنيًا، وكانت البعثة مكلفة بتطوير الوضع السياسي والأمني، وينبغي أن يتم تعزيزه بحلول عام ٢٠١٣م. وبينما تدهور المناخ السياسي بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في يناير عام ٢٠١١م، حين اعترضت المعارضة على نتائجها؛ فقد تدهور الحوار وعملية توطيد السلم والأمن، التي بدأت في عام ٢٠٠٨م بين الحكومة والمعارضة والجماعات المسلحة، التي تسيطر على معظم أراضي الدولة، وكانت الدولة منغمسة في صراع جديد[١٩]، وقرر مجلس السلم والأمن في وسط إفريقيا تمديد مهمته من أجل الحفاظ على الكفاءة دائمًا، وتم إنشاء بعثة بناء السلم في إفريقيا الوسطى.

٤- عدم استقرار قوات البعثة

ومع تطور السياق السياسي والأمني في إفريقيا الوسطى، عقب التوقيع على اتفاقيات ليبرفيل في يناير عام ٢٠١٣م، ثم مع الإطاحة بفرانسوا بوزيزي، قررت الإيكاس في ١٨ أبريل ٢٠١٣م، إنشاء البعثة الثانية لمجلس السلم والأمن لوسط إفريقيا في إفريقيا الوسطى Mission de consolidation de la paix en Centrafrique (MICOPAX)، لتكييف النظام مع تفاقم الصراع، ولم يكن لهذا المجلس مهمة أخرى، سوى أنها امتداد للمهمة الأولى، بمعنى أنها كانت مجرد تعزيز للولاية، وزيادة عدد الأفراد الموجودين بالفعل في الميدان، وبسبب الوضع الذي كانت عليه الدولة من التدهور مرة أخرى، واتخاذ أبعاد جديدة لحمل حركة متمردي سيليكا السلاح في ١٠ ديسمبر ٢٠١٠م، وهكذا انتقل عدد أفراد البعثة من ٦٥٠ إلى حوالي ٢٣٩٠ جندي، وزاد عدد رجال الشرطة التي تم تشكيلها إلى ٣٨٠ [٢٠].

منذ إنشائها في عام ٢٠١٣م، كان عدد أفراد البعثة حوالي ٢٥٨٩ فرد، بما في ذلك ٢٢٢٠ جندي، و٣٧٩ ضابط شرطة، مع ١٦٩٤ فرد منتشرين في بانغي. وقد ساعد تركيز القوات في العاصمة بشكل مؤقت على خفض مستوى العنف. وعلى الرغم من استمرار وقوع حوادث خطيرة، فقد ظلّ مستوى الجريمة مصدر قلق، ومع ذلك، وبسبب الوسائل المحدودة في كثير من الأحيان، دفعت الدول الأعضاء في الإيكاس للقيام

بإجراءات إنشاء البعثة التي ظلت غير مستقرة، وبالتالي لم تكن هذه المواقف المختلفة لحالة تسوية الأزمات من قبل الإيكاس قادرة على تسوية الأزمات، بالنظر إلى الزيادة في عمليات العنف والقتل، ما أدى بالاتحاد الإفريقي إلى التدخل في تسوية جديدة لصراع إفريقيا الوسطى.

٥- نتائج وسيناريوهات المستقبل

في النهاية، توصل المقال إلى بعض النتائج بالإجابة عن الإشكالية التي طرحت في البداية، ويمكن تأكيد أهم ما ورد فيه من خلاصات، مع محاولة عقد مقارنة بين ما ينبغي أن تقوم به الإيكاس، وما قامت به على أرض الواقع.
توصلت المنظمة إلى تسوية الصراع بين الأطراف بتوقيع اتفاقات؛ ولكن دون حلها لمشكلة هيكلية وضعف تنسيق السياسات، والندرة المالية والبشرية؛ حيث لا تملك البعثة المدة الزمنية الكافية، لعجزٍ بنيوي، وزد على ذلك المشكلات الأمنية المرتبطة بالجيوسياسية الإقليمية، والجيوستراتيجية الدولية اللتين – غالبًا – ما تضيقا سبل البحث عن الأمن المشترك، وعدم كفاية التكوين المؤسسي والتعاون الفعال بين دول الأعضاء، لعدم المساواة بين الدول الأعضاء، وتعددية الفاعلين، وعدم التوافق بين مختلفهم، وكانت هناك فجوة عميقة بين التفويض، وقدرات المنظمة[٢١].
التنافس بين القادة – فعلى سبيل المثال – كان الرئيس السابق لدولة الجابون عمر بونغو، الذي كان رئيس اللجنة المخصصة لإفريقيا الوسطى، قد استغل هذه الفرصة لتعزيز مكانته كزعيم إقليمي، ولتأكيد نفوذه في إفريقيا الوسطى على حساب القذافي[٢٢]، ولهذا السبب يكون أحد مواطني الجابون دائمًا على رئاستها خلال السنوات الست.
أثبت المقال عدم قدرة الإيكاس على تحويل طموحاتها في منع نشوب الصراعات إلى مبادرات ملموسة؛ بسبب المعوقات العديدة والمتنوعة، على المستوى الإستراتيجي والتشغيلي، والصعوبات الداخلية والخارجية.
يوصي المقال بالتنسيق الفعال، والإصلاحات المؤسسية لتحقيق الأمن والتعاون الدوليين؛ لتنظيم القطب على نحو أفضل، بالاتساق والتكامل، وتنسيق الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية والقارية والفرعية؛ للاستجابة للتحديات والتهديدات، التي تعرقل تحقيق بناء السلام؛ حيث تدخلت منظمة الإيكاس على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة لتدخلها.
كما يتوقع المقال حدوث إحدى ثلاثة احتمالات في هذا الشأن؛ فإما قيام الأمم المتحدة بدور فعال، بمشاركة الاتحاد الإفريقي والإيكاس، أو دعم الاتحاد الإفريقي مبادرات الإيكاس بالاعتماد على تمويل محلي، أو استمرار الدولة بالاعتماد على روسيا ورواندا، بالاستخدام شبه العسكري الروسي؛ حيث إن التدخل الروسي قد غير شكل العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠١٧م.

الهوامش والإحالات:

(١) بدر شافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا: نموذج الإيكواس (القاهرة:دار النشر للجامعات، ٢٠٠٩م)، ١٢.
* يستخدم المقال مفهوم المنظمة بدل الجماعة، كما سيكتفي المقال بالذكر اختصار اسم المنظمة الإيكاس بدلا من المنظمة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا.

(2) Cecilia Wiklund and Gabriella Ingerstad, *The Regionalization of Peace Operations in Africa: Advantages, Challenges and the Way Ahead* (Stockholm: Swedish Defence Research Agency (FOI), 2015), 17, https://www.foi.se/rapportsammanfattning?reportNo=FOI-R--4031--SE.

"FOMUC: Force Multinationale en Centrafrique," accessed January 23, 2002, http://www.operationspaix.net/42-historique-fomuc.html.

(3) "Communauté Economique des Etats de l'Afrique Centrale," *CEEAC – ECCAS*, February 9, 2022, https://ceeac-eccas.org/#presentation.

(٤) سيد ربيع عبدالحميد، «العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي في تسوية أزمات القارة الإفريقية منذ ٢٠٠٣م»، (رسالة ماجستير في السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٧م)، ٥٦.

(٥) عبدالحميد، «العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي في تسوية أزمات القارة الإفريقية منذ ٢٠٠٣م».
* على رغم الاختلافات التي دارت بين كل من الإيكاس، وشبكة الإنذار المبكر، والكوباكس، من ناحية، وبين الكوباكس، وشبكة الإنذار المبكر من ناحية أخرى، إلا أنه تم تجاوز هذه الخلافات بتحديد مهمة كل جهاز، فتحددت مهمة الكوباكس بأنها آلية للإيكاس، مع اعتبار شبكة الإنذار المبكر آلية وسكرتارية فنية للكوباكس.

(6) Bureau Régional Des Nations Unies Pour L'afrique Centrale, *Alerte Précoce et Prévention des Conflits : Enjeux D'une Coopération Soutenue Entre la Ceeac et la Société Civile* (Gabon: UNOCA, 2017), https://unoca.unmissions.org/alerte-pr%C3%A9coce-et-pr%C3%A9vention-des-conflits%C2%A0-enjeux-d%E2%80%99une-coop%C3%A9ration-soutenue-entre-la-ceeac-et-la-0.

(7) Le Conseil de Paix et de Sécurité de l'Afrique Centrale (COPAX).

(8) La CEEAC, "Rencontre Du Souvenir : La CEEAC Renoue avec son Passé Et Projette son Avenir: 38ème Anniversaire de la Création de la Communauté Economique des Etats de l'Afrique Centrale (CEEAC)," *CEEAC – ECCAS*, February 9, 2022, https://ceeac-eccas.org/#presentation.

(٩) إسماعيل دانكوما، «دور الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في تسوية الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ ٢٠٠٢م»، (رسالة ماجستير في السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠٢١م)، ١١٥.

(١٠) دانكوما، «دور الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في تسوية الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ ٢٠٠٢م»، ١١٨.

(11) Lucien Manokou, "Fiche de la Mission de Consolidation de la Paix en Centrafrique (MICOPAX)," accessed February 8, 2022, http://www.operationspaix.net/77-historique-micopax.html.

(١٢) دانكوما، «دور الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في تسوية الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ ٢٠٠٢م»، ١١٨.

(١٣) هي المنظمة الاقتصادية و النقدية لوسط إفريقيا (Communauté économique des États de l'Afrique centrale" CEMAC") وهي منظمة دولية تضم ٦ دول من وسط إفريقيا، وهي: الكاميرون، والكونغو، والغابون، وغينيا الاستوائية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد. أنشئت لتحل محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا. تم توقيع المعاهدة التي تنص على تأسيس هذه المجموعة في ١٦ مارس ١٩٩٤ في مدينة أنجمينا في التشاد، و دخلت حيز التنفيذ في يونيو ١٩٩٩. يقع المقر الرسمي للمجموعة في عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى بانغي.أهم مهامها، والتي يرأسها أنطوان نتسيمي، هي: إنشاء اتحاد أكثر تكاملا بين دول المجموعة، وتعزيز التضامن بين شعوبها اعتمادا على الروابط الجغرافية والإنسانية، تعزيز الأسواق الوطنية عن طريق إزالة الحواجز أمام التجارة بين بلدان المجموعة، و تنسيق برامج التنمية، والمزيد من التعاون في المشاريع الصناعية، تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء لصالح البلدان والمناطق المحرومة، إنشاء سوق مشتركة إفريقية فعالة.

(14) Patrick Alexis ZE, "Les Accords de Paix Dans la Résolution des Conflits Armés en République Centrafricaine" (Memoir en vue de L'obtention de Master Droit de l'homme et Action Humanitaire, Université Catholique de l'Afrique Centrale de yaoundé, 2011), 40-59.

(15) Alexis ZE, "Les Accords de Paix Dans la Résolution des Conflits Armés en République Centrafricaine".

(16) "Centrafrique : L'armée de Retour à Kaga Bandoro, un Carrefour Stratégique Dans le Nord," *Jeune Afrique*, May 30, 2019, https://www.jeuneafrique.com/781799/politique/centrafrique-larmee-de-retour-a-kaga-bandoro-un-carrefour-strategique-dans-le-nord/.

(17) Savo Heleta, "South Africa's Army is in Steady Decline and Nothing's Being Done to Fix it," *The Conversation*, April 5, 2017, https://theconversation.com/south-africas-army-is-in-steady-decline-and-nothings-being-done-to-fix-it-74712.

(١٨) إسماعيل دانكوما ، «انتخابات ٢٠٢٠ وتأثيرها على الصراع في إفريقيا الوسطى»، متابعات إفريقية (الرياض: مركز ملك فيصل للبحوث والدراسات االإسلامية، ٢٠٢١م)، ١٧،
https://www.kfcris.com/ar/view/post/345.

(١٩) دانكوما ، «إنتخابات ٢٠٢٠ وتأثيرها على الصراع في إفريقيا الوسطى».

(٢٠) دانكوما، «دور الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في تسوية الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ ٢٠٠٢م»، ١٢٦.

(٢١) دانكوما، «دور الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تسوية الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ ٢٠٠٢م»، ١٢٦.

(22) Emmanuel Roland, "Pouvoir Étatique, Prévention et Gestion des Conflits Armés Internes en Afrique Centrale : Cas de la République Centrafricaine", (Mémoire de DEA en Science politique, Université de Yaoundé II, 2015), 17.

مستقبل الدولة الليبية على مفترق الطرق بين العودة للاستقرار واللاعودة

د. مي غيث، مدرس العلوم السياسية - جامعة ٦ أكتوبر - القاهرة.

منذ قيام الثورة الليبية، وإسقاط نظام القذافي، لم تشهد الدولة الليبية أي نوع من الاستقرار؛ بل ما نلاحظه هو استمرار اتجاه الدولة الليبية نحو مزيد من عدم الاستقرار، سواء على مستوى الحكومة، أو المستوى المجتمعي، وهذا الأمر يعود إلى العديد من الأسباب التي من بينها؛ طبيعة المجتمع الليبي القبلية، وتدخل العديد من القوى الدولية في المشهد الليبي لاستغلال الثروات، فضلا عن القوى الإقليمية؛ مما أدى إلى زيادة الانقسام في الدولة الليبية، نتيجة تصارع المصالح فيما بين القوى الدولية والإقليمية من جانب، وبين القبائل والقوى الداخلية نتيجة الرغبة في تقاسم الثروات، من جانب آخر، فضلا عن دور التنظيمات الإرهابية التي وجدت ملاذا آمنا لها في الساحة الليبية، خاصة أن هناك دولا على حدود ليبيا تشهد عدم استقرار، وفيها العديد من الجماعات الإرهابية. ومن ثم فإن المشهد الليبي في أزمة، ولم يكن بعيدا عما يحدث من تطورات على الساحة الدولية والأزمة الأوكرانية؛ حيث تتمتع الدولة الليبية بموقع جغرافي إستراتيجي وقريب من القارة الأوروبية، فضلا عما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية خاصة بالطاقة والنفط والغاز، والتي قد تكون بديلا للدول الأوروبية في الفترة القادمة، خاصة بعد العقوبات التي تم فرضها على روسيا من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وإمكانية فرض حظر على واردات الدول الأوروبية من الغاز والنفط الروسي.

يبدو أن المشهد الليبي أصبح أكثر تعقيدا؛ خاصًة عقب تصويت مجلس النواب الليبي برئاسة «عقيلة صالح» في العاشر من فبراير، لإقالة رئيس الوزراء «عبد الحميد دبيبة»، والذي من المفترض أن تنتهي ولايته عقب إجراء انتخابات لتشكيل مؤسسات في البلاد، فكان من المقرر إجراؤها في ٢٤ ديسمبر الماضي؛ إلا أنه أخفق في ذلك. وقد قام مجلس النواب بالتصويت لتعيين «فتحي باشاغا» – وزير الداخلية السابق في حكومة الوفاق الوطني- رئيسا للحكومة، إلا أن حكومة «عبد الحميد دبيبة» ترفض التنازل عن السلطة، والالتزام بقرار مجلس النواب الليبي، مما يزيد من تعقيد الوضع في ليبيا. فضلا عن استقواء الأطراف المتصارعة بالقوى الخارجية لتحقيق مصالحهم.

ومن ثم تحاول هذه الورقة البحث في مستقبل الدولة الليبية، عقب اختيار مجلس النواب الليبي برئاسة «عقيلة صالح» لـ«فتحي باشاغا» رئيسا للوزراء، بدلا من «عبد الحميد دبيبة».

ويتمثل التساؤل الرئيس لهذه الورقة في:"إلى أيّ مدى سيقود قرار مجلس النواب بتعيين «فتحي باشاغا» رئيسا للحكومة، بدلاً عن «عبد الحميد دبيبة» الدولة الليبية إلى مزيد من الانقسام، وعدم الاستقرار، والعودة إلى نقطة الصفر مرة أخرى ؟!»

بناءاً عليه؛ تنقسم الورقة البحثية إلى عدة محاور، تساعدنا في فهم مستقبل الدولة الليبية، وتتمثل تلك المحاور في الآتي:

١) حكومتان في المشهد الليبي.

٢) دور الأطراف الدولية والإقليمية.

٣) ليبيا: بيئة؛ ملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية عابرة الحدود.

أولا - حكومتان في المشهد الليبي

يذكرنا المشهد الحالي في ليبيا، بما كانت عليه الأوضاع في الفترة ما بين عامي ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م، حينما كانت هناك حكومة، تم انتخابها من قبل مجلس النواب الليبي آنذاك، والمعترف بها دوليا، بقيادة «فايز السراج»، التي تتواجد في المنطقة الغربية، والعاصمة «طرابلس»، وأخرى في الشرق بقيادة «عبدالله الثني».

والآن توجد حكومتان: إحداهما يقودها «عبد الحميد دبيبة» – الذي جاء وفقا لخطة السلام التي دعمتها الأمم المتحدة - المتمسك بإكمال فترة الستة أشهر، وإتمام الانتخابات، وعدم تسليم السلطة إلا لحكومة منتخبة، وذلك على اعتبار إمكانية عقد إجراء الانتخابات في يونيو القادم، ويستند «عبد الحميد دبيبه» في بقائه في السلطة إلى مبدأ إمكانية تمديد فترة بقائه لمدة ستة أشهر إضافية، وذلك وفقا لما انتهت إليه لجنة الـ (٧٥)، التي قامت باختياره، وحددت موعد الرابع والعشرين من ديسمبر الماضي لإجراء الانتخابات، التي لم يتم إجراؤها، وكان وفقا لقانون الانتخابات، أنه يتم منع ترشح رئيس الحكومة الحالي للانتخابات، وهو ما خالفه «عبد الحميد دبيبة»، الذي أعلن ترشحه لها.

وفي هذه الأثناء، قام مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق في الشرق الليبي برئاسة «عقيلة صالح»، بالموافقة على منح الثقة لحكومة «فتحي باشاغا»، عقب التعديلات الأخيرة، وذلك في الأول من مارس عام ٢٠٢٢م، بأغلبية ٩٢ صوتا، من أصل ١٠١ نائب، حضروا الجلسة التي اتسمت بقصر مدة انعقادها، حيث استمرت أقل من ٣٠ دقيقة[١]، وتشكلت هذه الحكومة من ٤٠ وزيرا[٢]. وقد واجه «فتحي باشاغا» منذ تكليفه

بتشكيل الحكومة في فبراير العديد من الصعوبات، والتي من المحتمل أن تستمر خلال الفترة القادمة؛ إذ إنه منذ تكليفه في فبراير الماضي، كان الخلاف حول فكرة المحاصصة، وتقسيم الحقائب الوزارية بين الأقاليم المختلفة، والتي كان من المتوقع توزيعها على أقاليم ليبيا الثلاثة: طرابلس، وبرقة، وفزان، حيث كانت كل من وزارتي الخارجية والداخلية من نصيب إقليم طرابلس، فيما كانت كل من وزارتي المالية والعدل لإقليم برقة، في حين ستؤول وزارة الدفاع إلى إقليم فزان[٣]. وقد واجهت الحكومة أولى مشكلاتها عند حلف اليمين أمام مجلس النواب؛ حيث تغيب ثلاثة وزراء عن حفل التنصيب، نتيجة العوائق التي حالت دون حضورهم، حيث تم إغلاق المجال الجوي، وحال ذلك دون وصولهم إلى طبرق، وكان هؤلاء وزراء الخارجية، والثقافة، والتعليم التقني، فيما اعتذر وزير الاقتصاد نهائيا عن منصبه بصورة مفاجئة، معلنا «وقوفه بجانب الشعب الليبي». وهو ما ينذر بوجود العديد من العقبات، التي ستحول دون قدرة حكومة «فتحي باشاغا» على القيام بمهامها على النحو الأفضل.

وجدير بالذكر؛ أن البرلمان الليبي في السابع من فبراير عام ٢٠٢٢م، بجانب موافقته على اختيار «فتحي باشاغا» رئيسا للحكومة، قام بالإعلان عن تعديل الإعلان الدستوري الذي تم إقراره منذ عام ٢٠١٧م، وقد تضمن التعديل تشكيل لجنة تتضمن ٢٤ عضوا من الخبراء، والممثلين للأقاليم الثلاثة، والذين يتم اختيارهم من قبل مجلسي النواب والدولة، وتكون مهمتها مراجعة الدستور، تمهيدا لطرحه للاستفتاء، يعقبه عقد انتخابات في مدة لا تتجاوز ١٤ شهرا، وبذلك فقد ضمن «عقيلة صالح» لنفسه مدة أطول في البقاء رئيسا لمجلس النواب الليبي، في ظل عدم ضمان استمراره رئيسا للبرلمان، عقب عقد تلك الانتخابات؛ نظرا لعدم التوافقات السياسية والاجتماعية بشأنه.

إلا أنه من السطحية القول؛ بإعادة مشهد الانقسام الذي ساد المشهد الليبي لمدة ثمان سنوات مرة أخرى؛ فهناك توافق بين المجلس الأعلى للدولة برئاسة «خالد المشري» في طرابلس، ومجلس النواب الليبي في طبرق، على تسمية «فتحي باشاغا» رئيسا للحكومة، تمهيدا لإجراء الانتخابات خلال أربعة عشر شهرا، مما سيمدد فترة أطول لمجلس النواب الحالي برئاسة «عقيلة صالح»، والمجلس الأعلى للدولة برئاسة «خالد المشري»، وهو ما يستخدمه «الديبية» في إثبات أسباب رفضه تسليم السلطة، على اعتبار أن هناك تخطيا لإرادة المواطنين، إلا أنه هو ذاته تجاوز إرادة المواطنين، وخالف قانون الانتخابات سابقا، حينما أعلن ترشحه في الانتخابات، وفشل في إجرائها في ديسمبر الماضي.

وما يزيد المشهد تعقيدا وانقساما، هو استقواء الأطراف الليبية الداخلية بالقوى الخارجية، سواء الدولية أو الإقليمية، وهو ما سينقلنا إلى النقطة التالية.

ثانيا- دور الأطراف الدولية والإقليمية

يزداد المشهد الليبي تعقيدا منذ الثورة الليبية في فبراير عام ٢٠١١م، وإسقاط نظام «معمر القذافي» نتيجة تدخل الأطراف الدولية والإقليمية في المشهد، وتباين المصالح فيما بينها، ودعم أطراف داخلية على حساب أخرى، مما يزيد من تأزم الوضع، وعدم التوصل إلى حل، على الرغم من استمرار التصريحات، بأن الحل لابد أن يكون ليبيا- ليبيا، إلا أن هذه التصريحات تُعد من قبيل المستحيلات؛ نتيجة استمرار التدخلات الخارجية بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وقد بدت المواقف الدولية – إلى حد ما – منقسمة وغير موحدة، فور إعلان المجلس الليبي عن اختيار «فتحي باشاغا» رئيسا للحكومة، حيث كان الموقف الأمريكي يتسم بالتردد؛ فلم تتخذ الإدارة الأمريكية موقفا رسميا عقب الاتفاق على تشكيل الحكومة الليبية من قبل «فتحي باشاغا»، في إشارة إلى ترقبها إلى ما تؤول إليه الأوضاع في ليبيا من ناحية، ومن ناحية أخرى لانشغالها بالأزمة الروسية-الأوكرانية. إلا أن سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى ليبيا «ريتشارد نورلاند»، حذر، فور إعلان مجلس النواب الليبي في فبراير الماضي اختيار «باشاغا» لتشكيل الحكومة، من إمكانية فرض عقوبات دولية على معرقلي المسار السياسي في ليبيا.

وقد اتسم الموقف الأممي في البداية بتأييد حكومة الدبيبة، ورفض أية اتجاهات لتنحيته، إلا أن «ستيفاني ويليامز» أبدت موافقتها، باعتبار أن هذا القرار سيادي بيد مؤسسات الدولة الليبية.

فيما اتسم الموقف الأوروبي بعدم الاتساق في البداية؛ حيث كان هناك عدم وضوح للرؤية حول المشهد في ليبيا، فيما كانت هناك رؤية مثيرة للجدل حول التصويت في البرلمان الليبي، وتعيين «فتحي باشاغا» لتشكيل حكومة جديدة. ويظل التساؤل حول إمكانية فتحي باشاغا، وقدرته على تشكيل حكومة في ظل تلك الانقسامات. كما تخوفت فرنسا من عودة مشهد الانقسام مرة أخرى، لكنها التزمت بأن الحل نابع من اختيارات الليبيين، فضلا عن أنه سرعان ما انشغلت فرنسا بالأزمة الروسية -الأوكرانية، والانتخابات الرئاسية في فرنسا، المزمع إجراؤها خلال الفترة القريبة القادمة.

ومن ناحية أخرى؛ كان الموقف الإيطالي سريعا وداعما لاستكمال عمل الأمم المتحدة، بهدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة، والتي يجب أن تكون مبنية على أسس قانونية ومتينة، ومتفق عليها في مواعيد قريبة، وتجنب التأجيل الطويل. وفي هذا السياق أعلنت نائبة وزير الخارجية الإيطالي «مارينا سيريني» أنّ ««تأجيل الانتخابات في ليبيا، فتح مرحلة سياسية معقدة، تفتقر حاليا إلى منظور انتخابي واضح»، مشيرة إلى أن «الحكومة المؤقتة الحالية تواجه ضغوطا متزايدة»[٤].

ومن ثم جاء الموقف الأوروبي متذبذبا وغير واضح، منتظرا ما تؤول إليه الأوضاع في الداخل الليبي، وذلك نتيجة الانشغال الأوروبي بالأزمة الأوكرانية من ناحية، وغموض المشهد في ليبيا من ناحية أخرى.

ولا يمكن أن ننسى الموقف الروسي؛ والذي أيد قرار مجلس النواب الليبي، ومجلس الدولة الأعلى، ويؤيد الحل السياسي للأزمة الليبية؛ حيث أعربت المتحدثة باسم الخارجية الروسية «ماريا زاخاروفا»، عن أن موسكو تأمل أن تتمكن الحكومة الليبية الجديدة برئاسة فتحي باشاغا، من تحقيق تعاضد المجتمع الليبي والتفافه حولها، مؤكدة أن حكومتها تعتقد، أنه يجب احترام هذا الاختيار من جانب البرلمانيين. ومن المهم جدا ألا تؤدي التناقضات القائمة بين الليبيين إلى نزاع جدي، ويجب أن يتم حلها من خلال المفاوضات والتسويات، وتحقيق الحلول الوسطى»[٥].

أمّا عن المواقف الإقليمية

فنجد أن الرئاسة المصرية أعلنت ترحيبها بقرار مجلس النواب الليبي، باختيار «فتحي باشاغا» لتشكيل الحكومة، على الرغم من عدم توافق الرؤى معه، وذلك نابع من التسويات المصرية – التركية من ناحية، والتوافق المؤسسي الداخلي في ليبيا (توافق مجلس النواب مع المجلس الدولة)، من ناحية أخرى.

أما موقف كل من تونس، والجزائر، والمغرب، فيتشابه مع الموقف المصري في تأييد الاستقرار في ليبيا، والحل السياسي للأزمة الليبية، والحل الليبي – الليبي، وضرورة التعجيل بالانتخابات، وتوحيد المؤسسات. وقد استضافت العاصمة التونسية، ومن بعدها العاصمة المصرية، لقاءا بين كل من «عبد الحميد دبيبة»، و«فتحي باشاغا»، في محاولة لتقريب وجهات النظر، ولحلّ أزمة تسليم السلطة، وتهدئة التوترات، والتباحث بشأن الاستعداد لإجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن. ويتوقف نجاح تلك المفاوضات العاجلة، على مدى المرونة التي يتمتع بها الطرفان.

وكان موقف الإمارات مؤيدا للقرارات السيادية في ليبيا، ومن ناحية أخرى؛ نلاحظ أن تركيا على الرغم من العلاقات الجيدة مع «فتحي باشاغا»، إلا أن الرئيس التركي «رجب طيب أردوجان» رأى أن تشكيل حكومة جديدة ليس في صالح الدولة الليبية، وأنه يجب التعجيل بالانتخابات، وتشكيل مؤسسات منتخبة.

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا تباين المواقف الدولية والإقليمية، مما سيزيد المشهد تعقيدا، وهو ما ينقلنا للمحور الأخير الخاص بمدى ملاءمة البيئة الليبية للتنظيمات الإرهابية، ومدى استتباب الأمن فيها.

ثالثا- ليبيا: بيئة؛ ملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية عابرة الحدود

من التحديات التي تواجه الدولة الليبية، تحدي تأمين حدودها، وخاصة الجنوبية منها، التي تعاني من الفقر، والتي تُعد ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع، والهجرة غير الشرعية، وذلك نتيجة تقليص التواجد الفرنسي الأوروبي في مالي.

ويُعد الجنوب، وخاصة إقليم «فزان»، من الأقاليم التي تعاني من الفقر، وانخفاض مستوى التنمية، ونقص الخدمات، وذلك على الرغم من وجود ثلاثة حقول نفطية فيها، وهي: حقل «الفيل»، الذي ينتج ٧٥ ألف برميل يوميا، وحقل «شرارة»، الذي ينتج ٣١٥ ألف برميل يوميا، وحقل «رون»[٦].

وتشير تقارير مؤسسة ثقافة الاستخبارات والتحليل الإستراتيجي الإيطالية، ودورية «ليدرشب» النيجيرية، إلى أن تنظيم داعش يسعى إلى تحويل ليبيا، وخاصة مناطق الجنوب، إلى قاعدة لإطلاق عملياته ضد دول شمالي ووسط القارة الإفريقية[٧].

وفي ظل هذا الانقسام الليبي، في حال عدم التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الليبية، وتوصل الأطراف المتنازعة على السلطة «الدبيبة» و«باشاغا» إلى تسوية سلمية، تكفي البلاد شرّ عدم الاستقرار، واحتضان التنظيمات الإرهابية، وبجانب التطورات الدولية، والانسحاب الأوروبي الفرنسي والأوروبي من مالي، سيؤدي ذلك إلى مزيد من عدم الأمن والاستقرار، وأن تصبح ليبيا – من جديد - بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود.

ومن المحتمل أن ينتقل الصراع إلى مصراته، على اعتبار أن كلا من الدبيبة وباشاغا من هناك، وأن لكل منهما موالين؛ فمن المحتمل زيادة الصراع بين مصراتة وطرابلس، خاصةً في ظل امتلاك كل منهما عددا من الميليشيات المسلحة الموالية له.

هذا وقد أعلنت بعض الميليشيات التي استقوى بها «عبد الحميد دبيبة» في الغرب، مثل ميليشيا «لواء الصمود» التي يقودها «صلاح بادي»، رفضها لقرار مجلس النواب، واستمر ولاؤها للدبيبة. فيما أصدرت «كتائب وسرايا المنطقة الغربية والوسطى وجبل نفوسة» دعمها لقرار مجلس النواب الليبي، وتشير بعض التقارير إلى أن التيار الإسلامي، نقل دعمه من الدبيبة إلى باشاغا[٨].

خاتمة

ختاما؛ فإن المشهد الليبي وفقا لما تم تناوله سابقا، يحمل بين طياته العديد من السيناريوهات المستقبلية المحتملة، التي يتوقف تحقيقها على تفاعلات الفواعل الداخلية والدولية والإقليمية. وتتمثل تلك السيناريوهات في الآتي:

١) نجاح المفاوضات العاجلة بين «عبد الحميد دبيبة» و«فتحي باشاغا»؛ وهذا السيناريو يتوقف نجاحه بدايةً على مرونة طرفي الحوار، والإرادة في تجنيب البلاد مشهد الفوضى والاقتتال المسلح بين عناصر المجتمع الليبي من ناحية، وعلى رغبة الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في المشهد الليبي، في تحقيق الاستقرار والأمن، وقبول إرادة الليبيين في تشكيل مؤسساتهم، من ناحية أخرى.

وهذا السيناريو، على الرغم من صعوبته، فإنه يُعد الأجدى في الخروج من المأزق، والأكثر مدعاة للأمل والتفاؤل، وليس من المستحيل تحقيقه.

٢) العودة إلى مشهد التنافس بين حكومتين في الشرق والغرب؛ إلا أن هذا السيناريو يصعب اعتماده، نتيجة تحقيق التوافق بين مجلس النواب الليبي، والمجلس الأعلى للدولة، على تشكيل «فتحي باشاغا» للحكومة، فضلا عن التوافق بين القوى الإقليمية والدولية، على تشكيل حكومة «باشاغا»، والقبول الذي يلقاه هذا الخيار.

٣) الانقسام طويل الأمد؛ الذي يبدو محتملا أيضا مع استمرار دعم القوى الخارجية لطرفي الصراع، والتدخل المباشر لمنع أي طرف من تحقيق الحسم العسكري على الطرف الآخر[٩].

٤) استمرار الصراع الداخلي؛ من المتوقع في ظل عدم التوصل الى تسوية بين الطرفين، استمرار عملية الاقتتال العسكري بين جميع الأطراف التي تستقوى بالخارج، خاصة في ظل الأزمة الأوكرانية، وتحول الساحة الليبية إلى مشهد للتنافس الدولي، واختلاف المصالح والأجندات الدولية فيها، خاصة وأن الدولة الليبية تمتلك ثروات طبيعية هائلة.

الهوامش والإحالات:

(١) «مجلس النواب الليبي يمنح الثقة لحكومة باشاغا والدبيبة يتهمه بالتزوير»، DW Arabic، (١، مارس، ٢٠٢٢م)، https://p.dw.com/p/47puT.

(٢) «ليبيا.. حكومة باشاغا تؤدي اليمين وسط تصاعد التوتر مع الدبيبة»، DW Arabic، (٣، مارس، ٢٠٢٢م)، https://p.dw.com/p/47yQQ.

(٣) «تشكيلة حكومة باشاغا المنتظرة في ليبيا..٢٧ وزارة ومحاصصة إقليمية»، العربية، (٢٠، فبراير، ٢٠٢٢م)، http://www.alarabiya.net/north-africa/2022/02/20/تشكيلة-حكومة-باشاغا-المنتظرة-في-ليبيا-27-وزارة-ومحاصصة-اقليمية.

(٤) «أول تعليق إيطالي بعد تكليف باشاغا تشكيل حكومة جديدة»، بوابة الوسط، (١٠، فبراير، ٢٠٢٢م)، http://alwasat.ly/news/libya/348842.

(٥) «زاخاروفا: روسيا تأمل أن تتمكن الحكومة الليبية الجديدة من حشد المجتمع حولها»، RT، (١٤، فبراير، ٢٠٢٢م)، https:// arabic.rt.com/middle_east/1324531-زاخاروفا-روسيا-تأمل-أن-تتمكن-الحكومة-الليبية-الجديدة-من-حشد-المجتمع-حولها/.

(٦) أيمن سمير، «الجنوب الليبي.. مرحلة جديدة»، جريدة البيان، (٢٢، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.albayan.ae/opinions/articles/2022-02-22-1.4375251.

(٧) سمير، «الجنوب الليبي.. مرحلة جديدة».

(٨) «انقسام الغرب! تداعيات انتخاب فتحي باشاغا رئيسا للحكومة الليبية الجديدة»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١٥، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7083/انقسام-الغرب-تداعيات-انتخاب-فتحي-باشاغا-رئيسا-للحكومة-الليبية-الجديدة.

(٩) محمد الصوافي، «الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتصوراته ومساراته المستقبلية»، مركز تريندز، (٢٤، يونيو، ٢٠٢٠م)، https://trendsresearch.org/ar/insight/الأزمة-في-ليبيا-خارطة-الصراع-وتطوراته/.